القاضي الدولي/ العين

تغريـد حكمت

قِصّة طُمُوح

- أول قاضٍ (إمرأة) في الأردن
- أول قاضٍ عربيةٍ في القضاء الجنائي الدولي
(المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا)

إعداد

عمر محمد نزال العرموطي

الطبعة الأولى ٢٠١٦ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٥/١٢/٥٧٤٥)

نسخة / مركز الإيداع ٩٢٣.٤٥٦٥
حكمت، تغريد مصطفى
القاضي الدولي العين / تغريد حكمت (قصة طموح) / تغريد مصطفى
حكمت، إعداد عمر محمد العرموطي - عمان : المؤلفان، ٢٠١٥
(٢٣٠) ص.
ر. إ.: ٢٠١٥/١٢/٥٧٤٥.
الواصفات : / السيرة الذاتية // التراجم // القضاء// الأردن /
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى٢٠١٦م

- قام بتدقيق الكتاب لغوياً ومراجعته / الشاعر الأستاذ عبد الرحمن محمد المبيضين.
- قام بتصميم الغلاف وتنسيق الصور/ سامر شهوان.
- قام بصف وتنسيق الكتاب على الكمبيوتر/ ريما البديري.
- الطباعة مطبعة السفير.

فهرس المحتويات

- تقديم/ بقلم : سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة	٥
- تقديم / تغريد حكمت بقلم : آدما ديينغ Aduma Dieng الأمين العام المساعد للأمم المتحدة.	٦
- الإهداء / إلى روح أخي المرحوم بهاء الدين حكمت.	٩
- المقدمة/ بقلم تغريد حكمت.	١١
- تمهيد / بقلم عمر محمد نزال العرموطي.	١٣
- شكر وتقدير.	١٥
- قصيدة القاضي تغريد حكمت / الشاعر عبد الرحمن محمد المبيضين	١٧
- الباب الأول/ المولد والنشأة والعائلة والدراسة.	١٩
- الباب الثاني.	٣٥
o التعليم	٣٦
o العمل بمهنة المحاماة.	٣٦
o العمل (أول قاضٍ إمرأة في الأردن).	٣٨
- الباب الثالث/ ترشيح القاضي تغريد حكمت بالمحكمة الجنائية الدولية	٥٩
- الباب الرابع/ قضايا المحكمة الجنائية الدولية	٧٧
- الباب الخامس / نماذج من عمل المحاكم الجنائية الدولية والوطنية	٩٣
- الباب السادس/ الأعمال الأخرى والنشاطات التطوعية	١١٥
- الباب السابع/ المحاضرات والندوات والمؤتمرات	١٢٩
- الملاحق	١٥٩
- ملحق صور.	١٦١
- ملحق وثائق	١٩١
- ملحق/ مقابلات بالصحافة الأردنية والعربية.	٢٠٥
- السيرة الذاتية / تغريد حكمت	٢٢٩

التقديم

بقلم: سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة

عرفت الأخت القاضية تغريد حكمت منذ سنوات عديدة، وكان مصدر سعادة لي أن تشاركني العمل في الجهود المبذولة تحت مظلة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة لتمكين المرأة الاردنية، وكان لخبرتها المتميزة في مجال العمل القانوني أثرا بارزا في نجاح الكثير من المبادرات وفي مقدمتها، تلك المتصلة بتعديل التشريعات التي تميز ضد المرأة الأردنية.

ومما يدعونا للفخر فإن القاضية تغريد حكمت، وما تتحلى به من مزايا شخصية تعتبر بمثابة قدوة ونموذجا للمرأة الاردنية الطموحة، والمؤهلة، لتولي أعلى المناصب القضائية على الصعيدين المحلي والدولي.

فعلى الصعيد المحلي كانت أول قاضية في الأردن، وفتحت المجال بذلك واسعا، أمام عشرات النساء الاردنيات لتولي هذا المنصب الرفيع، ونتيجة لما حققته من نجاح تم اختيارها على الصعيد الدولي وعلى أعلى مستويات القضاء، لتكون قاضية في محكمة الجنايات الدولية ولعدة سنوات، شاركت خلالها في محاكمات كثيرة خاصة بانتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب وخاصة في افريقيا.

واليوم وهي تبادر الى نشر سيرتها الذاتية، لوضع عصارة تجربتها الطويلة في مجال القانون والقضاء المحلي والدولي لنستلهم منها، معاني الجد والمثابرة، ولتعكس صورة حية عن قدرات المرأة الاردنية، وما تستطيع تحقيقه من تقدم في حياتها على المستويين الشخصي والعام.

الأخت العزيزة تغريد، إنني إذ أعرب عن سعادتي بوضع مقدمة سيرتك، لأود أن أعرب عن اعتزازي بك، وبجهودك الكبيرة، وكل ما قدمته لأردننا الغالي .

بسمة بنت طلال

It gives me an immense pleasure to offer my testimony to the great role played by Justice Taghreed Hikmet, First female Judge in Jordan, First Arab woman international judge - During eight years, Justice Hikmet made a tremendous contribution to the development of international criminal law and international Humanitarian Law – She is a woman of passion and compassion - I am proud to be counted among her friends -

Adama Dieng
Under-Secretary-General
Special Adviser of the Secretary-General
on the Prevention of Genocide

الترجمـــة

انه لمن دواعي سروري أن أشيد بالدور العظيم الذي قامت به القاضي تغريد حكمت أول قاضٍ إمرأة في السلك القضائي الأردني وأول قاضية عربية جنائية دولية من خلال ثماني سنوات عملنا فيها معاً في المحكمة الجنائية الدولية/ رواندا.

القاضي حكمت قدمت مشاركة هائلة في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.

سيدة مليئةٌ بالعواطف الإنسانية وأنا فخورٌ بأن أكون أحد أصدقائها.

آدما ديينغ Aduma Dieng
- مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
- المستشار الخاص لقضايا منع الإبادات الجماعية

الإهـــــداء

إلى روح أخي بهاء الدين أستاذ الأدب والقانون والخُلق الرفيع الذي ودّع الحياة من مِحراب العدالة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ٢٠١٥، قبل إرسال كتابي هذا إلى الطباعة بأيام.

...إلى من أَسَرَ الجميع بأخلاقه العالية وابتسامته المتألقّة.

...إلى شهيد العدالة، والذي بفقدانه خَسِرتْ العدالة أحد فرسانها، الذي ترجّل قبل أوانه... رَحَل واقفاً، شامخاً، مُدافعاً عن سيادة القانون، وَوَقاروهيبة المحاماة التي مارسها بكل شرف وأمانة.

إستذكر عطوفة القاضي مازن الجعافرة الأستاذ المحامي بهاء حكمت الذي تُوفاه الله أثناء مُرافعته أمامه في قصر العدل بالعاصمة عمان قائلاً: "كل منّا يُودِّع الدنيا على طريقته... المحامي بهاء حكمت ودّعها أمامي من مِحراب العدالة صباح هذا اليوم بهدوءٍ وهو يبتسم... رحمة الله عليك أيها المحامي النبيل".

وكتب الأستاذ المحامي ناصر العلاونة: "الزميل بهاء حكمت توفاه الله في المحكمة اليوم... الوفاة حصلت أثناء وُقُوفه أمام هيئة المحكمة، وكانت في طور مناقشة شاهد، حيث كنت موجوداً هناك... كان رحمه الله أنيقاً باستمرار... مات موتاً جميلاً يَليق بمحامٍ أفنى أربعين عاماً من عُمره في خدمة العدالة، وقضى مدافعاً عنها حتى الرَمَق الأخير... لم يكن موتاً مجانياً ما دُمنا نُقدم رسالة الحق والعدالة، ونحملها معنا ونحن واقفون كالأشجار... وأضاف الأستاذ العلاونة: كل ما استطعت فِعلهُ

في هذه اللحظة أن أنحني لهذا الرجل، وأن أخلع روب المحاماة، وأغطّي به جثمانه الطاهر المُسجّى في قاعة المحكمة... الرحمة لروحه الطاهرة".

أخي الحبيب بهاء الدين، الشّموخ والإبتسامة ظلاً يرافقانك حتى اللحظة الأخيرة... فلتعذرني روحك الطاهرة، فكل الكلام لن يَفيك حقك من الإحترام والإجلال، وأسأل الله لك الرحمة والغُفران وأن يُدخلك فسيح الجنان.....

المقدمة
بقلم / تغريد حكمت

لم أكن أتصور أن حياتي ستكون على ما كانت عليه مليئة بالمفاجآت التي توالت وكأنني عشت أكثر من حياة واحدة، كل منها لها طعم، من حياة بسيطة إلى محطات اختلفت شكلاً ومضموناً وكأنني في واسطة نقل، وكل محطة لها إسم وشكل مختلف، كل محطة من محطات حياتي كانت مفاجأة لم أخطط لها، ولم أحلم وأنا في المدرسة الثانوية في مدينة الزرقاء أن الله سيهبني هذه الفرصة بأن أصل إلى رئاسة هيئة المحكمة الجنائية الدولية.

خطر ببالي أن أتحدث عما ساقني اليه تفكيري وما توارد إلى ذهني من آراء أثناء مزاولتي لمهنة المحاماة والقضاء ما يقارب الثلاثين عاماً، وما اكتسبته في بحث المسائل القضائية من أفكار وملاحظات وحوادث واقعية تتصل بمسائل جديّة وخطيرة من أجل أن تكون مُفيدة لقُضاتنا الشباب، ومجموعة عملية وعلمية لتهيء الفرص للمتقاضين لأن يقفوا على دقائق السلطة القضائية التي قدّرلها أن تتولى الفصل في الخصومات.

والقضاء فن وفهم وليس علماً فقط، ومما لا خلاف فيه أن كفاءة القضاة تتفاوت، فمنهم القوي ومنهم الضعيف، وإزاء هذا التفاوت تتطلب العدالة أن يكون القائم بها من القدرة بحيث يميز ما هو حسن مما هو أحسن، لذلك نقول أن القضاء فهم وفن، مهما يبلغ القاضي من حسن النظر ونفاذ البصيرة فإنه إنسان يُعاني كثيراً من الشدّة في دفع العوامل المختلفة التي تتنازعه دائماً أثناء بحثه الدقيق في الأدلة التي يبني عليها حكمه.

يقول (أناتول فرانس) إنني لا أخشى القوانين الرديئة إذا طبقها قضاة عدل.
وأنا اقول: مهما كان القانون جامداً لا يوجد نص لا يحتمل التأويل أو التفسير،

ويقولون: أن القانون أحياناً ميت لا يمكن حراكه، وأنا أقول أن القاضي حيّ، وهذه ميزة للقاضي على القانون.

وبالرغم من خطورة مهمة القاضي يجب عليه أن يكون إنساناً، وأن قلبه الذي بين ضلوعه لم يُخلق عبثاً، ويجب أن يتأثر بالعواطف الإنسانية دون أن تقف نبضاته، والقاضي القوي ذو القرار العادل والمدروس ليس هو القاضي الذي لا يرف له جفن أمام قضايا العدالة والإنسانية وحقوق الانسان.

للقاضي كافة الحقوق إلا أن يعتذر بأنه خُدع.

والأحكام التي لا يمكن الطعن بها لسلامتها وصحتها، تمر دون أن يعلم بها أحد وأن حُكماً واحداً معيباً يكون لذكره دويُ في البلاد لا يكون لمائة حكم صحيح، وضعف القُضاة يعود إلى سوء اختيارهم.

من صفات القاضي: العدل، والنزاهة، والإستقلال، والإستقامة، والعلم، بالقوانين، والعلوم المتصلة بها، وضبط النفس، وسعة الصدر، والذكاء، والتمكن من العلوم القانونية، وتطبيقها، وسعة الإطلاع، وهدوء التفكير، والقدرة على مقاومة الأهواء.

القاضي يجب أن يكون بعيداً عن السياسة، فإذا دخلت السياسة حرم القضاء خرجت منه العدالة (القاضي مثل المصور مع مزاولة عمله يومياً يعتاد كيف يُحسن النظر).

استقلاله يكون من ثلاثة زوايا:-

عن الحكومة – عن الافراد - عن المحكمة التي تستأنف إليها أحكامه

مُحاباة المُستضعفين إحساس إنساني شريف لكنه خطأ عظيم.

الوقوع في الخطأ أمرُ محتمل، ولكن يجب الإنتباه إلى أن القاضي لا يحكم استناداً إلى شهادته بل أن حكمه يعتمد على بينات وشهادة غيره ممن يُنيرون له الطريق، مما يقلل فرص الوقوع في الخطأ.

القضاء في الإسلام

رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعري عندما ولاه القضاء

من عبدالله عمر أمير المؤمنين ..... إلى أبي موسى الأشعري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فأن القضاء فريضةٌ محكمة وسُنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك فإنه لاينفع تكلم بحق لانفاذ له

آس بين الناس في مجلسك ووجهك حتى لايطمع شريف في حيفك ولايخاف ضعيف من جورك البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرّم حلالاً أوأحلّ حراماً

ولايمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه نفسك وهُديت فيه لرشدك أن ترجع عنه إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل

الفَهم الفهم عندما يتلجلج في صدرك مما لم يبلغك في كتاب الله ولا في سنة النبي صلى الله عليه وسلم

اعرف الامثال والاشباه وقس الامور عند ذلك ثم اعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى واجعل للمدعي حقاً غائباً أو بينة أمداً ينتهي إليه فإن أحضر بينته أخذت له بحقه وإلا وجّهت عليه القضاء فإن ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى وأبلغ في العذر

ثم إياك والقلق والضجر والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر فإنه من يخلص نيته فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى ولو على نفسه يكْفِه الله ما بينه وبين الناس

والسلام عليك

تمهيد

بقلم/ عمر محمد نزال العرموطي

بدأت بتدوين سيرة العين القاضي الدولي/ تغريد حكمت (أم يزن) ولم أكن أتوقع أنني سألتقي بسيدة من هذا الطراز الرفيع.... سيدة معطاءة تترك أثراً طيباً حيثما كانت لأنها واثقة من نفسها علماً وأدباً واستقامةً ودقّةً وحزماً... فهي سيدة من نوعٍ خاص.

ولأنها كذلك فإن أجهزة الإعلام تتسابق للقائها وتسعى للوصول إليها باعتبارها السيدة الأولى في القضاء في الأردن.... ومع ذلك فأم يزن أم رؤوم وسيدة بيت من طراز محترم وزوجة مثالية، وكل من تعامل معها ارتاح لإسلوبها وطريقة تفكيرها، فهي من خلال سيرتها الذاتية تعطيك صورة للمرأة العصامية صاحبة الإرادة القادرة على تغيير المعطيات وخلق الفرص وتحقيق الذات.

تغريد حكمت المعلمة والمديرة والمحامية والقاضية والزوجة والأم وربَّة البيت والإنسانة استطاعت أن تُحطم كل الحواجز التي وقفت في طريقها وأن تُصبح أول قاضٍ إمرأة في الأردن وأول عربية في المحاكم الجنائية الدولية، لقد أثبتت نفسها بجدراة على الساحة الأردنية والدولية، وفي القضاء الدولي والعالمي كأول سيدة من الأردن تصل إلى هذه المهمة، وهذا بحد ذاته إنجازكبير.

تغريد حكمت عاشت في بيئة ثقافية محترمة فاكتسبت منها العلم والثقافة والذكاء والمبادرة، ولأنها كذلك كان زوجها وكما تقول هي وَراء نجاحها مثلما كان أشقاؤها كذلك سنداً وعَوناً لها.

وقد استطاعت أن تنشء أُسرة مثالية كرَّست جُهدها لخدمة بلدها وأمتها والإنسانية بشكلٍ عام، وقد أثبتت أم يزن أن المرأة العربية بشكلٍ عام والأردنية بشكلٍ خاص لا تقل عن مثيلاتها من نساء العالم القياديات والمبُدعات.

وأنا سعيد وفَخُور بتقديم هذه الشخصية القُدوة للقارىء الأردني والعربي والعالمي كنموذج للمرأة الأردنية الواعية المُبدعة التي تُحسن إدارة الوقت، وتعرف كيف تغتنم هُبوب الريح، وكيف تُوجّه البوصلة في الإتجاه الصحيح آملاً أن يجد القارىء ما ينفعه في هذا الكتاب، وما يدفعه إلى شيء من الطموح الذي يُثري حياته ويُسعد نفسه، وكي يستخلص من سيرة هذه السيدة العظيمة المعطاءة الدُروس والحكَم والعَبر.

شكروتقدير

أتقدم بوافر الشكر لكل من ساندني وشجعني منذ بداية مشواري ورافقني خطوة خطوة وأهداني فرحاً في نجاحي، وقوة في وقت ضعفي، وطاقة إيجابية في أشد الأيام قسوة.

حلمنا معاً وتحققت أحلامنا بعائلة بنيناها سوية، وصعدنا سلم الحياة متماسكين حتى في عثراتنا التي لم توقفنا بل زادتنا تماسكاً وإرادة في إكمال مشوارنا.
شكراً لرفيق دربي زوجي زيد حفظه الله ورعاه.

وأقدرفضل والدي ووالدتي رحمهما الله، وأخي الأكبرطاهر، وإخوتي المرحوم بهاء وعمروليلى وبلقيس رحمها الله.

كما لا أنكردعم عائلتي الصغرى وأملي في الحياة
ودعم أبنائي ورؤيتهم يكملون نجاحي بنجاحهم
فكان لي يزن الإبن والصديق والمستشار، وابنتاي مها ومجد رفيقاتي اللّواتي ملأن قلبي بالدفء والحب والحنان والعطف.

عظيم الشكرلكل من أثّربي وكلّلني بظلال دعمه
وأقدروأثمن عالياً الجهود المبذولة من قبل الأستاذ عمرالعرموطي الذي بذل قصارى جهده في إخراج هذا العمل المتواضع الذي أضعه بين يدي القراء كما أنني أقدرالجهد الذي قام به وفريقه وخاصة ما قام به الأستاذ الشاعرعبد الرحمن المبيضين من جهد في تدقيق الكتاب ومراجعته.

تغريد حكمت

القاضي (العين) تغريد حكمت

قد حقّقتْ آمالها وطموحَهـا
وبهمّـةٍ عُليـــا وكــلّ فـــــلاحِ
طالعتُ سيرتَها فكانتْ قــدوةً
إذ غـرّدتْ في السّربِ بالإصـلاحِ
سَهِرتْ ونالتْ ما تريُد لجنسِها
ولنفسِـــها وبلادهـا بنجـــاحِ
فهي المربيّـةُ المديـــرةُ والـــتي
حملتْ لـواءَ العدلِ دونَ رماحِ
قد أصبحتْ عيْناً تشيرُبرأيهـا
والرأيُ عند البأسِ كالمصبـاحِ

الشاعر/ عبد الرحمن محمد المبيضين

الباب الأول

المولد والنشأة والعائلة والدراسة

• أول (تغريد) في الأردن:

من مواليد العاصمة عمان ومسجلة في قيود الزرقاء، أطلقت عليها والدتها اسم تغريد تيمناً باسم زوجة عبد الرحمن الداخل[1] (أم البنين تغريد) حيث كانت والدتها مهتمة بسيرة هذه الشخصية التاريخية، وكان بين يديها كتاب عن سيرته، وتعتقد أنها أول من أطلق عليها اسم تغريد في الأردن.

• والدها:

مصطفى حكمت العيّاشي أحد مؤسسي الجيش العربي... تخرج من الكلية الحربية في إستنبول، وعمل ضابطاً في الجيش السوري في عهد الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي، وقد سُجن في قلعة حارم قرب حلب هو وثلاثة ضباط بسبب مُساندتهم لثورة هنانو سنة ١٩٢٠، وتمكنوا من الهرب من السجن الذي زجّهم فيه المستعمر الفرنسي بتُهمة مُشاركتهم بالثورة ضد الفرنسيين والتي أعلنها المجُاهد الحلبي إبراهيم هنانو، وذلك تلبية للفتوى التي أصدرها عدد من عُلماء سوريا بتاريخ ١٩٢٠/٧/٢٥ بوجوب الثورة ضد الفرنسيين.

وعندما أطبق المسُتعمرون الفرنسيون على الثوار إلتجأ العديد منهم إلى شرق الأردن ليلتحقوا بالجيش العربي وكان مصطفى حكمت أحدهم... وقد أقام في البداية في مدينة الزرقاء لأنها كانت مقرّاً لقادة ومعسكرات الجيش العربي...

.. تنقَّل والدها بين مُحافظات الأردن من عمان إلى الزرقاء ثم الكرك والطفيلة ومعان والعقبة، وأثناء خدمته في لواء الكرك مديراً لمنطقتها ونظراً لطبيعة عمله كانت تربطه علاقة جيدة وصداقة بزعماء الكرك ومنهم المرحوم ارفيفان المجالي والد المرحوم المشير حابس المجالي قائد الجيش الأسبق

(١) عبد الرحُمن الداخل: ويلقب بصقر قريش/ أسس الدولة الأموية في الأندليس عام ١٣٨هـ بعد أن جاء من الشام الى الاندلس بعد سقوط الدولة الاموية في دمشق فترة حكمه استمر ٣٣ عاماً وقضى تاركاً لخلفائه امارة استمرت ثلاثة قرون.

والمرحوم محمد باشا الحباشنة والد معالي المرحوم ابراهيم الحباشنة وزير الداخلية الأسبق والمرحوم حسين باشا الطراونة والمرحوم فارس باشا المعايطة، وظلت تربطه علاقات ودية مع زعماء الكرك استمرت حتى بعد نقله من منطقة الكرك، وقبيل اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ تعَّرض لتهديدات من اليهود بسبب تغاضيه عن نشاطات المُجَاهدين الفلسطينيين الذين كانوا ينطلقون من الأغوار الجنوبية التي تقع ضمن اختصاصات قائد شرطة الكرك، وقد قام اليهود بتحريض المندوب السامي البريطاني في القدس على والدها لذلك أوعز إلى كلوب باشا قائد الجيش الأردني (آنذاك) بإحالته على التقاعد، وقد حصل ذلك بالفعل عام ١٩٤٨.

وعاد والدها غاضباً إلى موطنه إدلب بسوريا، وبعد مرور حوالي عام عاد إلى عمان، وعندما علم كلوب باشا بعودته عرض عليه العودة للعمل بالجيش، ولكن رئيس الحكومة في ذلك الوقت توفيق أبو الهُدى رفض إعادته للخدمة في الجيش، فعرض عليه كلوب باشا تعيينه مُديراً (لنوافي) الجيش أي (المؤسسة الإستهلاكية العسكرية الآن) وكان مقرها بالزرقاء... فوافق رحمه الله على ذلك وعاد للسكن في مدينة الزرقاء من جديد...

• الوالدة:

الأديبة الكاتبة نجمية حكمت رحمها الله...

إمرأة تركية الأصل، كانت تمضي وقتها في المطالعة باللغة العربية والموسيقى، كانت قارئة متميزة لكل التاريخ العربي والإسلامي، والشعر الجاهلي، شديدة الحكمة والإيمان بالله، كانت تعزف عدة آلات موسيقية منذ صغرها.

وتذكر من الكتب التي سنحت لأبنائها الفرصة لقراءتها في وقت مبكر.

البؤساء، وبائعة الخبر، وروايات الهلال، وتحت ظلال الزيزفون وكتاب العبرات والنظرات ومترجمات لطفي المنفلوطي ومجلة العربي.

وكانت تتكلم مع ابنائها غالباً باللغة التركية، وعلمتهم قراءة كل شيء، وكانت حريصة على قراءة كل شيء مكتوب حتى أوراق الشراء التي كان يغلف بها التجار بضائعهم وغالباً من الجرائد، كانت تتقن اللغة العربية حتى أنها كانت رحمها الله تقول لأولادها عندما تتحدث استعمل الكلمة كما تكتبها.

كانت تغريد فخورة بوالدتها، وباعتبارها إبنتها الصغرى مرتبطة بها ارتباطاً شديداً بعلاقة حب واحترام وتقدير كبير جداً.

علمتها الطموح بلا حدود، والكبرياء والصبر وأن تحلم أكبر واكبر كل مرة، ودفعتها أن تكون في المقدمة دائماً وشعارها:

ونحن أناس لا توسّط بيننا لنا الصدرُ دون العالمين أو القبرُ

وقد تحدثت نجمية حكمت عن حياتها في كتابها (٦٥ عاماً من حياة إمرأة أردنية) رحلتي مع الزمن

رحمها الله وطيّب ثراها

• الأشقاء والشقيقات:

عائلتها تتكون من ثلاث بنات واربعة أولاد، الأخت الكبرى ليلى تزوجت حمدي الحباشنة الذي كان مديراً لبنك الأردن ورئيساً لبلدية الكرك وعضو المجلس الأستشاري.

شقيقتها بلقيس تزوجت ابراهيم الحباشنة رحمه الله الذي كان وزيراً للنقل ثم وزيراً للداخلية في حكومة وصفي التل في السبعينات من القرن الماضي.

شقيقها طاهر كان ينظم الشعر، وكان وشقيقاتها ليلى وبلقيس يكتبون القصص والمقالات ويصدرون جريدة في المنزل باسم نشوء الفكر، كانوا يحلمون بالكتابة في الصحف اليوميه، وقد فرحوا عندما نشرت لهم مقالات في جريدة الدفاع وجريدة فلسطين.

وأصبحوا أعضاء في رابطة القلم ورابطة الأدب الحديث، والتي كما علمت منهم أنها لم يكن لها وجود فعلي فيها وإنما بالمراسلة[1]، شقيقها الأخ الأكبر طاهر أستاذها في القانون... تدربت على يديه وعملت معه أربعة عشر عاماً في مكتبه، وكان النموذج الذي تفتخر به، تقلد مناصب وزارية متعددة للإعلام والثقافة والنقل والعدل ورئيساً للمجلس القضائي، وهو رئيس المحكمة الدستورية حالياً.

شقيقها الثاني إسمه تيسير (رحمه الله) أنهى دراسته الثانوية وأصرّ على العمل في التجارة في مدينة الزرقاء توفي سنة ١٩٦٤.

شقيقها الثالث وهو محام معروف ايضاً (الأستاذ المحامي بهاء الدين) تولى مكتب المحاماة منذ بدء اشتغال شقيقه بالوزارات، وللأستاذ بهاء ثلاثة أبناء درسوا القانون (الأكبر أحمد) مع والده في المكتب، وطارق غادر إلى دبي للعمل في مكتب

(١) من كتاب الوالدة نجمية حكمت / ٦٥ عاماً من حياة امرأة أردنية.

محاماه كبير هناك بعد أن حصل على درجة الماجستير في القانون. وعبد الله الذي انتسب إلى القوات المسلحة.

شقيقها الأصغر عمر عمل في الجمعية العلمية الملكية بعد أن درس الهندسة في مصر، ولديه شركة خاصة متخصصة في مجال الالكترونيات، ولديه ثلاثة أبناء وبناته خريجات الجامعة الأمريكية في بيروت، والكبرى حصلت على الماجستير من لندن وهي تعمل هناك في الجامعة وابنه محمد درس هندسة الصوت.

• السكن في مدينة الزرقاء:

ولدت الأستاذة تغريد في مدينة عمان ولا تدري لماذا سُجلت في مدينة الزرقاء، فقد سكنت مدينة الزرقاء بسبب عمل والدها في الجيش العربي ودرست في المدرسة الإبتدائية.

• مدينة الزرقاء:

تُعتبر ثالث أكبر مدينة أردنية (الآن) من حيث عدد السكان، وهي العاصمة الصناعية، كانت تُسمّى المدينة العسكرية لأنها كانت مقرّاً للجيش العربي كما قالت سابقاً... تتميّز بموقعها الجغرافي بين مدن المملكة، ويمرُّبها شبكة مواصلات دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، وتمرُّ من خلالها سكة حديد الحجاز التي تأسَّست سنة ١٩٠٠م.

وقبل ذلك لم يكن لمدينة الزرقاء أهمية حتى استوطنها المهاجرون الشيشان سنة ١٩٠٢ وهم القادمون من القوقاز، وقد استقروا على طول نهر الزرقاء في منطقة السُخنة[١] وغيرها.

(١) السخنة: بلدة صغيرة بالقرب من مدينة الزرقاء.

• الدراسة بالمدرسة (المرحلة الإبتدائية):

عندما بلغت الخامسة من عُمرها إلتحقت بمدرسة الزرقاء الإبتدائية، وتذكُر... أن مديرة المدرسة (آنذاك) كانت الأستاذة رفقة النجار (رحمها الله)، وكانت اللعبة التي تجذبهم بالمدرسة هي كرة السلة ويتشاركون في بعض الحفلات الترفيهية، وتذكر بأنهم كانوا يُحضرون لهم ساحراً (ألعاب الخفّة أو السحر)، وكانت هناك التمثيليات المدرسية أو الحفلات المدرسية، وكانت (آنذاك) تتذوق الأدب والشعر وتشارك بالتمثيليات منها تمثيلية للشاعر ربيع بن عامر الدرامي المُلقب (المسكين) ومن أشعاره:

قُل للمليحة بالخمار الأسودِ ... ماذا فعلت بناسك مُتعبّدِ
قد كان شمّر للصلاة ثيابه ... حتى وقفت له بباب المسجدِ
ردّي عليه صلاته وصيامه ... لا تقتليه بحق دين محمدِ

... ومن شعر لسان الدين الخطيب الذي قامت بغنائه المطربة فيروز ولحَّنهُ صباح فخري:

جاءت مُعذبتي في غيهب الغسق ... كأنها الكوكب الدرّي في الأفق
قلت نورتني يا خير زائرة ... أما خشيت من الحُرّاس في الطرق
فجاوبتني ودمعُ العين يسبقها ... من يركبُ البحر لا يخشى من الغرق

تتذكر من المدرسات مديرتها في المدرسة الإعدادية معالي الأستاذة إنعام المفتي[١]. ومعظم المعلمات في ذلك الوقت كنّ من خريجات معهد المعلمات في رام الله.

(١) إنعام المفتي: أول وزيرة في الأردن ..... وزيرة تنمية اجتماعية.

من زميلاتها في المدرسة بنات قائد الجيش الأسبق المشير حابس المجالي رحمه الله (سلوى وسعاد وسناء) وبنات سعد البيطار سحرو (سمر) زوجة دولة طاهر المصري (رئيس الوزراء الأسبق) وبنات المحامي المرحوم عبد القادر حمدي نزيها وناهدة ونرجس زوجة معالي العين الدكتور عبد الله عويدات.

وفريال زمخشري التي أصبحت مديراً للإذاعة في التسعينات من القرن الماضي، وماري قبعين وجوليت قبعين مدير الشرطة النسائية، وفرجين مزمنينان التي انتخبت ملكة جمال في رام الله في أواخر الستينات.

• المدرسة الثانوية للبنات:

عندما أنهت الدراسة بالمدرسة الإبتدائية كانت في الحادية عشرة، وفي تلك الأثناء تأسست المدرسة الثانوية للبنات في منطقة البركة في مدخل مدينة الزرقاء (الآن) وقد التحقت بها... وتتذكر مديرة هذه المدرسة فاطمة أبو العدل كما تتذكر شقيقتها المعلمة مريم أبو العدل التي كانت تقوم بتدريسهم بعض المواد، وكذلك عفاف الأدهم زوجة المرحوم ضيف الله الحمود (وعائشة هماش وازدهار غوشة وحلوه ملحس/ التدبير المنزلي وكانوا يحضرون يومياً من عمان وكذلك المعلمة سلوى أبو حمدان (وهي لبنانية الأصل) كانت تقوم بتدريبهن بالحفلات المدرسية والدبكات اللبنانية والغناء لفيروز والنشاطات الفنية.

تقول كانت المدرسة بعيدة عن وسط مدينة الزرقاء، وكنا نذهب إلى المدرسة مشياً على الأقدام رغم بُعد المسافة، وقد تغير واقع مدينة الزرقاء بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، واستقبلت الزرقاء عدداً كبيراً من النازحين الفلسطينين الذين سكنوا في مخيم الزرقاء (حطين) والسخنة، وأحدثت هذه الهجرات والتغيرات السكانية تنوُّعاً ثقافياً واجتماعياً قلَّما نجده في مدينة أردنية أخرى.

... الآن يتحدثون عن شُح المياه بالزرقاء، ولكنها لا زالت تذكر نهر الزرقاء والينابيع العذبة والآبار الإرتوازية التي كانت متنفساً لكُل أهالي عمان والزرقاء كمقصد سياحي يتمَّيز بعُذوبة المياه وخُضرة جباله، لكن (الآن) وللأسف فقد أصبح نهر الزرقاء الجميل سيلاً من المياه العادمة المُلوّثة بسبب مُخلفات المصانع وتدفق مياه محطات التنقية.

وتقول أذكر بأننا كنا نسكن في شارع السعادة الذي كان يُعتبر أعرض شارع في مدينة الزرقاء (آنذاك)، ويطل على قصر شبيب الذي أنشئت بالقرب منه مدرسة الزرقاء الثانوية للبنين...

• الدراسة بالمرحلة الإعدادية والثانوية:

عانت تغريد من معظم الصعوبات التي قد تواجهها أنثى في سبيل الوصول إلى مواقع المسؤولية.

وفي نهاية المرحلة الإعدادية كان يتم فرز الطلبة إلى علمي أو أدبي... ولأنها كانت طالبة متفوقة فقد كان ميلها إلى القسم العلمي لكن المشكلة (آنذاك) هي أن الفتاة التي ترغب في الدراسة بالقسم العلمي كان عليها أن تذهب إلى العاصمة عمان من أجل الدراسة بمدرسة زين الشرف بجبل عمان (الدوار الأول) وكانت – آنذاك – تبلغ من العمر أربعة عشر عاماً لذلك عليها أن تذهب يومياً إلى عمان ثم العودة ثانية إلى الزرقاء، فكان من الصعب أن تحصل على موافقة الأهل فمنعت من ذلك؟!... واضطرت للبقاء في القسم الأدبي بمدرسة الزرقاء الثانوية، وهي المدرسة الثانوية الوحيدة في الزرقاء (آنذاك)...

وبعد أن أتمّت دراسة المرحلة الثانوية (القسم الأدبي)، وبعد نجاحها بامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) حصلت على بعثة للدراسة في الجامعة الأمريكية للبنات في بيروت/ (Juniour College) لأنها كانت من المتفوقات في لواء الزرقاء... لكن لسوء الحظ كان والدها قد توفي، وتدخلت العائلة ومنعتها من الدراسة في لبنان،

والسبب في ذلك أن بيروت كانت رمزاً للإنفتاح والتحرر في العالم العربي آنذاك... وليس سهلاً الإنتقال من مجتمع الزرقاء البسيط إلى بيروت رمز التقدم والإنفتاح والتحرر؟!

• العمل بمهنة التعليم في مدارس الزرقاء:

كانت الأستاذة حكمت تتكيف مع كل الظروف مهما ساءت لذلك نظرت إلى زميلاتها أثناء الدراسة في الثانوية العامة ممن تخرجن معها، فوجدت أن قسماً منهن يعمل بمهنة التدريس كمعلمات ... لذلك تقدمت بطلب توظيف إلى وزارة التربية والتعليم حيث صدر قرار بتعيينها معلمة في مدرسة نهاوند الإعدادية بمدينة الزرقاء براتب ١٨,٥٠ ديناراً بمدرسة نهاوند الإعدادية، وقامت بتدريس مواد التربية الفنية واللغة الإنجليزية للصفوف الإبتدائية والإعدادية وكانت تقوم بتدريس الطالبات كيفية صنع (الألعاب المتحركة) (Gloves Pupets) التي يتم تحريكها باليد، وكن يقمن بعمل مسرحيات (باللغة الإنجليزية) من خلال تحريك هذه الألعاب التي يقمن بصناعتها بايديهن، وهي الطريقة الحديثة التي تعتبر أحدث أسلوب لتعليم اللغة الآن ثم انتقلت إلى مدرسة الرملة الإعدادية بالزرقاء حيث قامت بتدريس نفس المواد، وفي تلك الفترة وقع الإعتداء الآثم على دول المواجهة مع إسرائيل سنة ١٩٦٧.

حرب حزيران عام ١٩٦٧م:

حرب الأيام الستة التي نشبت بين اسرائيل وكلٍ من مصر وسوريا والأردن بين الخامس من حزيران ٦٧ والعاشر منه، والتي أدت إلى احتلال اسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن والجولان، وتعتبر ثالث حرب ضمن الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أدى ذلك الى مقتل ١٥٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ شهيد من الدول العربية مقابل ٨٠٠ من اسرائيل، وتدمير ٧٠٪ الى ٨٠٪ من العتاد الحربي في هذه الدول العربية مقابل ٢-٥٪ لاسرائيل، إلى جانب تفاوت مشابه في الجرحى والأسرى.

وكان من نتائجها صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وانعقاد قمة اللاءات الثلاث العربية في العاصمة السودانية الخرطوم، وتهجير معظم سكان مدن قناة السويس، وتهجير معظم المدنيين من محافظة القنيطرة التي تقع بهضبة الجولان في سوريا، وتهجير أعداد ضخمة من الفلسطينين من الضفة الغربية بما في ذلك محو قرى باكملها، وفتح باب الإستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية.

لم تنته تبعات حرب حزيران ١٩٦٧ حتى اليوم... ولا تزال اسرائيل تحتل الضفة الغربية كما أنها ضمت القدس والجولان لحدودها، والتي كان من نتائجها حرب اكتوبر١٩٧٣ وفصل الضفة الغربية عن السيادة الأردنية، وقبول العرب منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ بمبدأ الارض مقابل السلام، والذي ينص على العودة لما قبل حدود حزيران مقابل الاعتراف باسرائيل وعقد معاهدات السلام.

كما أدت ايضاً إلى هجرة اليهود العرب من مصر واليمن ولبنان وتونس والمغرب.

ومن الجدير بالذكر أن المعاناة لا زالت قائمة للآن حتى بعد مرور ستين عاماً، والحلم بالعودة ما زال بعيداً.

ومن نتائجها أيضاً دوام الطلاب في المدارس بالأردن على فترتين (صباحي ومسائي) واقتسام لقمة العيش بين الفلسطينيين والأردنيين.

وقد شارك الملازم (زيد الحباشنة) - زوجها فيما بعد - بحرب ٦٧ حيث كان مع قوات الجيش الأردني في اللواء الهاشمي، وبالرغم من رتبته العسكرية الصغيرة آنذاك إلا أنه قام بسحب آلياته وأجهزته التابعة لهذا اللواء بشكل منتظم إلى الضفة الشرقية ليظل اللواء على اتصال مباشر مع قيادة الجبهة ومع وحدات اللواء الأمامية، وقد حصل على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الثانية، وهو أحد العسكريين البواسل وله تراث واضح من الخدمات والمواقف الشجاعة.

• الإلتحاق بجامعة دمشق لدراسة القانون:

وفي تلك الفترة كان من المفروض أن تلتحق تغريد بالجامعة لإكمال دراستها، وتتذكر بأن والدها (رحمه الله) كان دائماً يسألها: ماذا تريدين أن تدرسي؟... فكانت تقول له: أنا أرغب بدراسة الحقوق.

تقول حكمت:-

(أنها تعلم تماماً أن التعليم، مهنة الأنبياء والرسل ويُنظر إليها بإكبار واحترام على مر العصور، ولا تخلومنها حضارة بشرية مهما كان مستواها، فهي المهنة التي تتعامل مع عقل الإنسان وتنمي في الإنسان أعظم ميزه ميزّه الله بها وهي العلم، فالإنسان عقل في جسد، وجعل الله العلماء ورثة الانبياء، وهي مهنة ربّانية، فالله سبحانه وتعالى علّم بالقلم، وبعث الله الانبياء معلمين يُعلمون الناس الكتاب والحكمة.

وتقول حكمت بالرغم من إيمانها بذلك لكن لم يكن التعليم هدفاً لها في ذلك الوقت لذلك قررت دراسة القانون وفي تلك الفترة عام ١٩٧٠ تزوجت وأنجبت أولادها.) رغم أن المجتمع الشرقي والأردني بشكل خاص يفضل المرأة المعلمة على ذات المهن.

كانت جامعة دمشق من أعرق الجامعات العربية في دراسة القانون، فهي تنظر إلى الأفق وتقول ما زال هوى الشام يسكن فؤادي، حيث ما زال للياسمين نصيب لذكرياتي لأجمل فترات حياتي... أذكر جهابذة القانون في ذلك الوقت الأساتذة: - مصطفى الزرقا، ورزق الله انطاكي وأحمد السمان/ وفؤاد شباط ووحيد الدين سوار، وفؤاد دهمان واتذكر المدينة الجامعية/ المزّة .... سكن الطالبات في الحلبوني.

• أحداث أيلول الأسود

• إحتراق منزلها في الزرقاء:

تذكر عندما أندلعت أحداث أيلول بين الجيش الأردني وفصائل من المقاومة الفلسطينية التي تدفقت على عمان من الدول العربية المجاورة عام ١٩٧٠ كان زوجها يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة حيث كان ملحقاً بالحرس الملكي الخاص... وبعد أن رجعت من شهر العسل حان موعد الدورة الثانية بالجامعة، فقررت الذهاب لتقديم الإمتحانات لهذه الدورة بينما زوجها إلتحق بعمله بالقوات المسلحة، وقد بقي منزلهم بالزرقاء فارغاً لا يسكنه أحد... وتذكر صاحب العمارة الأستاذ ميخائيل الشوارب رحمه الله حيث كان هو وعائلته يسكنون بالطابق الأول بهذه العمارة، وقد احترق البيت أثناء الإشتباكات حيث كان طرف النافذة مفتوحاً في غرفة مطلة على الشارع والستاره تتحرك، وكانت تمر بالشارع بتلك الأثناء قوات للجيش ومدرعات، فظنوا بأن هناك من يختبىء داخل البيت فقاموا بإطلاق النار على بيتهم وبفعل رصاصة (خارقة) احترقت الستارة والبيت؟. وبهذه الأثناء ركضت زوجة صاحب العمارة وقالت لهم: إن هذا البيت الذي قصفتموه بيت ضابط؟ زميل لكم في الحرس الملكي، فركضوا وحاولوا إطفاء المنزل المحترق... لكن البيت كان قد احترق....

وعندما عادت من دمشق ذهبت إلى البيت فوجدته محروقاً... ولكنها شعرت بالإطمئنان عندما قالت صاحبة البيت بان زوجها حضر إلى المنزل وتفقده وأقفل الأبواب وأنه بخير.

• الرحيل من الزرقاء إلى عمان:

بعد احتراق المنزل تركت الزرقاء وانتقلت لعمان... وفي ذلك الوقت سكنوا بحي المحطة بجانب منزل شقيق زوجها وهو المرحوم إبراهيم الحباشنة (أبو نصّار)

زوج شقيقتها الذي عمل وزيراً للداخلية بمطلع السبعينات حيث سكنت بجانبهم في منزل (فيلا كبيرة) بالقرب من بيت لسكة الحديد، وكان يسكن صهرها في (بيت السكة) حيث كان مديراً لسكة الحديد الحجازي، واستمر في الأقامة فيه حتى بعد أن أصبح وزيراً للنقل ووزيراً للداخلية، وقد استأجروا هذا البيت منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٣... وقد توفي ابراهيم الحباشنة في شهر أيلول عام ١٩٧٢.

• التدريس في عمان:

في تلك الأثناء إنتقلت من التدريس بالزرقاء إلى عمان حيث بدأت التدريس بمدرسة ثانوية إبن البيطار في ماركا، من زميلاتها فايزة عقرباوي وحفيظة القضاة ونوال فرج، وفي تلك الفترة أنجبت إبنتها الكبرى مها ١٩٧٢ ثم أنجبت إبنها يزن عام ١٩٧٥، ثم انتقلت إلى التدريس في المدرسة الإعدادية في العبدلي مقابل نادي ضباط الأمن العام ثم أصبحت مديرة للمدرسة في عام ١٩٧٦، وتتذكر من المعلمات بهذه المدرسة الشريفة منى السقاف وابنة عمران المعايطة[1] سناء التي استلمت الادارة بعدها.

وقد انتقلت عام ١٩٧٣ من المحطة إلى إسكان ضاحية الحسين، وهو أول مشروع للإسكان في العاصمة عمان، وكان المنزل على شارع ضيق وأصبح الآن شارع مكة المعروف.

(١) عمران المعايطة: كان نائباً في مجلس النواب الأردني.

• شهادة البكالوريوس بالقانون وتحدّي الظروف والمعيقات:

تأخرت سنة عن نيل الشهادة الجامعية بسبب ظروف حرب أيلول عام ١٩٧٠ وبسبب إنجابها الأولاد، وقد حصلت على شهادة البكالوريوس بالقانون من جامعة دمشق عام ١٩٧٣... شعرت بسعادة غامرة لأنها حققت الهدف الذي كانت تتمناه، ولأنها تغلبت على كل الصعوبات التي واجهتها، فالزواج ليس بالأمر الهين وقد يعيق الوصول لهذا الهدف وكذلك الأولاد والعمل... لقد تحدت تغريد كل المصاعب التي كانت في طريقها، وتقول أتذكر أثناء الإمتحانات بالجامعة أخذت معي إبنتي مها التي كانت تبلغ من العمر سنة واحدة هي والخادمة، وحجزت غرفة بثلاثة أسرة بالقسم الداخلي بشارع الحلبوني بدمشق بسكن الطالبات، وتذكر في تلك الفترة كانت إبنتها في بداية محاولاتها للمشي... تمشي وتغني ولم تكُن أسنانها قد برزت بعد، نعم لقد حصلتْ على البكالوريوس بالقانون بعد عناء كبير، ولم يكن الأمر هيناً لكنها تقول بالرغم من هذه الصعوبات، فقد استطاعت بالإرادة والصبر أن تتغلب عليها.

وتذكر عندما كانت تذهب للشام من أجل تقديم الإمتحانات بأنها كانت تسحب راتب شهرين من خلال عملها كمعلمة بوزارة التربية(٣٦ ديناراً) فكانت تمكث في دمشق لمدة شهر، وتدفع إيجار الغرفة في المدينة الجامعية أو سكن الطالبات في الحلبوني إضافة إلى الأكل والشرب وشراء الهدايا، والتسوّق من شارع الحمراء وسوق الحميدية.

الباب الثاني

- العمل بمهنة المحاماة

- العمل بالقضاء

(أول قاضٍ إمرأة في الأردن)

كان لدى حكمت إصرارعجيب رغم الصعوبات والعوائق التي كانت تقف أمامها فالأمر لم يكن سهلاً لأنها كانت تعمل فرغم أنها زوجة وأم لأولاد وسيدة عاملة بوظيفة، فقد تحدّت الظروف ودرست ونجحت وحصلت على الشهادة الجامعية.

• الإستمرار بمهنة التعليم بعد حُصولها على شهادة بكالوريوس بالقانون سنة ١٩٧٣:

بعد أن حصلتْ على شهادة بكالوريوس بالقانون كان بإمكانها أن تعمل بمهنة المحاماة لا سيما وأن إخوتها محامون، ولديهم مكتب قانوني معروف... لكنها فكرت جدّياً بالموضوع وقالت: إذا عملت بمهنة المحاماة فسوف تترك أولادها صباحاً لأذهب إلى المحكمة ثم تعود في المساء للمكتب وتتركهم للمربية، لكنها تؤمن بأن الأُمومة فوق كل الطموحات لذلك وبسبب إيمانها بعدم ترك أبنائها بيد المربية، فقد قررت الإستمرار بمهنة التعليم حتى يكبر الأولاد...

في مدارس وزارة التربية والتعليم كان نظام دوام الطلبة (الصباحي والمسائي) مطبقاً في المدارس الأردنية، وتذكر بأنها لم تكن تتغيّب عن البيت أكثر من ثلاث ساعات، وقد استمرت بمهنتها كمعلمة حتى سنة ١٩٨٢ إلى أن كبر الأولاد فتقاعدت بعد ١٥ سنة من العمل بمهنة التعليم...

• العمل بمهنة المحاماة:

بعد أن تقاعدت ذهبت إلى نقابة المحامين سنة ١٩٨٢ وسجلت بالنقابة كمُحامية مُتدربة في مكتب شقيقها طاهر بشارع وادي صقرة... وعملت بالمهنة وتذكر أنه في تلك السنة أجرى أحد الصحفيين معها مقابلة في جريدة أخبار الأسبوع، فسألها عن المرأة الأردنية كمحامية، في ذلك الوقت كان عدد المحاميات العاملات فعلاً في مهنة المحاماة لا يتجاوز أصابع اليد، كانت المرأة تبحث عن حقوقها فكيف تعطي الآخرين حقوقهم علماً بأن (فاقد الشيء لا يُعطيه) كانت ثقة الرجل بالمرأة ضئيلة لأننا مجتمع شرقي، ومن الصعب على الرجل عندنا أن يدعم المرأة ويسلمها مصيره

المادي أو المعنوي في قضية.... في حقيقة الأمر يُمكن أن يسلمها قضية (شيك بدون رصيد) بقيمة خمسين ديناراً في ذلك الوقت، وليس أكثر من ذلك؟ لم يكن المحامون يرتدون أرواب المحاماة وتذكر أنه في بداية عملها في المحاماة عندما يصادفها أحد المعارف يفاجئها بقوله: خير إن شاء الله (في إشي) بدك مساعدة وكأنه يقول لها لماذا أنت هنا وكأنها موجودة في مكان لا يصلح لأمرأة التواجد فيه، لذلك قالت للصحفي أن المحاكم غابة للرجال ولا يوجد فيها متسع للمرأة.

وسألها عن المرأة كقاضٍ.... فقالت له: إذا أتيح للمرأة الأردنية أن تدخل السلك القضائي بالرغم من وجود بعض الإتجاهات الفقهية الإسلامية التي لا تُؤمن بولاية المرأة للقضاء، إن شاء الله سأكون أول قاضٍ إمرأة في الأردن... وقد استغرق ذلك ١٤ عاماً عندما تم تعيينها فعلاً أول قاضٍ إمرأة في الأردن؟... علماً بأن هذه المقابلة الصحفية قد أُجريت معها عام ١٩٨٢ وقد تحقق طموحها هذا عام ١٩٩٦.

عملت في مهنة المحاماة في مكتب شقيقها طاهر حكمت، وتخصصت بالقضايا الجزائية الخاصة بالعنف ضد المرأة والطفل وكل قضايا المكتب بكافة أنواعها المدني والجزائي.

كما انخرطت في العمل التطوعي في إطار مؤسسات المجتمع المدني عبر المشاركة وترأس اللجنة القانونية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لتعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة لإزالة جميع اشكال التمييز ضدها.

عدّلت الكثير من التشريعات مثل إجازة الأمومة التي كانت شهراً تم تعديلها حتى ٩٠ يوماً.

لكن المشكلة في تطبيقات هذه القوانين والمطالب لا زالت تتكرر بلجان جديدة من بداية التسعينات وحتى الآن علماً أن معظمها دون الطموحات؟

• تعيينها (أول قاضٍ إمرأة في الأردن):

شاركت عام ١٩٩٥ (بمؤتمر بكين) (مؤتمر المرأة العالمي الرابع) ضمن الوفد الرسمي والشعبي الأردني الذي ترأسته سمو الأميرة بسمة وكان من أهداف المؤتمر العمل على اعادة تقييم القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالمرأة في دول العالم.

وقد أطلقت سمو الأميرة بسمة شرارة الإنطلاق لعملية إعادة التقييم التي تبين معها أنّ المجال الوحيد الذي لم تصل إليه المرأة الأردنية هو القضاء.

وبعد عودة الوفد الأردني إلى الأردن بدأت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بعمل حملات لتوعية منظمات المجتمع المدني، وممارسة ضُغوط على المسؤولين من أجل إقناعهم بإفساح المجال للمرأة، وقد كان لسمو الأميرة بسمة بنت طلال دور كبير في إقناع جلالة الملك الحسين بن طلال (طيب الله ثراه)... وفي خطاب العرش لمجلس الأمة بسنة ١٩٩٥ أشار جلالته إلى أنه قد آن الأوان لإفساح المجال للمرأة الأردنية لدخول السلك القضائي....

وعندما قبل المجلس القضائي هذا الإقتراح تنافست على هذا المنصب (٥ محاميات) ... وبنفس الوقت كان هناك بحث من قبل الجهات الأمنية لجمع المعلومات عن سيرهن الذاتية وتاريخ العائلة ومعلومات عن الأزواج والأولاد، وذلك لأنهم يبحثون عن إمرأة إلى حد ما مقنعة لأن تتبوأ هذا المنصب، وبالنتيجة وبعد مقابلات متعددة فقد تم اختيارها لهذا المنصب القاضية الأولى والوحيدة لمدة سنة ونصف وكان هناك تركيز من قبل المجلس القضائي على أدائها للحكم اذا كانت ستنجح في هذه المهمة أم لا؟ وتعتقد أنها نجحت فقد بلغ عدد النساء الآن ١٧٠ قاضٍ إمرأة أي ما يشكل ١٨٪ من أعداد القضاة.

وعندما سألها المجلس القضائي أين ترغبين أن يتم تعيينك؟ بأي محكمة؟ - قالت: حسماً لعدم المعارضة من بعض الإتجاهات الفقهية التي لا تؤمن بولاية

المرأة للقضاء في الحدود والقصاص فإنها تفضل أن يتم تعيينها مُساعداً للمحامي العام في القضايا الحقوقية.

... ومن الجدير بالذكر أن تعيين المرأة كقاضٍ في الإسلام غير ممنوع، والدليل على ذلك أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صدر الإسلام عيّن قاضية إسمها الشفاء لأمور الحسبة[1] أي (القضاء المدني التجاري) –.... والمعارضة هي اختلاف في الاجتهادات، ليست أكثر من اتجاهات فردية لا تشكل التوجه العام.

... كذلك فإن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم قال: "خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء"... أي عن السيدة عائشة ذات الشعر الأحمر... وبذلك فقد فوّضها (بولاية الإفتاء) والتي تعتبر أهم من ولاية القضاء... لأنها تقوم بوظيفة الإفتاء للأمة الإسلامية بأكملها بينما في القضاء فإن هذه الوظيفة تنحصر بين أشخاص محدودين.

وقد أشاد الإتحاد النسائي واتحاد المرأة الأردنية بتعيينها أول قاضٍ إمرأة بإصداره بياناً قال فيه أنه بتعيين الزميلة تغريد حكمت أول قاضية في الأردن تكون المرأة الأردنية قد تخطت آخر الحواجز وذلّلت عقبة رئيسة أمام مشاركة المرأة في مختلف مواقع السلطة والمسؤولية ومراكز اتخاذ القرار وهو تعبير حقيقي وفعلي في النظرة إلى المرأة والتزام بتطبيق أحكام الدستور على أساس المساواة بين المواطنين، وهو تعزيز لما حققته المرأة من تقدم في مختلف المجالات.

تقول القاضي حكمت لذلك كان تعيينها بوظيفة قاضٍ إنجازاً للأردن، وخاصة أن الكثير من الدول العربية الكبرى مثل مصر لم تكن قد عّينت قُضاة من النساء.

---

(١) الحسبة: عمل ديوان المحاسبة اليوم/ قضاء تجاري.

ومن الجدير بالذكر أن أول برقية تهنئة وصلتها كانت من **جلالة الملكة نور الحسين.**

وقد نصت على ما يلي:-

يسعدني أن أبعث إليك بأطيب التحيات وأصدق التمنيات بمناسبة تبوئك منصب أول قاضية أردنية في البيت القضائي.

وإنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز لنا كأردنيات أن يسند اليك هذا المنصب الذي ينطوي على قدر كبير من المسؤولية واستعمال الحكمة والعدل في التوصل إلى الأحكام أينما يعرض عليك من قضايا وما عرف عنك من نشاط متميز في المجالات الأكاديمية والمهنية والإجتماعية وخاصة أبحاثك بحقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة أعمالك التي أقرت في مؤتمر بكين، هذا بالإضافة إلى دورك الهام كزوجة وأم.

تمنياتي بمزيد من التقدم

• القاضي حكمت ومجلس أمناء هيئة العمل الوطني للطفولة:

تقول حكمت وفي برقية أخرى جاءتها من جلالة الملكة نور الحسين منحتها تقديراً بأن عينّتها عضواً في مجلس أمناء هيئة العمل الوطني للطفولة في عام ١٩٩٦ وتذكر بأنها دُعيت لاجتماع مجلس الأمناء حضره سمو الأمير طلال بن عبد العزيز[1] الذي كان يجلس بجانب جلالة الملكة نور وقد بدأت جلالتها بتعريفه بالحُضور... وعندما وصلت إلى تغريد قالت (القاضي تغريد حكمت/ أول إمرأة في القضاء الأردني) وكان يجلس بجانبها وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/ الشيخ عز الدين الخطيب التميمي رحمه الله... فنظر إليه الأمير طلال.

(١) الأمير طلال بن عبد العزيز: أحد الأمراء السعوديين.

- وقال له: وهل أنت راضٍ عن ذلك؟

- فأجاب سماحته تغمده الله برحمته: كُل الرضا.... وبدأ يشرح عن المرأة في الإسلام وأنه لا مانع (موانع قانونية أو دينية) لتعيين إمرأة قاضٍ، والمانع الحقيقي هو اعتماد تفسير خاطىء للإسلام، والدليل هو تعيين قاضٍ إمرأة للحسبة في زمن عمر بن الخطاب اسمها الشفاء.

... وبعد ذلك إتصلت بها الدكتورة فريدة العلاقي من قبل الأمير طلال لتسألها عن كيفية وصولها لهذا المنصب.

وباعتقادها أن أي تغيير في وضع المرأة في البلاد العربية يحتاج إلى قرار سياسي لأن القيادة السياسية متقدمة على الرأي العام الإجتماعي وتقوده في مجال تقدم المرأة، وبنفس الوقت تذكر زيارة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية (آنذاك)، وكذلك بعض القُضاة الشرعيين الذين زاروها في مكتبها لتقديم التهنئة في دائرة المحامي العام بحي الشميساني بعمان وقد أشعرتها زيارتهم هذه بالراحة والإطمئنان بأنها تعمل ضمن الثقافات العربية الإسلامية وبأنها لا تغرّد خارج السرب.

• ردود الفعل بالصحافة والإعلام بعد تعيينها بمنصب القضاء:

كان للتعيين أثر إعلامي كبيروقد ظهرت تعليقات صحفية مذهلة في الصحف الأردنية من قبل عدة كتاب منهم على ما تذكر الصحفي هشام عودة وتحت عنوان الأولى في بيت القضاء قال:

تغريد حكمت التي خلعت روب المحاماة لترتدي روب القضاء لم تكن وحدها تجلس على كرسي القاضي لتحكم بين الناس بالعدل، بل كانت معها وإلى جانبها كل الأردنيات اللواتي فرحن وهن يتابعن واحدة من بنات جنسهن تخترق بوابة لم يكن مسموحاً للمرأة دخولها من قبل إلا شاكية أو مُشتكى عليها أو محامية في أحسن الأحوال... إجتازت تغريد البوابة قاضية بما يتطلبه الموقف من هيبة ووقار وشجاعة وكفاءة قانونية.

المرأة القاضي في المحاكم الأردنية ليست ضلعاً قاصراً وإنها قادرة على التخلي عن عواطفها الشخصية وهي تتصدى لقضايا كبيرة تتعلق بحياة الآخرين ساعية لإحقاق الحق وإشاعة العدل.

تغريد دخلت الحياة العامة من بوابة السلطة الثالثة (سلطة القضاء) وعندما تكشف عن أوراقها الشخصية سيتعرف الأردنيون على مسيرة سيدة من طراز خاص ظل القانون والبحث عن العدالة شعارها في كل المواقع.

ومن الرسائل التي استغربت وصولها اليها:

رسالة تهنئة من السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة للمعارضة الايرانية للتهنئة بتعيين القاضي حكمت، ومشيرة الى ما تتمتع به القيادة الأردنية والقضاء الأردني من استقلالية ورؤيا تستشرف المستقبل وتعمل له بعيداً عن كل التوجهات التي لا تؤمن بالمرأة بالرغم من أن الإسلام أعطى للمرأة قبل أربعة عشر

قرناً حقوقاً في الوقت الذي لم يكن لها أي حق مُدوّن في العالم/ ودعتها للاجتماع في تاريخ حددته في لندن، ولكنها لم تذهب، الرسالة مرفقة بشريط فيديو عن زيارة السيدة رجوي للنرويج.

وكتبت عنها الكاتبة والوزيرة السابقة ناديا العالول: وللنساء نصيب في القضاء معبرة عن سعادة وفخر النساء لنجاح امرأة في اقتحام الممنوع.

وتقول: على ما أعتقد أنّ الوصول الأول له بريقه الخاص، كما لا بد له من جهد لأن الجهود الأولى التي تبذلها المرأة في تعبيد الدروب للأخريات أكبر بكثير من الجهود اللاحقة حيث تحتاج إلى جهد مضاعف لإقناع المحيطين بها بمؤهلاتها لاختراق الحواجز المنيعة والمدججة بثقافة تناهض وصول المرأة إلى المواقع الحساسة....

ووصلتها رسالة من سمو الأميرة بسمة مع مباركة شخصية أعربت فيها سموها عن تهانيها الحارة وتمنياتها لها بالتوفيق والنجاح مؤكدة أن قرار تعيينها في هذا الموقع المتميز يعد تقديراً للمرأة الأردنية التي أثبتت على مدى السنوات قدرات كبيرة وأداءً رفيعاً في جميع المهام التي تولتها.

واشادت سموها بالجهود الكبيرة التي بذلتها برئاسة اللجنة القانونية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني ومشاركتها الفاعلة في مسح التشريعات التي تحول دون مساهمة المرأة في بناء الوطن.

وكتب الدكتور جمال الشاعر[1] رحمه الله:

مرحبا بك يا أستاذة أول قاضية عندنا، وفي ثالث بلد عربي تصل فيه المرأة إلى القضاء / بيني وبينك أكثر من موجة (إبراهيم الحباشنة وطاهر حكمت) فأنا كنت

(١) د. جمال الشاعر: وزير سابق، ومُفكر سياسي.

أتطلع إلى الفتاة الأردنية أن تصل إلى القضاء بعد أن وصلت إلى السياسة والتشريع والوزارة والطب والطيران واستاذة في الجامعة والهندسة وعلى مواقع الحكم المحلي رئيسة وعضواً وغيرذلك من المواقع التقليدية.

وقال الدكتور كمال ناصر[1] نقيب المحامين في ذلك الوقت: أؤمن تماماً بقدرة المرأة على العمل بكافة الأنشطة وخاصة في المواضيع المتخصصة، وقد طالبت نقابة المحامين بشكل عام بتعيين المحاميات في القضاء لثقتنا بقدرة المحامية الزميلة على أداء هذه المهام بشكل جيد.

ولقد سعدت بتعيين الأستاذة تغريد حكمت في سلك القضاء ومن معرفتي بها فهي تستحق ذلك.

وكتب الأستاذ المحامي جلال عباسي رحمه الله:- مرحباً بالقرار الذي تجاوز الحالة النفسية وجدار التردد مرحباً بالزميلة الواعدة... وفي محاضرة لها في مجمع النقابات المهنية عن الأحداث وما يواجهون من أحداث الحياة القاسية.... ناديت يومها بتعيين الأستاذة تغريد لتولي منصب القضاء للأحداث...

وكتبت الصحفية شهلا الكيالي رحمها الله متذكرة أيامها في مدرسة الزرقاء الإبتدائية والهيئة التدريسية التي وفرت للطالبات في الستينيات جواً يندرمثيله في هذه الأيام.

وكتب صالح القاسم تحت عنوان (القاضي إمرأة لأول مرة) إن خبرتعيين امرأة قاضٍ مهم جداً ليس لكون الخبر الأول من نوعه في الأردن، وليس لأن المرأة المعينة أردنية ومن الجنس الناعم أو اللطيف ولكن لأن الأردن بهذا التعيين يكون قد قدم أدلة كبيرة على تطوره وأنه قطع شوطاً كبيراً في مجال إعطاء المرأة حقوقها التي ضمنها لها القانون والدستور.

(١) د. كمال ناصر: نقيب المحامين في ذلك الوقت.

كما وصلتها تهنئة من مستشارة جلالة الملكة السيدة إنعام المفتي وتذكر أنها اجابتها بما يلي:

من (أم يزن) أول قاضٍ إمرأة الى (أم يزن) أول وزير إمرأة في السلطة التنفيذية في الأردن.

وقد أقام سفير الولايات المتحدة في الأردن بذلك الوقت حفل تكريم بمناسبة تعيينها أول امرأة في القضاء الأردني حضرها كبار المسؤولين في السفارة ووزير الخارجية في ذلك الوقت الدكتور كامل أبو جابر والسيدة الفاضلة مستشارة جلالة الملكة نور إنعام المفتي.

ترؤس انتخابات تجمّع لجان المرأة لثلاث دورات:

في شهر تموز ١٩٩٦ وفي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ترأست القاضية حكمت اللجنة العليا لانتخابات تجمع لجان المرأة الوطني الأردني الذي كان يضم ١٢٠,٠٠٠ مائة وعشرين ألف إمرأة.

وجرت الإنتخابات في جميع أنحاء المملكة بنفس الوقت.

علماً أن الزميلة مي أبو السمن كانت وما تزال الأمين العام للتجمع.

تعليمات الإنتخابات جاءت منسجمة مع توجهات المجلس التأسيسي للتجمع التي عبرّت عنها تعليمات الإنتخابات الهادفة إلى توسيع قاعدة التمثيل بحيث يكون لكل ١٠٠ أو ١٥٠ سيدة منسقة واحدة لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة التي سيقوم عليها التجمع في المستقبل وذلك في إطار الشبكة الوطنية التي يسعى التجمع إلى إنشائها لضمان سهولة الإتصال بين قيادة التجمع وقاعدته.

• برنامج الزائر الدولي:

ودعيت من قبل USAID لحضور برنامج الزائر الدولي في الولايات المتحدة لمدة أربعة أسابيع.... وقد زارت فيها ٧ ولايات لم تكن زيارة سياحية بل مناقشات مع كل الهيئات الوطنية والدولية والدينية في الولايات المتحدة.

وكان البرنامج تحت عنوان (دور المرأة في المواقع الإجتماعية والسياسية)

(The Role of Women in Social and Political affairs)

وفي زيارة لجامعة إيربان مورجان التي تمنح درجة الماجستير في حقوق الإنسان (Urban Morgan Institute for Human Rights college of Law-University of Cincinnati)

تم تكريمها بدرع الزائر المتميز لمشاركتها في مناقشة بحثين لطالبات من الكلية عن المرأة في الإسلام وحركة طالبان في أفغانستان.

•قصة مها والطبخ ورسالة يزن لها

تذكر في هذا المجال أنها كانت تحاول دائماً أن تعلّم إبنتها الكبرى (مها) الطبخ وخاصة في شهر رمضان لأنها تطبخ بعد انتهاء الدوام، ولكنها كانت ترفض ذلك باستمرار وتقول:-

إما أن أتزوج شخصاً غنياً يُؤمِّن لي طلباتي أو فقيراً ليس لديه شيء، وفي الحالتين لا لزوم لأن أتعلّم الطبخ.

وعند ذهابها إلى الولايات المتحدة طلبت من إحدى الطباخات في مركز الأميرة بسمة في جبل الهاشمي أن تعد كل يوم وجبة لتأخذها إبنتها لإطعام والدها وإخوتها.

وفعلاً في الأسبوع الأول كانت تذهب لإحضار الوجبة ويبدو أنها بعد مدة شعرت بان طعم الأكل مختلف بوجود بعض المهارات التي لم تستطعمها وبدأت تطبخ لأخوتها بنفسها بما في ذلك المنسف، ووجدت أن أخاها يزن أرسل لها رسالة شكر على موهبتها في الطبخ وأنه سعيد جداً بذلك لأنه ضمن بأن لا يعيدها زوجها في المستقبل إليهم.

القاضي حكمت والجامعة الأردنية

في سنة ١٩٩٧ دُعيتْ من قبل الجامعة الأردنية لإلقاء محاضرة عن المرأة والقضاء بحضور سمو الأميرة بسمة ورئيس الجامعة الأردنية في ذلك الوقت (الأستاذ الدكتور فوزي غرايبة) في مدرج الجامعة، وعندما انتهت من إلقاء محاضرتها فوجئت بأحد أساتذة الجامعة ,وقف وقال بأن المرأة عاطفية لا تصلح لأن تتبوأ منصب القضاء... فقالت في نفسها لو أن هذا التعليق جاء من شخص عادي لكان الأمر عادياً ولتقبلته، لكن أن يأتي هذا الكلام من قبل أستاذ بالجامعة (بروفسور) وهي الآن ضيفة على جامعته فقد شعرت بأن هذا التعليق يحتاج إلى إجابة قوية لإسكاته، ولا تدري من أين أتتها الإجابة فقالت: صحيح أن المرأة عاطفية لكن العاطفة ليست صفة سيئة لتتنصل منها المرأة بل هي ميزة ميَّزالله سبحانه وتعالى بها الإنسان عن باقي المخلوقات... والمرأة القوية ذات القرار المتُزَّن والعادل والمدروس ليست هي المرأة التي لا يرف لها جفن أمام قضايا العدالة والإنسانية وحقوق الإنسان... كما قالت له: أنا عاطفية وسأدخل العاطفة إلى القضاء إن شاء الله وخاصة قضايا الأحداث (الأطفال).

وفي ٢٠٠١/١٠/٣١ إنعقدت ورشة عمل للحماية القانونية للنساء بمشاركة عشر دول عربية وبتنظيم من المركز العربي للمصادر والمعلومات وعرضت القاضي حكمت ورقة عمل حول التشريعات الأردنية وقالت أن ثلث حالات العنف تقع ضد الإناث أقل من ١٨ سنة. وأن حوالي الثلث أيضاً من الإناث في سن ١٨-٢٧ سنة بحسب أحدث البيانات في ذلك الوقت، وأضافت أن جرائم الشرف تعتبر اقسى أشكال العنف الأسري ضد المرأة في الأردن مشيرة الى أن معدل نسبة جرائم الشرف يبلغ ٢٣٪ للعام الواحد والتي تعتبر من أكثر اشكال العنف شيوعاً. (إحصائيات ٢٠٠١)

وبينت القاضي حكمت أن التوجهات المستقبلية بيّنت أهمية تطوير استراتيجية عربية للتصدي للعنف الأسري، وتشجيع برامج حاسمة لصالح الأسرة، وتشجيع المبادرات لوضع مشاريع قوانين أو تعديلات للتشريعات النافذة التي تلحق الإجحاف

بالمرأة والطفل، ووضعها أمام متخذي القرار، وتحديث القوانين ذات العلاقة بما يتلاءم والحاجات المعاصرة مما يمكن الإناث من اكتساب مكانة اجتماعية أفضل في ضوء المحددات الدينية والنصوص الشرعية،

وسد الثغرة في قانون الأحوال الشخصية بما يكفل للأم والاطفال الطمأنينة والاستقرار، ومراجعة القوانين ومواءمتها مع الإتفاقات الدولية.

• تعيين قاضٍ إمرأة في مصر:

تذكر القاضية حكمت بأنها دُعيت في سنة ١٩٩٧ وعدد من القاضيات العربيات من

السودان / القاضي فريدة ابراهيم

من سوريا / النائب العام غادة مراد

تونس / القاضي حميدة العريف

لبنان / القاضي ماري أدونيس

المغرب / القاضي خديجة الوزان

والدكتورة هدى بدران رئيسة منظمة المرأة العربية في مصر

من أجل حضور لقاء لتهيئة الجو المصري لدخول المرأة المصرية للقضاء – وكان اللقاء تحت رعاية السيدة سوزان مبارك.

وتذكر القاضي حكمت أنه كان لهن لقاء مع بعض القضاة المصريين في نادي القضاة وتذكر منهم المستشار فاروق سيف النصر، المستشار محمد يحي احمد، المستشار فضل شاكر.

وتذكر أنها بدأت الحديث معهم بقولها:-

المفروض أن لا يقضي القاضي وهو جائع أو عطشان أو تؤرقه مسألة ما....

فقال لها المستشار فاروق سيف النصر مازحاً فكيف إذا كان حاملاً؟!

وبعد اللقاء دعتهن السيدة سوزان مبارك لتناول العشاء في القصر الجمهوري.

تقول تغريد حكمت للسيدة سوزان أن الجو الإجتماعي المصري مشابه للجو الإجتماعي الأردني من حيث وجود بعض الاتجاهات الفقهية الإسلامية التي لا تؤمن بولاية المرأة للقضاء وبتصوري أن صدور قرار من سيادة الرئيس في هذا المجال سيساعد المرأة المصرية كما حصل عندنا بخطاب العرش لجلالة الملك سنة ١٩٩٥ حيث قال جلالته بأنه آن الآون لإتاحة الفرصة للمرأة للدخول للسلك القضائي.

أجابت السيدة سوزان بأن "سيادة الرئيس لا يمكن أن يتدخل في السلطة القضائية" / كان لا بد من الإجابة: فقالت لها حكمت:

سيدتي إن التدخل في السلطة القضائية يعني أن تتدخل في قناعة قاضٍ ما في قضية معينة لتغير قناعاته.

أما أن يتدخل رأس الدولة لينصف فئة من الفئات فهذا لا يعتبر تدخلاً وبقدر ما يعتبر تصحيحاً أو تحقيقاً للعدالة. طبعاً لم تعجبها الإجابة.

وفي سنة ٢٠٠٣ وفي مؤتمر القمة العربية للسيدات الأوائل في عمان وبدعوة على الغداء من السفير المصري في عمان للسيدات الأوائل سألتها جلالة الملكة رانيا عن نتائج الحملة الإنتخابية في نيويورك فبدأت تشرح على مسمع من السيدات الأوائل كيف قابلت حوالي ثمانين بعثة دولية.. وحصلت على ٤٠ صوتاً من دول المؤتمر

الإسلامي و٢١ صوتاً من المجموعة العربية بكتاب من عمرو موسى[١] إلى المحمصاني مندوب الجامعة العربية في الأمم المتحدة قائلاً له أوصيكم بترشيح القاضي تغريد حكمت لأنها العربية الوحيدة، وبالنتيجة فقد حصلت على ١٥٢ صوتاً ثاني أعلى أصوات من بين ١٨ قاضٍ إنتخبوا من العالم بفارق صوتين عن الأول الإيطالي.

وقد أعجبت السيدة سوازن مبارك بقصة حكمت وقالت يجب أن تضع وشاحاً على صدرها مكتوب عليه القاضي حكمت وقالت إن شاء الله لن ينتهي هذا العام ٢٠٠٣ إلا أكون قد عيّنتُ قاضٍ إمرأة في مصر وبالفعل تم تعيين القاضي تهاني الجبالي العام ٢٠٠٣.

(١) عمرو موسى: الأمين العام لجامعة الدول العربية (الأسبق).

القضاء والعدالة:

Being a Woman is one thing

being a Judge is quite another, to combine Both is unique in our world

(The Islamic World and Arab World)

أن تكوني إمرأة شيء

وأن تكوني قاضٍ شيء آخر

وأن تجمعي بينهما فهي حالة فريدة من نوعها في العالم العربي والإسلامي.

القضاء مرتبط بالعدالة.

العدالة نوعان:- عدالة السماء وعدالة الأرض، الأولى مُطلقة ولا حدود لها، والثانية نسبية وعرضة للخطأ والصواب والقاضي هو يد العدالة السماوية على وجه الأرض، إذا فقدنا ثقتنا بالقضاء فقدنا كل شيء وانتقلنا من عالم تسوده قوة القانون الى عالم يسوده قانون القوة وشريعة الغاب وأرجو أن لا نصل إلى ذلك.

وتقول حكمت:

الحمد لله فقد قارب عدد القاضيات الآن بالأردن حوالي المائة وسبعين والإختيار جيد ومبني على الكفاءة للقيام بهذه المهمة، وفي هذا المجال وفي المستقبل أرجو أن يكون التركيزعلى النوعية لا العدد.

• العوامل التي ساعدت في نجاحها:

بالرغم من كل الصعوبات التي واجهتها فإنها كانت مصممة على تحقيق أهدافها وطموحاتها... وكان لديها إرادة وهدف بالحياة وبأن هناك دائماً ضوء في نهاية النفق وإذا لم تصل إلى هذا الضوء فإن معنى ذلك بأنها تسيربالطريق الخطأ... فلتبدأ من جديد بطريق جديد فسوف تصل، والأحلام مهما كانت كبيرة قابلة للتحقيق.

ورغم كل الصعوبات كان شعارها دائماً:-

من يركب البحر لا يخشى من الغرق

حاولت إيجاد توازن بين حياتها الأسرية والعملية إيماناً منها بأن الامومة فوق كل الطموحات وتقول: عندما تدخل بيتها تنسى أنها قاضٍ تُلقي الأوامر والأحكام وتستمتع بدور الأم ورعاية الأبناء والأحفاد والطبخ كل يوم ولمّة العيلة، ولولا وجود زوج متفهم وقف إلى جانبها طيلة فترات عملها وتدرجها لما استطاعت الإستمرار.

تُتقن القاضي حكمت العربية والإنجليزية والتركية وأثمر زواجها عن ابنتين وابن أنهوا دراستهم الجامعية وتزوجوا ولهم حياتهم الخاصة (مها) تعمل في المجلس الأعلى للشباب و(مجد) خبيرة تغذية وفنانة تشكيلية..... (يزن) مهندس صناعي حصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأردنية يقوم بإدارة شركاته الخاصة وأسس عدة مصانع واشتغل مع شركة للتنقيب عن الذهب في الصحراء الشرقية في مصرووادي عربة في الأردن، ويقوم بإعداد دراسات الجدوى وإدارة المشاريع على مستوى دولي.

ولديها أربعة أحفاد كرم وزيد وعمروهيا.

القاضي حكمت

يصفها الأستاذ حسام عصفور في كتابه رموز أردنية ٢٠١٣ بأنها علامة في درب الحرية والعدل، دعمت نضال المرأة العربية في الإقتراب من شواطىء الآمال التي تكافح من أجل تحقيقها، في عروقها تجري رياح الحرية والعمل وفي قلبها ينتفض الوطن وفي عينها تسبح الأحلام الجميلة، كانت البداية شأنها شأن كل العظماء السعي نحو العلم والمعرفة والتسلح بهما إنها نوع من النساء اللواتي ربطن مصيرهن بمصير الوطن وذبن فيه فكان البحث في دهاليز القانون والمحاماة والقضاء.

وجدت موقعها الطبيعي في صدارة النخبة الذين يعملون في مجال القضاء في العالم، تقف على أرض الواقع باقتدار وثقة، وتطبق القانون وتحاول احقاق الحق، مّهدت الطريق لدخول المرأة بقوة وفاعلية في أتون المجتمع عامة وفي مجال القضاء خاصة.

هذا المجال الذي يتطلب نشاطاً دؤوباً، وتأكيداً للذات وتجاوزاً للسائد، وجرأة لا تُضاهى داخل المجتمات العربية، إستطاعت أن تحطم التابو وتقتحم أسوار المحاكم الوطنية والدولية، صاحبة خبرات طويلة ومكتسبات حديثة.. حياتها جزئيات من عاصفة وعاطفة متدفقة مثيرة مترعه بالنشاطات والإنجازات والمهام الهامة والقفزات بالمناصب، متعددة الأبعاد وافرة النتاج، خدمت في مواقع عديدة في الوطن والعالم معلمة محامية قاضٍ في الوطن... قاضٍ دولي جمعت مكارم الأخلاق التواضع والأصالة، أربعون عاماً من العطاء، مناصب هامة تقلدتها بجدارة واستحقاق، سيرتها خصبة معطرة بطيوب الصفات والخدمات.

جائزة المرأة العربية المتميزة في حقل القانون والقضاء على مستوى الوطن العربي

في كانون الثاني ٢٠٠٤... فازت القاضية حكمت بجائزة المرأة العربية المتميزة في حقل القضاء والقانون على مستوى الوطن العربي بقرار اتخذه مجلس إدارة مركز دراسات المرأة العربية (مركز مستقل على مستوى الوطن العربي ومقره دبي)، والذي أصدر قراره بفوز القاضي حكمت بالجائزة بناء على توصية لجنة التحكيم والتي استندت الى ترشيحات عديدة من أفراد وجهات رسمية ومراكز أبحاث ومؤسسات رسمية.

وقد قدمت الجائزة في حفل كبير رعاه الأمين العام للجامعة العربية/ القاهرة عمرو موسى، وتأتي هذه الجائزة وهي الأولى من نوعها في إطار سياسة المركز الهادفة إلى ابراز الوجه المشرق للمرأة العربية والنجاحات التي تحققها وتمنح كل سنتين للسيدات البارزات في نواحي العمل المختلفة واللواتي يحرزن تميزاً ونجاحاً واضحاً في المسؤولية الملقاة على عاتقهن علماً أن القاضية حكمت هي أول أمرأة في القضاء الأردني وأول عربية في القضاء الجنائي الدولي.

وبهذه المناسبة وردتها رسالة من جلالة الملكة رانيا المعظمة وتقول أنها تُضاف إلى المواقف التي لا تُنسى لجلالتها وتنص على ما يلي:-

أبعث إليك بأطيب التحيات وصادق المودة والتقدير وبعد،،

يسرني أن أعرب عن بالغ تقديري وعظيم اعتزازي بما تقومين به من جهود مخلصة وما تضطلعين به من دور متميز في سبيل إبراز الصورة المشرقة للمرأة العربية والحفاظ على حقوقها ومكتسباتها.

ويطيب لي وبمناسبة منحك جائزة المرأة العربية المتميزة في حقل القضاء والقانون أن ابعث لك بأطيب التهاني والتبريكات بهذا الفوز الذي يضاف إلى سلسلة الإنجازات الوطنية الأردنية وأسال الله العلي القدير أن يحفظك ويوفقك ويمتعك بدوام الصحة والسعادة والهناء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رانيا العبد الله

٢٠٠٤/٢/٢٣م

٢ محرم ١٤٢٥هـ

• منح جائزة نوبل لألف امرأة بالعالم في حقل السلام:

1000 Women Nobel Peace Prize

انطلقت الفكرة الريادية عام ٢٠٠٥ على يد خمس ناشطات في مجال الدفاع عن المرأة والسلام، وبدأ ذلك من وزارة الخارجية السويسرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وبرغبة من منظمة اليونسكو.

المشروع ألقى الضوء على مجهودات هؤلاء النسوة اللواتي خاطرن بحياتهن في سبيل حل النزاعات، وتحقيق الرخاء لمجتمعاتهن.

في عام ٢٠٠٥ بدأ التفكير بأن هناك الآلاف من النساء يعملن من أجل السلام ولا يعلم عنهن أحد وتقرَّر أن يتم منح جائزة لألف إمرأة يعملن في حقل السلام بالعالم، وقد ترشحت لنيل هذه الجائزة أربعة آلاف إمرأة، وتم اختيار ألف منهن بعد إجراء مقابلات معهن مع الجامعات العالمية وكانت تغريد واحدة ضمن (الفائزات) الألف إمرأة... وتم الإعلان عن أسماء الفائزات في مؤتمر صحفي عقد في جميع الدول التي لديها سفارات في سويسرا في نفس اليوم والساعة، ومن الأردن تم اختيار القاضي تغريد حكمت والدكتورة هيفاء أبو غزالة والدكتورة إنصاف عرفات والسفيرة لوريس حلاس.

لكن السياسة تلعب دوراً مهماً في العالم، فبعد نشر الأسماء الفائزة في كل أنحاء العالم في مؤتمر صحفي في كل الدول التي مثلتها سفارة سويسرا لديها، فقد أعلن بعد حوالي أسبوع (ولأسباب سياسية) بأنه قد تم منح الجائزة لمحمد البرادعي[1] (قرار سياسي).

(١) محمد البرادعي: مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من سنة ١٩٩٧ – ٢٠٠٩.

جائزة المرأة العربية المتميزة / وسام مملكة البحرين

مواقف لا تُنسى لجلالة الملكة رانيا المعظمة

في إطار مراجعة وتقييم العمل العربي من أجل النهوض بوضع المرأة عُقد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة ملك البحرين.

وشاركت فيه السيدات الأوائل من الدول العربية ورئيسة المنظمة في دورتها تلك وإذ تُقدر رئيسة المنظمة أهمية إبراز النماذج المتميزة من السيدات العربيات كلفت سموها السيدات الأوائل بترشيح المرأة المتميزة في دولة كل منهن وتقول حكمت وما أثار استغرابي واحترامي وتقديري واعتزازي بجلالة الملكة رانيا المعظمة أن جلالتها رشّحتني عن المملكة الأردنية الهاشمية بالرغم من أنني كنت خارج المملكة منذ أكثر من ثلاث سنوات في المحكمة الجنائية الدولية في رواندا. بالرغم من العدد الكبير من النساء المتميزات اللواتي يحطن بجلالتها.

وبالفعل تم تكريمي في البحرين بتقليدي وسام مملكة البحرين ٢٠٠٦ والميدالية الذهبية للإعلان عن مملكة البحرين.

حفظ الله جلالة الملكة ورعاها

الباب الثالث

• ترشيح القاضي تغريد حكمت للمحكمة الجنائية الدولية

• تاريخ المحاكم الجنائية الدولية:

من المفارقات العجيبة أن الانسان هو الذي ابتدع أسباب الحروب، وهو ذاته الذي اكتوى بنارها.

تقول مقدمة اليونسكو:

لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقولهم تُبنى حصون السلام.

وتقول القاضي تغريد:-

أسباب الحروب متنوعة ومتجددة، وتعطي انطباعات تختلف باختلاف زاوية الرؤيا.

زاويتنا هي الزاوية الإنسانية بالدرجة الأولى... ويمكن القول أن الحرب هي مستنقع الإجرام الدولي، ولا يمكن أن تكون إنسانية حتى ولو كانت مشروعة ودفاعية. مشروعيتها قانونية وأخلاقية أما آثارها فواقع ملموس وأليم. وقد تبين أن البشرية خلال ١٨٥ جيلاً من الأجيال، لم تنعم بسلم مؤقت فيما بينها إلاّ عشرة أجيال .... معنى ذلك أن البشرية تواجه كل خمسة شهور على وجه التقريب نزاعاً مسلحاً عنيفاً في مكان ما من العالم.

•المحاكم الجنائية الدولية

١. محاكم أنشئت وزال سبب وجودها.

١. محكمة نورمبرغ[١].

٢. محكمة طوكيو[٢]. وتُسمى بمحاكم المنتصرين

٢. محكمة العدل الدولية ١٩٤٥

وهي هيئة قضائية رئيسية في الأمم المتحدة، وتتولى الفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول على الحدود، وتقديم الفتاوي بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها اليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

٣. محاكم مؤقتة (في تسعينات القرن الماضي)

١. المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا (ICTY) كوسوفووالبوسنة والهرسك ١٩٩٣.

٢. المحكمة الجنائية الدولية في رواندا (ICTR) ١٩٩٤.

٣. تيمور الشرقية: أنشئت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٧٢ تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٥.

٤. سيراليون: هيئة قضائية انشأتها حكومة سيراليون بالاتفاق مع الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٥ بهدف الملاحقة القضائية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وضد القادة الذين عرقلوا عملية

(١) محكمة نورمبرغ: انشئت بعد الحرب العالمية الثانية وسميت محاكم المنتصرين.
(٢) محكمة طوكيو: انشئت بعد الحرب العالمية الثانية وسميت محاكم المنتصرين.

السلام في سيراليون في ٣٠ نوفمبر٢٠٠٦ وخلال الحرب الاهلية

٥. كمبوديا: أنشئت بموجب الإتفاق بين الأمم المتحدة وكمبوديا لمحاكمة كبار قادة الخمير الحمر الذين يتحملون مسؤولية جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب بموجب القانون المحلي، والتي ارتكبت من نيسان ١٩٧٥ – كانون أول ١٩٧٩ ويقع مقرها في العاصمة، وبدأت المحاكمات في عام ٢٠٠٩.

٦. لبنان: المحكمة الجنائية اللبنانية ذات الطابع الدولي أنشئت بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٧/١٧٨٧ إستناداً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة للنظر في جريمة اغتيال شخصية سياسية (رفيق الحريري) في جرائم سياسية مرتبطة بها.

٤. المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ICC /لاهاي

في الحقيقة من غير الممكن تقييم الأثر الرادع لهذه المحاكم الخاصة في منع حدوث جرائم في المستقبل، ولا توجد أدلّة كافية تُثبت ذلك كما لا يمكن القول والإدعاء والزعم بأن هذه المحاكم تُظهر الحقيقة.

المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا ورواندا ساهمتا في تطوير القانون الدولي الإنساني من خلال تقليص الفجوة بين القواعد الدولية، وغير الدولية. ومواءمة المزيد من الأحكام التقليدية في القانون الدولي الإنساني مع الواقع المعاصر من خلال تفسيرها بشكل أكثر مرونة، وخاصة أن هذه المحاكم لها دورها المكمل للمحاكم الوطنية، والتوجه في العالم الآن يدعم الجهود التي ترقى إلى وضع حد لحالات الإفلات من العقاب وذلك من خلال إقامة محكمة جنائية دولية دائمة.

أهم المسائل والأحكام الواردة في نظام روما والتي يمكن أن تنطوي على مسائل دستورية بالنسبة للدول الاطراف التي صادقت على إتفاقية روما عندما يطلب إليها تقديم شخص ما إلى المحكمة الجنائية الدولية ما يلي:-

١. غياب الحصانة بالنسبة لرؤساء الدول (مادة ٢٧).

٢. الجرائم المدرجة لا تخضع لقانون سقوط الجرائم بالتقادم (مادة ٢٩) حتى لو كانت تسقط بالتقادم بالمحاكم الوطنية.

٣. التزام الدولة بتقديم رعاياها بناء على طلب المحكمة الجنائية الدولية مادة (٥٩و ٨٩).

٤. صلاحية المحكمة الجنائية للحكم بالسجن المؤبد (مادة ٧٧ أ و ب).

٥. هيئة المحكمة تضم ثلاثة قضاة و(ليس مُحلّفين) مع ضرورة توفير تحقق تعددية جغرافية وثقافية في تركيبة المحكمة.

٦. اختصاص المحكمة الجنائية تكاملي ولا تتدخل إلاّ إذا قصّرت المحاكم الوطنية بأداء واجبها.

٧. إعادة النظر بشأن تخفيض العقوبة (م١١٥) ومعايير إعادة النظر في شأن تخفيض العقوبة مادة (٢٢٣).

٨. تنفيذ تدابير التغريم والمصادرة وأوامر التعويض (مادة ٢١٧ و٢١٨).

- ولكن يبدو الطرح الإشكالي الآن مصوغاً على الطريقة الآتية:-

هل يمكن تطبيق القضاء العالمي عُموماً وفكرة العدالة الجنائية الدولية خُصوصاً في سياق دولي تطغى عليه سياسة القوى والمعايير المزدوجة.

- ما هي إمكانية سيادة القانون على الصعيد الدولي في ظل تشبث المجتمع الدولي بمفهوم سيادة الدولة وإعطاء الأولوية للمسؤولية الفردية حتى لو كانوا أفراداً عاديين ليسوا دولاً. أو كانوا ذوي حصانات.

المهم الآن إرساء دعائم ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الحصانة.

• ترشيح القاضي تغريد حكمت للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة/ لاهاي:

تم ترشيح تغريد حكمت من قبل نائب رئيس الوزراء وزير العدل، معالي فارس النابلسي ووزير الدولة للشؤون الخارجية معالي د.محي الدين توق للمحكمة الجنائية الدولية، في ذلك الوقت، لم تكن تحلم بوصولها لهذا المنصب وحضرت ورشة عمل في الجامعة الأوروبية في بودابست حضرها عشرة نساء مرشحات من دولهن للمحكمة الجنائية الدولية.

وعندما عادت إلى الأردن نشرت إحدى الصحف خبراً مفاده أن القاضي حكمت عادت... ولم تدر لماذا الصدى الكبير الذي أوقعه مثل هذا الخبر على الأردنيين.

واعتراض عدد من الدبلوماسيين والأكاديميين والمحامين والقضاة لماذا تغريد حكمت وأنه ليس من مهام الوزير هذا الترشيح كان من المفروض أن تشكل لجنة وطنية تختار مرشح الأردن ورفعت الإعتراضات إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت فاحتار رئيس الوزراء في أمره، وقرر رفع الأسماء إلى جلالة الملك ليختار مرشح الأردن.... وكان عدد المعترضين ١٢ شخصاً ولأن جلالة الملك يتمتع برؤيا بعيدة النظر تستشرف المستقبل قرّر اختيار إمرأة، ولم يختر رجلاً رغبة من جلالته في تغيير الصورة السلبية للمرأة العربية المسلمة في الغرب، وأن لدينا من النساء العربيات المسلمات المؤهلات لتولي أعلى المناصب.

واختار تغريد حكمت.

أرسل الإسم إلى مندوب الأردن في الأمم المتحدة (رئيس جمعية الدول الاطراف)[1]. سمو الأميرزيد بن رعد.

في ٢٠٠٢/١١/٢٥ (نهاية الترشيح) عندما حاولت قراءة أسماء المرشحات من العالم للمحكمة الجنائية الدولية عبر الإنترنت لم تجد تغريد إسمها؟

وفي اليوم التالي إلتقت مع أحد الأصدقاء في ورشة عمل في البحر الميت، واتصل لها مع وزير الخارجية، وعندما أخبرته أنها لم تجد إسمها قال لها: بأن مندوب الأردن (الأميرزيد بن رعد) طلب بعض الأوراق الناقصة، منها وبحثوا عنها ولم يجدوها... لسوء الحظ!

فقالت له أتعرف ما يترتب على قولك هذا؟ يا معالي الوزير:-

لقد عطلت قراراً من جلالة الملك باختياري مرشحة للأردن، وعطلت على الأردن مقعداً لن يُتاح له كل ٥٠ سنة مرة لأن الأردن الدولة العربية الوحيدة المصادقة على اتفاقية روما... وضّيعت جهدها الذي بذلته خلال الأشهر الماضية... بيني وبينك القضاء فبدأ يتحدث معها بدبلوماسية وبأنه سيقوم بالتحقيق في ذلك، ومعرفة من هو السبب وسيخبرها بذلك وبعد يومين طلبها إلى مكتبه وقال لها بأنه أجرى تحقيقاً وتبين له بأنه لم يجد أحداً وراء ذلك ومع ذلك سيعتبر أنه هو السبب وسيعوّضها بأي مقعد دولي آخر (للعدالة أكيد لم يكن هو السبب)، ولكن الذين يحيطون به من الدبلوماسيين الذين يعتبرون انهم أحق منها بالترشيح. وضاعت فرصتها في المحكمة الجنائية /لاهاي.

(١) الدول الأطراف: شعبة الدول الأطراف/ تتكون من الدول الموقعة والمصادقة على إتفاقية روما ٢٠٠٢.

ولكن إذا أراد الله شيئاً (فإنما يقول له كن فيكون) فبعد اسبوع من هذا اللقاء إتصل بها وزير الخارجية قائلاً أنه وصله كتاب من سمو الأميرزيد يخبره بأن مجلس الأمن أحدث ١٨ شاغراً في المحكمة الجنائية الدولية في رواندا... أرجو ترشيح القاضي تغريد حكمت وعنوانها كذا وتلفونها كذا.../ أي لا تفعلوا كما فعلتم في السابق؟

واتصل بها الوزير يسألها إذا كنت تقبل الذهاب إلى إفريقيا، فقالت نعم (بالمناسبة الترشيح لا يعني التعيين). وأرسل لها معالي الوزير كتاباً من الأميرزيد طالباً منها الحضور إلى نيويورك لعمل حملة إنتخابية، ذهبت إلى نيويورك في شهر حزيران ٢٠٠٣

وقد رتبت لها بعثتنا في نيويورك برنامجاً للقاء حوالي ٨٠ بعثة دولية... بمعدل كل نصف ساعة لكل لقاء.

في بعض اللقاءات كان يحضر معها سمو الأميرزيد.

(كان من الصعب على الإنسان أن يسوّق نفسه ليحصل على أصوات في الأمم المتحدة لأن بعض الدول في الأمم المتحدة لا تعرف أين تقع الأردن على خارطة العالم.

عندما تقول أنا من الأردن يقولون لها King Hussain , King Abdulla, Queen Rania

(That's Jordan

وبالنتيجة حصلت على ١٥٢ صوت أي ثاني أعلى أصوات من ١٨ قاضٍ انتخبوا من العالم بفارق صوتين عن الأول الإيطالي منها ٤٠ صوت من دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

و ٢١ صوت من المجموعة العربية لأن العراق في ذلك الوقت كان في حالة حرب.

قبل الإعلان عن نتيجة الانتخابات عادت إلى عمان وهي قلقة بانتظار النتيجة وتقول أنها حلمت في إحدى الليالي بأن شخصاً يقول لها: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله". تفاءلت ولكنها لم تتحدث لأحد.

بعد حوالي أسبوع إتصل الأمير زيد وكان سعيداً جداً بالنتيجة وأخبرها بأنها حصلت على ١٥٢ صوتاً بفارق صوتين عن الأول الايطالي.

الغريب في الموضوع أن النتائج ظهرت في تموز سنة ٢٠٠٣ ولكنهم تأخروا في طلبها حوالي خمسة أشهر للدوام في المحكمة.... ووصلت إلى المحكمة في كلمنجارو في يوم الإسراء والمعراج (سبحان الله).

كانت سعيدة جداً بانتخابها عضواً في المحكمة الجنائية الدولية في رواندا ليس لأسبابها الشخصية بل لإتاحة الفرصة للأردنيين بصورة خاصة والعرب بصورة عامة في تطبيق القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإرساء دعائم حقوق الإنسان ليس في المنطقة العربية فقط بل في كل انحاء العالم حتى في إفريقيا..

وقد كان باستقبالها في المطار الموظفون الأردنيون العاملون في المحكمة الجنائية الدولية/ رواندا في ذلك الوقت وهم:

غاندي شكري وزهدي جانبك وقد كانا من ضمن ضباط حفظ السلام في رواندا وعندما انتهت مدة انتدابهم أصروا على عدم العودة وعملوا بدائرة الادعاء العام في المحكمة.

وريما العلمي، كاظم حجاز، ابراهيم سعاده ، زياد عواوده

بالمناسبة المحكمة الجنائية الدولية في رواندا تقع في تنزانيا في مدينة اروشا التي

تقع بالقرب من جبال كليمنجارو، وهي أعلى جبال في إفريقيا إرتفاعها ما يقارب ٧٠٠٠م وهي مغطاة بالثلوج بالرغم من أنها قرب خط الإستواء، وفي وسط إفريقيا درجة الحرارة بين ١٠-٢٠ طوال السنة بدون رطوبة، وقد كتب عنها الكاتب (آرنست همنجواي) كتاب ثلوج كلمنجارو. وقد أسسها مجلس الأمن في تنزانيا لا في رواندا كمنطقة محايدة حتى لا تتحكم الجهة المنتصرة في الحرب الأهلية في المحكمة ويكون لها سلطة عليها.

تسجل القاضي حكمت شوقها إلى مدينة أروشا والمحكمة وتقول أنها أقامت فيها حوالي ٩ سنوات مع زوجها ولم تصب حتى بالرشح، بسبب الطبيعة الجميلة التي خلقها الله سبحانه وتعالى بدون أي تدخل من الإنسان. لأن تدخل الإنسان أحياناً يدمّر الطبيعة... في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا (١٦٠٠) الف وستمائة موظف أمم متحده UN أي ما يعادل خمسين جنسية (اختلاف الثقافات خبرة عالية) (و١٨ قاضياً يمثلون العالم).

• المحكمة الجنائية الدولية لراوندا لعام ١٩٩٤

نص قرارمجلس الأمن رقم ٩٥٥ على النظام الأساسي والمسائل القضائية لمحكمة رواندا، وقد جاءت المادة المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للافراد بالنظام الأساسي مطابقة لمثيلتها بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة (كان مقتبساً بما يتلاءم مع ظروف رواندا) كان لمحكمة رواندا اختصاص مؤقت من ١ يناير١٩٩٤ وحتى ٣١ ديسمبر١٩٩٤ مليون من الضحايا خلال ١٠٠ يوم إلا أن انتهاك القوانين وأعراف الحرب واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بالمنازعات الدولية لم تكن تخضع لاختصاص المحكمة في رواندا لأن طبيعة النزاع في رواندا كان حرباً أهلية.

أما يوغسلافيا فقد شملت محاكمة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وعلى الرغم من الإختلاف في النظام الأساسي بين محكمتي يوغسلافيا ورواندا إلا أنهما تقاسمتا ذات المدعي العام وذات الدائرة الاستئنافية[١].

وهو ما يعتبر غريباً لمحكمتين منفصلتين تم إنشاؤهما على حدة وبمعرفة مجلس الأمن من خلال قرارين غير مرتبطين ببعضهما البعض، وقد قال السكرتير العام بأن الروابط المؤسسية تضمن وحدة النظرية القانونية وكذلك وحدة المصادر الاقتصادية، والإرتباط غير مبني على مبررات قانونية مقبولة مثلاً تفادياً للتأخر في اختيار المدعي العام تقاسمتا نفس المدعي العام، وربط الإستئناف لتوفير النفقات، لكن باعتقادي مدعي عام واحد لم يكن موفقاً لاضطراره إلى الإنتقال بين لاهاي في هولاندا وأروشا في تنزانيا لأن موضوع القانون يختلف بين المحكمتين محكمة (رواندا ويوغسلافيا) الخاضعتين لإشراف الأمم المتحدة مالياً وإدارياً.

(١) الدائرة الإستئنافية: قضاء مشترك من محكمة يوغسلافيا ومحكمة رواندا.

أما اشتراك المحكمتين في ذات الدائرة الاستئنافية فهو يثير مشكلتين قانونيتين الأولى أن القانون الواجب التطبيق بالنسبة للمحكمتين مختلف، الأمر الذي يعني أن الدائرة الاستئنافية لن تلتزم بتفسير واحد للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادات الجماعية طبقاً للنظام الأساسي للمحكمتين.

والثانية تتمثل في أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا كانوا يتناوبون لشغل مقاعد الدائرة الإستئنافية في حين أن قضاة رواندا كان عملهم يتسم بالثبات.

وقد واجه مجلس الأمن العديد من المشاكل السياسية والعملية من أجل إنشاء المحكمة الجنائية في رواندا بسبب الدمار الشامل الذي أحدثته الحرب الأهلية في رواندا وخاصة أن رواندا كانت تشغل في ذلك الوقت مقعداً في مجلس الأمن.

وقد أدى هذا إلى تعقيد مهمة مجلس الأمن، وخاصة لاختلاف وجهات النظر بين ما كانت تنتظر الحكومة الرواندية من انشائها محكمة خاصة وأن الحكومة الجديدة تريد تطبيق عقوبة الإعدام ومجلس الأمن يعارض ذلك.

وكذلك إقناع الأمم المتحدة لحكومة رواندا للموافقة على الفصل في اعتداءات الهوتو[١] على ضحايا التوتسي، خاصة أن رواندا كانت تعتبر مكاناً خلافياً لإقامة المحكمة نظراً لعدم وجود البنية الأساسية اللازمة.

كما أن الامم المتحدة كانت تخشى إقامة المحكمة تحت تأثير حكومة رواندا المتمثلة في التوتسي المنتصرين، خشية أن يمارسوا سلطة على المحكمة.

(١) التوتسي والهوتو: قبيلتان نزحتا من القرن الإفريقي إلى البحيرات العظمى/ رواندا وبوروندي بالرغم من أن نسبة التوتسي ١٥٪ لكنهم تميزوا بحسن تنظيمهم تحت سلطة مركزية واحدة وتفوقوا في المهارات العسكرية والسيطرة على الهوتو الذين ظلوا قبائل متفرقة مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية.

فتقرر تأسيسها في مدينة أروشا كمنطقة محايدة، وكحدث غير مسبوق وخاصة أن أغلب المدعى عليهم والشهود يتعين عليهم الحضور من "رواندا" (مغامرة مفعمة بالمشاكل) واضطر مجلس الأمن لإنشاء البنية اللازمة للمحكمة بدءاً من لا شيء... (صعوبات إنشائها أدت إلى التفكير والسعي لاقامة محكمة جنائية دولية دائمة).

أهم إنجازات المحكمة الجنائية الدولية في رواندا

في الحروب والنزاعات المسلحة بصورة عامة، والأهلية بصورة خاصة النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للإنتهاك، ولا سيما الإغتصاب ويواجهن عقوبات إضافية واحياناً مستعصية أمام تحقيق العدالة بسبب وصمة العار المرافقة للناجيات من العنف الجنسي المتكرر وموقف المرأة الضعيف في المجتمع. وأن أعباء الحرب تقع على عاتق المرأة بشكل خاص.

ومنذ إنشاء المحاكم الجنائية الدولية في نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ويوغسلافيا سنة ١٩٩٣ ورواندا سنة ١٩٩٤ كان الإغتصاب يعتبر إهانة للمرأة وحط من كرامتها ولم يكن يعتبر جريمة يُعاقب عليها القانون.

لكن في سنة ١٩٩٧ وفي قضية أكايزو في رواندا، ونتيجة للضغوط من قبل المؤسسات الإنسانية العاملة بحقوق الإنسان تم تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا.

باعتبار الإغتصاب جريمة حرب يعاقب عليها القانون وبإمكان المدعي العام اعتبارها ضمن التهم المسندة إلى مرتكبي الجرائم في لائحة الإدعاء.

جامعة هارفارد:

في سنة ٢٠٠٦ دعيت القاضي حكمت لحضور مؤتمر قضائي دولي في جامعة هارفرد (كلية الحقوق) بمناسبة مرور قرن على تأسيس الجمعية الأمريكية للقانون الدولي. (The American Society of International Law) (ASIL)

بالتعاون مع الكونغرس الأمريكي منذ سنة ١٩٥٠ وقدمت القاضي حكمت ورقة عمل عن أخلاقيات القضاء Judicial Ethics يبدو أنه من خلال النقاش والحوار لورقتها أنه تم تقديرها وأرسل لها إيميل بعد حوالي شهر يطلب منها الإذن بتوزيع ورقة العمل التي قدمتها في مؤتمر يعقد في جمهورية التشيك في وسط أوروبا (الشفافية في التعامل واحترام الملكية الفكرية).

وفي الإجتماع ١٠١، سنة ٢٠٠٧ لهذه الجمعية تم تكريمها من قبل الجمعية الأمريكية للقانون الدولي ومجموعة النساء في القانون الدولي والجامعة الامريكية في واشنطن بجائزة: (The Prominent Woman in International Law). المرأة المتميزة في القانون الدولي وكانت رابع إمرأة تحصل على هذه الجائزة في العالم، والجوائز كانت على النحو التالي:

١. رئيسة محكمة العدل الدولية ICJ روزالين هيجنز.
٢. رئيسة محكمة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة سيسيليا ميديا.
٣. قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية / يوغسلافيا باتريسا وولد.
٤. القاضي تغريد حكمت / المحكمة الجنائية الدولية في رواندا.

وتذكر القاضي تغريد أنه في سنة ٢٠٠٦ في نفس المؤتمر التقت بعدد كبير من القضاة الدوليين من مختلف أنحاء العالم.

في حفل التكريم سنة ٢٠٠٧ في الإجتماع (١٠١)، تحدثت للحضور عن تجربتها في الوصول كأول امرأة في القضاء الأردني (واهمية أن تكون الأولى بالرغم من وجود مئات القضاة النساء في العالم). وأول عربية في القضاء الجنائي الدولي.

تذكر القاضية حكمت أنها أثناء وجودها في واشنطن للتكريم تلقت رسالة من رئيسة المحكمة الدستورية (Supreme Court) القاضية روث جنسبرغ تطلب منها زيارتها في المحكمة أثناء تواجدها في واشنطن، وذهبت لزيارتها، وحملت لها هدية من القطع الفنية الإفريقية Books Holder.

وأهدتها بالمقابل الدولار الأمريكي الفضي مرسوم عليه صورة القاضي جون مارشال اشهر قاضٍ في الولايات المتحدة يرأس المحكمة الدستورية / بالمناسبة هي القاضية التي يحلف أمامها رئيس الدولة الأمريكي اليمين عند تسلمه الحكم بعد فوزه في الإنتخابات.

وفي تلك الفترة كان تكريمها على حفل غداء، وفي المساء كان هناك احتفال من نفس المؤسسة لتكريم (جيمي كارتر) الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، وكانت تجلس في حفل تكريم جيمي كارتر على طاولة هي وزوجها وحضر شخص وقال هل أستطيع الجلوس معكم؟ فقال له زوجها تفضل.

جلس هذا الشخص على نفس الطاولة وبدأ يتحدث موجهاً الكلام للقاضية تغريد قائلاً:

بانه كان متواجداً في حفل تكريمها على الغداء وأنه أعجب بحديثها، وبدأ بالمديح ثم قال لها: لماذا لا تتحدث العربيات والفلسطينيات عن السلام والقضية الفلسطينية بنفس الطريقة التي تحدثتِ بها صباحاً... ويبدو أنه يهودي من سؤاله.

كيف تستطيع أن تجيبه على سؤاله بدبلوماسية وبدون حدة وتسكته:

فقالت له بكل هدوء.

لقد تحدثت في الصباح بالنيابة عن النساء الأردنيات، وبالنيابة عن النساء الفلسطينيات.

في الأردن لا يمكن التفرقة بين فلسطيني وأردني لأن معظم السكان في الأردن قدموا من فلسطين.

وقالت له بالمناسبة لديّ ابنتان الكبرى تزوجت من أردني، والصغرى تزوجت من فلسطيني (بما معناه الأفضل أن تصمت ولا تتدخل بيننا)، فالعلاقة الحميمة التي تربط الأردنيين بالفلسطينيين لا يمكن اختراقها.

الباب الرابع

قضايا المحكمة الجنائية الدولية / رواندا

بداية النزاعات في رواندا:

في أبريل / نيسان ١٩٩٤ وحتى يوليو/ تموز ١٩٩٤

شنّ القادة المتطرفون من جماعة (الهوتو) التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الاقلية (التوتسي) والسبب أن هذه المجزرة بدأت مباشرة بعد تحطم طائرة الرئيس الرواندي (هايريمانا) والرئيس البروندي أثرتعرضها لهجوم صاروخي، ورغم أن أجهزة الأمن الرسمية كانت منشغلة بالبحث عن الجناة الفعليين الذين خططوا لاغتيال الرئيس المعتدل، كانت الحرب الأهلية في رواندا تصل ذروتها، وما حدث في المائة يوم يصعب تصوره لأن القتل الجماعي والإغتصاب الذي حدث كان من البشاعة إلى حد أن وسائل الإعلام لم تجد تفسيراً لها غيرالهرب إلى الأمام وإعطاء تبريرات لا تخلو من العنصرية في أوروبا وراحت الصحف والقنوات التلفزيونية تتحدث عن فوضى طبيعية بسبب حرب قبلية مُتقادمة الجذور، وفي الوقت الذي لم تكن هي كذلك.

كانت ببساطة جريمة قام بها متطرفون من (الهوتو) وخطط لها تحالف عنصري ضم الشرطة والجيش ومحطة إذاعية قام كل منهم بتنفيذ دوره من أجل منع التوتسي والمعتدلين الهوتو من الوصول للسلطة.

حكايات مشبعة بالقهروالموت

وبدأت الغيوم السياسية في التلبد مع انطلاقة ميليشيات من قبيلة الهوتو في الشوارع في تظاهرات توحي بأن الأمان أصبح في خطرمع انطلاق إذاعة تابعة للهوتو في التحريض على إبادة التوتسي واغتصاب نسائهم قبل قتلهن، وانتهت الإبادة الجماعية في يوليو ١٩٩٤ تاركة رواندا مدمرة وخلّفت الآلاف في السجون وحوالي مليون من الضحايا خلال مائة يوم، وانتقلت الحرب إلى الكونغو ما بعد الإبادة الجماعية... وقد خطت رواندا خطوات في ممارسة أعمال الإبادة من قبل الذين

فرّوا إلى الكونغو بعد الإبادة... ثم انتقلت بعدها لإعادة البناء داخلياً لكنها لا تزال تعاني من الفقرالمدقع والمشكلات الصحية المعقدة مثل مرض الإيدز/ نقص المناعة وتهديد بعض الناجين من القتل، والإغتصاب عدا عن المصابين بصدمات نفسية.

الجنرال دولير:

(الجنرال دوليركان شاهداً في قضية القادة العسكريين أمام القاضية حكمت).

وقد كان الجنرال دولير الكندي الجنسية مسؤولاً عن قوات حفظ السلام في رواندا عند بدء النزاعات بين التوتسي والهوتووكان يطلب من الأمم المتحدة (كوفي عنان مسؤولاً عن قوات حفظ السلام ولم يكن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك) تزويده بقوات إضافية محاولة منه للتدخل للتخفيف من تفاقم النزاعات وكانت الإجابة:-

(You are peace Keeping not peace making)

أي أنت لحفظ السلام لا لصناعته.

أي لا تتدخل

وكتب كتاباً بعنوان صافح الشيطان Shake Hands with The Devil

قضايا المحكمة الجنائية الدولية/ رواندا:

القضية الأولى رقم Case No UNICTR-٠٠-٥٦-T

Ndindilimana

ضد كبار القادة العسكريين / رواندا Military Leaders

قائد الجيش (أوغستين بزمنجو) Augustin Bizimingo

ومدير الأمن (أوغستين ندندليمانا) Augustin Ndindilimana

ومدير العمليات (فرانكوس نزومني) Francaus Nzuwonemeye

ومساعد مديرالعمليات (إنوسنت سجاهوتو) Inocent Sagahuato

وجهت اليهم التهم التالية للجرائم التي ارتكبوها من ١٦ ابريل – ١٧ تموز ١٩٩٤

١. التآمر لارتكاب جرائم الإبادات الجماعية.

٢. بالتناوب ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية (Genocide).

٣. القتل كجريمة ضد الإنسانية.

٤. الإبادات كجريمة ضد الإنسانية.

٥. الإغتصاب كجريمة ضد الإنسانية.

٦. القتل كمخالفة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

والحكم أخذ بعين الإعتبار عدداً من الأسباب لإصدار قرار فريد من نوعه تجاه العسكريين بما في ذلك فداحة الجرائم التي تم ارتكابها وتفاقمها والظروف المشددة للعقوبة استناداً لمناقشات الدعوى من قبل الدفاع والإدعاء العام.

وأصدرت المحكمة حكماً خاصاً تبعاً لفداحة الجرائم التي ارتكبها كل منهم.

(أوغستين بزمنجو) Augustin Bizimingo ثلاثين عاماً.

(أوغستين ندندلمانا) Ndindilimana حكم بالمدة التي قضاها في السجن وتم اخلاء سبيله في ٢٩ كانون ثاني ٢٠٠٠.

(فرانكوس نزوميني) Francaus Nzuwonemeye عشرين عاماً

(انوسنت سجاهوتو) Inocent Sagahuato عشرين عاماً.

جريمة الاغتصاب في القانون الدولي:

كما اعتبر القانون الدولي أيضا الإغتصاب جريمة من جرائم الحرب وجريمة ضد الإنسانية، وأعتبرها اعتداء جسيما على مبدأ الحماية الذي قررته اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ وخصوصاً الاتفاقية الرابعة للمدنيين، كما أن الإغتصاب وجرائم العنف الجنسي الأخرى وردت ضمناً وحُرّمت في العديد من الإتفاقيات الدولية بعد اتفاقيتي لاهاي، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية الخاصة بالرق والممارسات الشبيهة بالرق، واتفاقية استئصال كافة أشكال التمييز العنصري، واتفاقية استئصال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منع التعذيب، واعتبر الإغتصاب نوعاً من أنواع التعذيب الجسدي أساساً، وأنه من أنواع المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة، مما يُسبب مُعاناة كبيرة وألماً وأضراراً جسدية وصحية ونفسية.

وفي هذا المجال تقول حكمت أن الإنسان يفقد إنسانيته وعقله في الحروب الأهلية.

وفي شهادة أحد الشهود في محاكمة القادة العسكريين يقول الشاهد أن أحد الضباط أصدر أوامره للجنود بقتل جميع الطلاب في المدرسة في العاصمة (كيغالي) فقالوا له إن أبنتك في هذه المدرسة قال: إبدأوا بابنتي.

لأن أمها من التوتسي وهو من الهوتو والغريب في الأمر أن الإنسان يفقد إنسانيته بالرغم من أن الحيوانات في الغابة في إفريقيا تُدافع عن صغارها عندما تشعر بالخطر عليهم.

القضية الثانية:

(٢) Case No. ICTR-٢٠٠٢-٧٨-T / برئاسة تغريد حكمت

كانيا روكيغا Kanyarokiga كان صيدلانياً يملك صيدلية في نيانجا /السوق التجاري وقد أفتتح الصيدلية سنة ١٩٨٠ ولديه بعض الأعمال في كيغالي العاصمة، تم القبض عليه في جنوب افريقيا سنة ٢٠٠٤ وتم تسفيره إلى سجن المحكمة الجنائية الدولية، وتم استدعاء ١١ شاهداً من قبل المدعي العام ٢٠٠٩ في ١٤ جلسة محاكمة... الدفاع بدأ في ١٨ كانون أول سنة ٢٠١٠. باستدعاء ٢٣ شاهداً في أكثر من (١٤) جلسة محاكمة، وتم إصدار القرار من هيئة المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/١١/١ وقد صدر عليه الحكم بالسجن ثلاثين عاماً.

(كانيا روكيغا) بالتعاون مع القسيس Seromba عقدوا اجتماعا في نيانجا حضره عدد من الشخصيات الهامة في المنطقة في الغرفة والبلكون الخاصة بالقسيس سيرومبا Seromba.

وشهد بعض الشهود الذين كانوا معه بأنهم في هذا الاجتماع أخذوا قرارهم بهدم الكنيسة على إثني عشر ألف شخص لجأوا إليها أثناء الحرب وأن القسيس Seromba أعطى الأوامر بضرب أي شخص من التوتسي يحاول أن يدخل منطقة الكنيسة حتى ولو لقطف فاكهة الموز، وقاموا بتزويدهم بالأسلحة والحرامات والبنزين للهجوم على الكنيسة وقتل من فيها.

وأن كانياروكيغا شجع القسيس على هدمها وقال له بأنه سيبنى له أفخم منها خلال شهر..

وكتبت الكاتبة شهيرة الخطاطبة . في عمون الأخبارية بتاريخ ٢٠١١/١١/٩....

رئيسية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاردنية تغريد حكمت تحكم على « كانياروكيغا» بالسجن لمدة ٣٠ عام

عمون – شهيرة خطاطبة – حكمَتْ رئيسة المحكمة الجنائية على رجل اعمال رواندي بالسجن ٣٠ عاما لإرتكابه جرائم ضد الانسانية.

وذكرت وكالة أنباء هيروندل أن حكمت أصدرت حكم بالسجن لمدة ٣٠ عاما، على رجل الاعمال الرواندي السابق غاسبار كانياروكيغا (kanyarukiga Gaspard (لإرتكابه جرائم ضد الانسانية، والابادة الجماعية.

وقالت القاضي حكمت أن المحكمة التي عقدت الاثنين، مقتنعة بأن غاسبار كانياروكيغا خطط مع الاخرين لهدم كنيسة نيانغي في بلدة كيفومو، كيبوبي (غرب رواندا)، مع علمهم بلجوء ٢٠٠٠ شخص من التوتسي داخلها في ١٦ ابريل ١٩٩٤، وإبادتهم.

واضافت «وبعد ان وجدت المحكمة أن كانياروكيغا شارك عمدا في التخطيط لهدم الكنيسة مما أدى الى ذبح الالاف من التونسي (..) كما أن المتهم شارك عمدا في القتل الجماعي (الابادة الجماعية) والتي اعتبرتها المحكمة جرائم ضد الانسانية» وبالتالي قررت المحكمة الحكم عليه بالسجن ٣٠ عاما، بحسب الوكالة.

كانياروكيغا لم يكن الوحيد المتهم في هذه القضية، فقد حكم على راهب أثينيس سيرومبا (Athanase Seromba) بالسجن مدى الحياة، ورئيس بلدية كومونة غريغوار نادهيمانا (Gregore Nadahimana) الذي يواجه اتهامات بالإبادة الجماعية، اضافة الى مفتش الشرطة القضائية فولجانس كاييشما وهو في قائمة المطلوبين للائحة اتهامات في المحكمة.

وغسبار كانياروكيغا رجل اعمال روندي عرف بثرائه ونفوذه في رواندا ابان الحرب الاهلية (١٩٩٠-١٩٩٣) بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، وراح ضحيتها قرابة المليون رواندي، واعتقل كانياروكيغا في جنوب افريقا في ايلول٢٠٠٤.

القضية الثالثة أغرب القضايا:

Rugambarara (٣)

T-٥٩-٠٠ – Case No ICTR

أمين العاصمة في كيغالي/ رواندا

كان دكتوراً لم يرتكب أي جريمة بنفسه، واعترف بالذنب، وطلب الإذن من هيئة المحكمة للتحدث في المرافعات النهائية، وتحدث قائلاً: أنا أعتذر لأنني فقدت إنسانيتي حوالي مائة يوم أثناء الحرب الأهلية.

أعتذر للشعب الرواندي ولأقارب الضحايا، ولن أكررها مرة أخرى.

بالرغم من أنه اعترف بالذنب واعتذر ولم يرتكب أي جريمة بنفسه ولكن المحكمة حكمته أحد عشر عاماً؟.. لأنه ظل صامتاً ولم يتخذ أي إجراء تجاه مساعده الذي كان يرتكب الجرائم وهو ينظر اليه.

وبالتالي علينا أن نعمل جميعاً لإرساء دعائم ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الحصانة.

The Replacement of the culture of Emunity by the culture of accountabeility

وهنا تقول حكمت:

بدأنا في الأردن مكافحة الفساد والحصانة لأن كل الفاسدين كانوا يعتقدون بأنهم يملكون حصانة ولن يُحاسبهم أحد أما الآن فأننا بدأنا نبني للمستقبل فأي شخص أياً كان، إبن من كان، ومهما كان المنصب الذي يحتله ومهما طال الزمن سيُحاسَب، وسَنُرسي دعائم ثقافة المسؤولية.

القضية الرابعة:

HATEGEKIMANA (٤)

B-T-٥٥-٠٠ – Case No – ICTR

Arlette Ramarson

Taghreed Hikmet

Joseph Masanche

سنة ١٩٩٤ كان مسؤولاً عن معسكر نجوما) في بوتارا

يحمل رتبة (ليفتنانت) في الجيش الراوندي وهو عضو في مجلس الأمن الرواندي... تم اتهامه لأول مرة في ١٤ شباط ٢٠٠٣ وتمت إدانته ورفض التهم المسندة إليه.

وبدأت محاكمته في نوفمبر ٢٠٠٩

التهم المسندة إليه هي:

١. في ٧ أبريل ١٩٩٤ أعطى أوامر لجنوده بقتل كل التوتسي الذين يصادفونهم ويغتصبون نساءهم قبل قتلهن.

٢. إغتصاب النساء في ليوبارد في منزله وأماكن أخرى في المدرسة.

٣. قطع الطرق لقتل من يصادفونه.

٤. توزيع الأسلحة.

٥. إصدار شهادات مزورة موقعة منه ومن جان يوسكو

جرائم إبادة جماعية وقتل في مركز ماتيازو الصحي

وقتل سالومي وجاكلن وأليس مالبوروازا

إغتصاب نورا وقتل جماعي في كنيسة غوما

وجرائم اخرى

الحكم (مؤبد).

القضية الخامسة:

(٥) قضية روكوندو Immanuel Rukundo

ICTR-٠١-٧٠-٠

حكم عليه بالسجن ٢٥ عاماً في ٢٠ اكتوبر ٢٠١٠

هيئة المحكمة مكونه من تغريد حكمت/الأردن، اسوكادوسلفا/ سيريلانكا، سون كي بارك/ كوريا الجنوبية

بعد أن عين قسيساً في ٢٨ تموز ١٩٩١ في جيتاراما في أبرشية (كالبانجا) تم تعيينه قسيساً عسكرياً في الجيش الرواندي، وتم نقله إلى كيغالي العاصمة سنة ١٩٩٤

وغادر رواندا بعد أن تمت محاكمته

وجّه إليه المدعي العام ثلاث تهم، جرائم الجنوساید والقتل والإبادات الجماعية كجريمة من الجرائم ضد الانسانية، واتهم بالمسؤولية الفردية عن الجرائم التي ارتكبت استناداً للمادة ٦/١ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا، وتم القبض عليه في جنيفا في سويسرا ونقل سنة ٢٠٠١ إلى سجن الامم

المتحدة في أروشا/ تنزانيا، ومثل أمام المحكمة في سنة ٢٠٠١ وأنكر جميع التهم الموجهة إليه... في سنة ٢٠٠٦ بدأت محاكمته بسماع ١٨ شاهداً و٢٥ جلسة محاكمة وللدفاع ٤١ يوم محاكمة و ٣٢ شاهداً.

بين ٦ نيسان – ١٧ تموز سنة ١٩٩٤ هجوم ضد التوتسي في جتاراما وبالنتيجة فإن عدداً كبيراً من السكان لجأوا إلى الكنائس .

(روكوندو) كان معروفاً بأنه من الهوتو المتطرفين، وقد تم نقله من كنيسة إلى أخرى بسبب ميوله المتطرفة.

واعتماداً على ما يتمتع به من سلطة كقسيس عسكري أعطى الأوامر بمساعدة الجنود الهوتو لقتل المدنيين في جيتاراما وقام باعطاء أسماء أشخاص بقوائم تم إخراجهم من الكنيسة لقتلهم.

الإبادة الجماعية في رواندا[1]

في أبريل/نيسان ١٩٩٤، شن القادة المتطرفون في جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من توتسي، وخلال فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، قُتل ما يربو على ٨٠٠,٠٠٠ شخص وتعرضت مئات الآلاف من النساء للإغتصاب، وتواصل لجنة صوت الضمير التابعة لمتحف ذكرى الهولوكست في الولايات المتحدة الأمريكية تسليط الضوء على الإبادة الجماعية في رواندا بسبب، الطبيعة القاسية للعنف ونطاقه، والتأثير المستمر للإبادة الجماعية على منطقة وسط إفريقيا بالكامل؛ والدروس التي تقدمها رواندا فيما يتعلق بالاستجابة للإبادة الجماعية في العصر الحاضر.

إنتهت الإبادة الجماعية في يوليو/تموز ١٩٩٤، عندما نجحت الجبهة الوطنية الرواندية، وهي قوة من المتمردين ذات قيادة توتسية، في طرد المتطرفين وحكومتهم

(١) من ويكيوبيديا/ الموسوعة الحرة.

المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد، ومع ذلك فلا تزال آثار الإبادة الجماعية باقية إلى اليوم. لقد تركت الإبادة الجماعية رواندا مدمرة، وخلفت مئات الآلاف من الناجين الذين يعانون من الصدمات النفسية، وحّولت البنية التحتية للبلد إلى أنقاض، وتسببت في إيداع ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ من المُمارسين للإبادة في السجون، ولا يزال تحقيق العدالة والمساءلة والاتحاد والتصالح أمرًا صعبًا.

كانت منطقة وسط إفريقيا تعاني من إنعدام الإستقرار نتيجة للإبادة الجماعية، وبدءًا من ١٩٩٦، دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة إلى أرض المعركة بسبب استمرار النزاع المسلح بين حكومة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا وممارسي أعمال الإبادة الذين فروا إلى هناك بعد الإبادة الجماعية.

في ٢٠٠٧ وبعد مرور ثلاثة عشر عامًا على انتهاء الإبادة الجماعية، خطت رواندا خطوات هامة في طريقها لإعادة البناء داخليًا، لكنها لا تزال تعاني من آثار تلك الفترة. لقد تركت الإبادة الجماعية آثارًا سيئة على كل قطاع تقريبًا في المجتمع الرواندي: الناجين والحكومة والجناة واللاجئين الذين عادوا إلى رواندا بعد ١٩٩٤، وإضافة إلى حالات الصدمة المتكررة التي يعاني منها الكثيرون بسبب تجاربهم، فإن الناجين من الإبادة الجماعية يواجهون العديد من الصعاب. فالكثيرون منهم يعيشون في فقر مدقع ويعانون مشكلات صحية معقدة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كنتيجة مباشرة لأشكال العنف التي تعرضوا لها خلال الإبادة الجماعية، وبعض الناجين يتم تهديدهم بالعنف أو مهاجمتهم وقتلهم على يد الجناة السابقين، ويعيش الكثيرون من أقلية التوتسي حياة يكتنفها الخوف، إن إعادة بناء الحياة بجوار أشخاص مسئولين عن القتل والإغتصاب يمثل واقعًا صعبًا يواجه جميع الناجين في رواندا.

ما بعد الإبادة

وقد حققت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية تقدمًا ملحوظًا من خلال جهودها لإحلال سياسة "الاتحاد والمصالحة"، ويأتي ضمن هذه الجهود نظام الغاكاكا، وهو شكل من أشكال العدالة مستوحى من التقاليد، تم تأسيسه للتعامل مع مئات الآلاف من الأشخاص المتهمين بالجرائم أثناء الإبادة الجماعية.

الصراع مع السرطان

السيدة حكمت صارعت السرطان وانتصرت عليه:

في سنة ٢٠٠٨ ألقت محاضرة في جامعة هارفارد، وحظيت بتقدير كبير من عدة جهات، وخصصوا لها صفحة في هارفارد جورنال لتنشر فيها أي موضوع يتعلق بالقانون الدولي... تقول حكمت: للأسف إننا كعرب نتشاءم كثيراً ونقول "الله يجيرنا من شر هذا السرور.. فكان لديها إحساس بأنها ستصاب بشيء فقالت لزوجها إن الخط البياني ارتفع كثيراً...

وعندما عادت الى عمان أكتشفت أنها مصابة بمرض السرطان، واغرورقت عيناها بالدموع، ولكن عندما رأت وجه زوجها وأولادها وهم ينظرون إليها قررت أن تكون قوية. .... مسحت دموعها وقالت إنه أمر عادي... كأي مرض يمكن معالجته بعون الله ما دام في المراحل الأولى.

تقول حكمت في هذا الشأن أنه كان من الممكن أن تأخذ إجازة لمدة ستة أشهر من الأمم المتحدة بسبب هذا المرض، ولكن إيماناً منها بوجوب تحمل الحياة بحلوها ومرها وأن العمل عبادة... استمرت بعملها بسبب وجود قضية هامة بين يديها ضد القادة العسكريين تعمل بها منذ حوالي أربع سنوات في ذلك الوقت وأنها لو أخذت إجازة سيُعيّن قاضٍ آخر يحل محلها في القضية وبالتالي تكون قد فقدت جزءاً من تاريخها كأول عربية في القضاء الجنائي الدولي.... لأن القرار سيصدر باسم القاضي الجديد لذلك إستمرت في العمل وكانت تأتي إلى عمان لأخذ جرعة الكيموثيرابي لمدة أسبوع ثم تعود لتكمل المحاكمة لمدة أسبوعين، ثلاث طائرات ذهابا وثلاث طائرات ايابا عمان القاهرة نيروبي كلمنجارو وبالعكس حتى أكملت ١٢ جرعة المطلوبة واللازمة للعلاج.... حاولت أن تُشعر أطراف الدعوى والإدعاء العام والدفاع بأنها بخير، واستمرت حتى أكملت القضية وأصدرت القرار، حتى أنها كانت تذهب معهم لزيارة أماكن تخليد الذكرى في رواندا التي تضم آلاف الهياكل العظمية المحنطة.

ثم تحدّت نفسها وترأست هيئة المحكمة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠

(خالد أبو الخير) من الكتاب الاردنيين كتب في صحيفة السجل الأردنية قائلاً:

القاضي حكمت صارعت السرطان وإنتصرت عليه كالنمر في قصة إرنست همنجواي ثلوج كالمنجارو، رغم أن الصياد وجده ميتاً ولكنه وجده في أعالي قمم كالنمجارو لأنه آثر صعود القمم.. والقاضي حكمت تسلقت كلمنجارو لترسي دعائم العدالة التي لا تستقيم الحياة إلا معها.

وسام الحسين للعطاء المتميز في حقل القضاء والعمل العام من الدرجة الأولى:

تقول حكمت في نيسان ٢٠١١ كنت أجلس في مكتبي في المحكمة الجنائية الدولية، فوجئت باتصال هاتفي من الديوان الملكي الهاشمي في عمان، يخبرني فيه أن جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم قرر منحي وسام الحسين للعطاء المتميز من الدرجة الأولى تقديراً للصفات الحميدة التي تتحلين بها، ولجهودك المتميزة في مجال القضاء والعمل العام.

وذلك بمناسبة احتفال المملكة الأردنية الهاشمية بمرور بالذكرى الستين للإستقلال وطلب مني الحضور الى عمان والتواجد في حفل التكريم الذي سيقام بتاريخ الخامس والعشرين من شهر أيار سنة ٢٠١١م.

كنت سعيدة جداً بهذا التكريم.

للمرة الثانية يتم تكريمي وأنا خارج الأردن

حفظ الله جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم وولي عهده الأمين

ونحن نفخر ونفاخر الدنيا بجلالته.

الباب الخامس

نماذج من عمل المحاكم الجنائية الدولية والوطنية

- محاكمة الشخص على نفس السلوك أكثر من مرة
- المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية.
- المساءلة والقانون الدولي
- قضية تفجير طائرة بانام (١٠٣) – لوكربي–

محاكمة الشخص على نفس السلوك أكثر من مرة:

الفقرة (٣) من المادة (٢٠) التي بموجبها يمكن للمحكمة الجنائية الدولية إعادة محاكمة الشخص عن نفس السلوك بعد أن تمّت محاكمته من قِبَل محكمة أخرى إذا ما شابت الإجراءات أمام المحكمة الأخرى أية عيوب.

عند توافر الشروط الواردة في المادة ٣/٢ فإنه يصبح بإمكان المحكمة الجنائية الدولية محاكمة الشخص مرة أخرى نظراً لأن المحاكمة التي جرت على المستوى الوطني كان الغرض منها حماية ذلك الشخص من المسؤولية الجنائية، أو أنها لم تتسم بالإستقلال والنزاهة، فإذا كانت الدولة قد إستطاعت الفصل بين العدالة والسياسة، فإنه يصعب عليها الفصل بين العدالة وحفظ السلم، حيث أن الهدف من تحقيق العدالة هو إرساء السلم العام.

المحكمة لا تستطيع أن تعمل دون تعاون الدول معها، وهذا كذلك سيساعدنا في معرفة الدور التكميلي للمحكمة كما سنرى لاحقاً.

الإشكالية المقترحة:

هل إجراءات التحقيق والمحاكمة المتبعة أمام المحكمة الجنائية الدولية كفيلة بوضع حد للإفلات من العقاب، وتكريس الضمانات الكافية للمتهم والضحايا والشهود حتى يكون الحُكم عادلاً ومنصفاً؟ على الرغم من أن الكتابة فيه ترافقها بعض الصعوبات من بينها عدم وجود قواعد قانون دولي جنائي مُدوّن.

تجدر الإشارة هنا الى عدة ملاحظات هي:

أ. تغليب النموذج الإتهامي في سلطات المدعي العام.

فلا وجود بموجب نظام روما لقاضي التحقيق أو غرفة تحقيق، حيث أن التحقيق والمقاضاة من مهمة المدعي العام، الذي أوكلت له مهمة البحث وجمع الأدلة والقيام بالمقاضاة أمام المحكمة.

ب. الفرق بين المدعي العام وقاضي التحقيق على مستوى المحاكم الوطنية.

ذلك إن إجراءات التحقيق الإبتدائي على مستوى المحاكم الوطنية يقوم بها قاضي التحقيق، أما إجراءات الإتهام فهي للنيابة العامة ولو حركت الدعوى العمومية من قبل المضرور من الجريمة، وذلك بهدف طرح تلك الدعوى على قاضي التحقيق أو الحكم وموالاتها بالطلبات من أجل الفصل فيها.

في النظام الإتهامي الذي يتساوى فيه نظريا قلم الإتهام مع الدفاع، حيث يتحمل كل طرف واجب إقامة الدليل على إدعائه، لكن مثل هذا التوجّه سيواجه إنتقادات أساسية، أهمها متصل بالتفاوت الصارخ بين إمكانيات النيابة العامة المُولة بما يزيد عن الكفاية وخاصة على المستوى الدولي، وبين الإمكانيات الحقيقية للمتهمين الذين غالباً ما يتسمون بالفقر المادي، وفي بعض الأحيان بالنقص الثقافي والقانوني.

ولموازنة الوضع فإنه بموجب النظام الأساسي يجب أن لا يعتبر المدعي العام مجرد أداة تنفيذية للعدالة وكطرف في الإجراءات مصلحته الوحيدة تكمن في تقديم وقائع أو أدلة تُسهم في إدانة المتهم، إنما هو جهاز حيادي يبحث عن الحقيقة.

يقوم المدعي العام بجمع الأدلة وفحصها، ويطلب سماع الشهود والمجني عليهم وإستجواب المتهمين، وأن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة سرية المعلومات أو لحماية أي شخص أو للحفاظ على الأدلة، وفي سبيل ذلك أن يطلب معلومات إضافية

من الدول أو أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أو أية مصادر أخرى موثوق بها يراها ملائمة، أو طلب تلقي شهادات مكتوبة أو شفوية في مقر المحكمة. ويجب عليه أن يحترم حقوق المتهم أثناء التحقيق فلا يجوز له أن يجبره على تجريم نفسه أو الإعتراف بأنه مذنب، ولا يجوز إخضاعه لأي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة اللإنسانية. كما أن المدعي العام لا يتولى كل إجراءات التحقيق الإبتدائي، بل أن تلك الإجراءات مُوزعة بينه وبين الدائرة التمهيدية، ومع ذلك يلاحظ أنه قد تم توسيع دور المدعي العام في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على نحو يشمل التحقيق والملاحقة القانونية في حالة الجرائم الخطيرة التي تهم المجتمع الدولي برمته بشكل يفرز الإستقلالية والنزاهة، وهذه السلطة تجعله في وضع يمكنه من العمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بدلاً من أن ينوب عن دولة متظلّمة معينة أو عن مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بسلطات المدعي العام أثناء التحقيق، فمكتب المدعي العام يعمل بصفة مستقلة بوصفه جهازاً منفصلاً عن أجهزة المحكمة، يكون مسؤولا عن تلقي الإحالات وأية معلومات موثقة عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة وذلك لدراستها ولغرض الإطلاع بمهام التحقيق والمقاضاة أمام المحكمة. ويتصل عِلمْ المدعي العام بالجريمة بإحدى الطرق الثلاثة المنصوص عليها في المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي:

١. إحالة الدعوى من دولة طرف إلى المدعي العام.

٢. إحالة الدعوى من مجلس الأمن إلى المدعي العام، إستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وله الحق في وقف الإحالة لمدة إثني عشر شهراً قابلة للتجديد.

٣. إذا علم المدعي العام شخصياً بوقوع الجريمة فله أن يحرك الدعوى من تلقاء نفسه.

أسبقية الهيئات الوطنية في التحقيق طبقاً لما جاء في النظام الأساسي لكل من محكمتي يوغوسلافيا سابقاً ورواندا، واللتان تتوافقان على اختصاص منافس لاختصاص المحاكم الوطنية بل وكونهما هيئتان دوليتان أنشأهما مجلس الأمن الدولي فإنهما تملكان الأولوية على المحاكم الوطنية حسب المادة (٩) الفقرة (٢). من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا، والمادة (٨) الفقرة (٢)، من النظام الأساسي لمحكمة رواندا.

وخلافاً لما سبق فإن نظام روما الأساسي لا ينص على أولوية المحكمة الجنائية الدولية على المحاكم الوطنية، حيث أن المحكمة الجنائية الدولية تستند على اتفاقية تربط فقط الدول الأطراف، فهي لا تحل محل المحاكم الجنائية الوطنية بل هي مكملة لها. وهذا حسب المادة (١) و(١٧) من النظام الأساسي وهو ما يعرف بمبدأ التكاملية، ولا تتدخل المحكمة الدولية إلا إذا قصّرت المحاكم الوطنية في خلق أداء دورها. ويخلق مبدأ التكامل قرينة لفائدة الولاية القضائية الوطنية نلخصها فيما يلي:

- تكون إقامة الدعوى أقل تعقيداً لأنها تقوم على أساس سوابق وقواعد مألوفة.
- من المرجح أن يكون كل من إقامة الدعوى والدفاع أقل تكلفة.
- تتوفر عادة الأدلة ويتوفر الشهود على نحو أسرع
- يقّلل إلى أدنى حد من مشاكل اللغة.
- تستخدم المحاكم المحلية وسائل راسخة للحصول على الأدلة والشهادات، بما في ذلك تطبيق القواعد المتصلة بشهادة الزور.
- تكون العقوبات محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ بسرعة.

• تكون للدولة مصلحة حيوية في أن تظل مسؤولة وعرضة للمساءلة عن إقامة الدعوى ضد انتهاكات قوانينها، مما يخدم أيضاً مصلحة المجتمع الدولي. ويعني ذلك أنه لا يجوز محاكمة شخص عن جريمة تمت محاكمته عليها من قبل من قبل هيئة قضائية أجنبية سواء حكمت عليه بالبراءة أو الإدانة، ويعود تقرير هذه القاعدة إلى ضرورات مبدأ العدالة والإنصاف، كما أن المعاملة الإنسانية تقتضي عدم محاكمة الشخص عن الفعل مرتين.

وقد نصت على هذا المبدأ المادة ٧/١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية / ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، والمادة (٩) من النظام الأساسي لراوندا والمادة (١٠) من النظام الأساسي ليوغسلافيا سابقاً، ونص نظام روما على هذا المبدأ في المادة ١/٢٠، إلا أن الفقرة (٣) من المادة (٢٠) التي بموجبها يمكن للمحكمة الجنائية الدولية إعادة محاكمة الشخص عن نفس السلوك بعد أن تمت محاكمته من قبل محكمة أخرى وهذا إذا ما شابت الإجراءات أمام المحكمة الأخرى عيوب.

وعلى هذا الأساس ارتأت لجنة القانون الدولي منح مجلس الأمن عند تحقيقه من وجود حالة تهديد للسلم أو الأمن الدوليين، سلطة إحالة هذه الحالة على المحكمة، أو أن يعلق نشاطها في حالة تهديده للسلم والأمن الدوليين.

من هنا يجب التساؤل عن الإجراءات العملية التي ينبغي أن تتخذ قصد القضاء على مظاهر تسييس العدالة الجنائية الدولية، خاصة التدخل السياسي في التحقيقات والمحاكمات، أو الحد منها على الأقل. وتتبادر الى الذهن، في هذا الباب، مجالات وتطبيقات وسياقات تنظيمية تطورت على مدى العقدين الأخيرين، من شأنها أن تساعد على تجاوز المشكلات البنيوية، التي تعوق ممارسة القانون الدولي عموماً، والعدالة الجنائية الدولية خصوصاً.

• على مجلس الأمن أن يتوقف عن إنشاء المحاكم الخاصة في المستقبل. إذ يجب على هذا المجلس، بأعتباره الهيئة التنفيذية بالأمم المتحدة، ألا يزعم أنه الأجدر

والأقدر على تدبير العدالة؛ ذلك أن العدالة الجنائية لا يمكن أن تزاول كوسيلة أمن جماعي بموجب ما تمليه أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بينما ترد إجراءات العدالة الجنائية في المادتين (٤١ و٤٢) من الميثاق ذاته.

لكن كيف يمكن إقامة توازن تام بين مطالب متنافسة بعيداً عن تأثيرات سيادة الدولة، وعن اعتباراتها السياسية والإيديولوجية، وبمعزل عما يسمى بسياسات القوى؟ للإجابة عن هذا الطرح الإشكالي أدعو إلى ضرورة الوعي بالعلاقة الشائكة بين القانون والسياسة.

وهنا يغدو الإشكال مباشراً حيث يتحول السؤال إلى صيغة أكثر بساطة، لكن أكثر عمقاً: ما السبيل إلى تكريس القانون بعيداً عن مناورات السياسة ومصالحها الحيوية؟

يقتضي التأمل الفلسفي في حقائق القضاء الدولي وتجاربه التاريخية، طرح أسئلة فرعية تدور حول الأسس القانونية والمقتضيات العرفية، التي ستساعد على إرساء تصوّر عام للقضاء الدولي قابل للتطبيق، مع حفظ السيادة الوطنية، وفي ظل وجود سياسة القوى، التي يبدو أنها لن تندثر، على الأقل في الأفق المنظور.

وكيف يمكن حل مشكلة التمييز في تطبيق القانون الدولي عندما تتأثر مصالح الدول تأثراً مباشراً بسبب التأكيد على الإجراءات القضائية عند مختلف تجارب العدالة الجنائية الدولية، حيث نرصد مظاهر لَيْ عنق القانون الدولي التي تفرضها تحولات السياسة العالمية، خاصة بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن هنا يشكل عدم الفصل التام بين المقتضيات القضائية والحساسيات السياسية، المأزق الحقيقي والخطير، الذي يواجه العدالة الجنائية الدولية.

المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية:

يعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ثورة حقيقية في نظام القانون الدولي المعاصر عموماً، وخطوة نوعية مهمة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية خصوصاً، مقارنة بالتجارب القضائية السابقة لها، وبالنظر إلى النواقص الخطيرة، التي تعيب ممارساتها. إذ أنها نشأت، لأول مرة في تاريخ القانون الدولي، هيئة قضائية دائمة ومستقلة تُعنى من الناحية النظرية على الأقل، بممارسة القضاء العالمي بعيداً عن القيود التقليدية.

هل تستطيع هذه المحكمة أن تتجاوز مفهوم السيادة الوطنية وعناصر المصالح نحو اختصاص قضائي فوق وطني، أي أن تزاول اختصاصها بمعزل عن إملاءات سياسات القوى؟

هنا نتوقف لنرصد أسباب عجز المحكمة عن القيام بدورها القضائي، بعد أن نستعرض مختلف مسائل الإختصاص، اعتماداً على بنود قانون روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية المُوقّع سنة ١٩٩٨، والذي دخل حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٢، باعتقادي «أن حصول المحكمة على الحجة الكافية لإجراء المحاكمات القضائية، وكذلك السماح لها بإجراء تحقيقات قضائية، يعتمد بالأساس على قرارات سياسية، أي ارتهان المحكمة بمفهوم السيادة بل إن المحكمة تصبح رهينةً لسياسات القوى، طالما أن قانون روما يفرض عليها اللجوء إلى مجلس الأمن، أو جمعية الدول الأطراف، في حالة عدم التعاون معها، وهو ما يجعل سلطة المحكمة رهينة سياسات القوى داخل مجلس الأمن، أورهينة اعتبارات السياسة الخارجية للدول الأطراف في المحكمة.

ان تطبيقات المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن أثارت موجة من الشك حول مصداقية الجهاز القائم عليها والوجهة التي اتخذتها، ومن أهم الاثباتات على ذلك إن جميع القضايا التي تابعتها تتعلق بالبلدان النامية وغالبيتها الساحقة في أفريقيا، وبدأت التحقيق بقضيتين في أمريكا اللاتينية. صحيح إن الانتهاكات في العالم الثالث

هي الأكثرشمولاً، لكن ذلك لاينفي وجود انتهاكات سافرة وصارخة من جانب القوى العظمى.

ومن أهم القضايا اللافتة بالنسبة لنا نحن العرب وفي البلاد الإسلامية، إن المحكمة وقفت مكتوفة الأيدي إزاء الشكاوي التي تم تقديمها ضد «اسرائيل» بسبب جرائمها وحروبها المتكررة في غزة، كما إن موقفها كان ملتبساً إزاء قتل ٩ اشخاص من الاتراك على متن أسطول الحرية العام ٢٠١٠، إضافة إلى الجرائم التي ارتكبتها واشنطن ولندن في العراق وفي افغانستان والصومال وبورما وغيرها .

الاستنتاج الأول الذي يمكن للمرء أن يصل إليه وهو تغليب العامل السياسي لدى المحكمة والجهات المتنفذة فيها على وظيفتها القضائية، وبالطبع فإن ذلك يلحق ضرراً بقضية العدالة.

الاستنتاج الثاني بخصوص قضية الرئيس السوداني، وبغض النظر عن الأفعال المنسوبة إليه، والتهم المتعلقة بارتكابات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن هناك إشكالية تتعلق بالحصانة القضائية لرؤساء الدول الذين لايزالون في الحكم، وهو ماكانت محكمة العدل الدولية قد بتت فيه في قضايا الكونغو ضد بلجيكا العام ٢٠٠٠، فرفضت طلب بلجيكا باعتقال وزير خارجية الكونغو بتهمة ارتكابه جرائم ضد الانسانية (والامر يشمل رئيس الدولة بالطبع).

وحتى الآن لاتوجد سلطة قضائية دولية عليا تقرر بشكل صريح، أي جهة يمكن أن تتبع في حالة تنازع أحكام المحكمتين، بالرغم من اختلاف اختصاصهما، علماً بان محكمة العدل الدولية، وإن كانت قرارتها تتعلق بالفصل في النزاعات بين الدول التي تقبل بولايتها وبتفسير القانون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومرجعيتها الأمم المتحدة، في حين إن المحكمة الجنائية الدولية التي يفترض أن تبت في القضايا الجنائية وتصدر أحكاماً قضائية، فإن مرجعيتها هي قانونها الأساسي، وهو أقل حجية من ميثاق الأمم المتحدة.

الاستنتاج الثالث يتعلق بعدم التحاق دول عظمى بالمحكمة الجنائية قد تكون الاهم عى المستوى العالمي، فالولايات المتحدة انسحبت منها عشية دخولها حيز التنفيذ.. والصين وروسيا ليستا عضوين، علماً أن اسرائيل اعترضت على إعتبار الإستيطان جريمة دولية تستحق العقاب وانسحبت عند دخول نظام روما حيز التنفيذ.

الاستنتاج الرابع افتقار المحكمة إلى آلية فعالة لتنفيذ قراراتها، وبسبب ذلك قد تبقى هذه القرارات عائمة لأنها لاتستطيع إجبار المتهمين على المثول أمامها لاسيما إذا كانوا مسؤولين كبارفما بالك رؤساء الدول(ثم هل تقبل الدول ان تكون جهازاً تنفيذياً للمحكمة لإلقاء القبض على المتهمين.؟

إن قرار حكومة جنوب أفريقا بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية هو تعبيرعن خيبة أمل لعدد من دول العالم الثالث والشعوب المقهورة إزاء التوظيف السياسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تحجم عن التدخل في قضايا، وتغض النظر عن جرائم كبرى في حين تراها ترمي بكل ثقلها إزاء اتهامات أخرى،ورغم أننا نعترف أن المحكمة واقعة، لا محالة، في هذا المأزق القانوني، إلا أننا نعتبرها «الإختيار الأفضل لممارسة القضاء العالمي. وعلى الرغم من هذه القيود التي يفرضها قانون روما على المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها تبقى، في نظرنا «الشكل الأقرب إلى سيادة القانون على الصعيد الدولي»، لأنه يخلاف القوانين المنظمة للمحاكم العسكرية والخاصة السابقة ، نابعة من اتفاق رسمي بين حكومات متعددة، ولأنه يجعل المحكمة تعتمد قراراتها بشكل ديمقرطي بين أطراف متساوية لا تخضع لسلطة حق «الفيتو» التي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. فضلاً عن هذا، يمنع هذا القانون مجلس الأمن، من الناحية النظرية على الأقل، تأسيس محاكم خاصة أخرى، مثلما يمنع بعض المحاكم الوطنية، كالمحكمة البلجيكية أو الأسبانية، من مزاولة الإختصاص القضائي العالمي.

غير أن هذا الحافز القانوني يطرح تحدياً كبيراً على المحكمة الجنائية الدولية، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على إصدار أحكام تختلف عما نسميه بعدالة المنتصرين، وعلى ممارسة اختصاصها القضائي، دون أن يكون لذلك أنعكاسات على الإستقرار السياسي في بلد ما، أوفي ظروفه الأمنية، أوعلى استقرار المنطقة المحيطة به. وهذا التحدي يكمن أساساً في إشكالية التغلب على ما يسمى بـ «التنازع البنيوي» بين سياسات القوى القائمة على سيادة الدولة، والقضاء العالمي الذي يطالب بعدالة غير إنتقائية. (من هنا، يتمحور السؤال الجوهري، في المقام الأول، حول إمكانيات مزاولة الإختصاص: فهل يستطيع مسؤولو المحكمة تحدي الحكومات الوطنية، وبالخصوص حكومات الدول غير الأطراف أثناء ممارسة القضاء؟ وكيف يمكن للمحكمة تأكيد سلطتها القضائية في قضايا النزاعات المسلحة باستقلالية دون إنتقائية أو تحيّز؟

للإجابة عن هذا الإشكال، لا بد من الإعتراف بأن المسألة لا ترتبط بأبعاد نظرية في القانون الدولي، لكنها تتصل، في الدرجة الأولى، بأبعاد نفسية وأخلاقية تفترض في المسؤولين عن المحكمة كفاءة علمية عالية، وأخلاقاً حميدة، وشخصية مستقيمة تنأى بنفسها عن الرغبة في الإنتقام، أو الإرتشاء، أو التحيزوالإنتقائية، أو الظلم والجور، الخ.

لا بد كذلك من التأكيد على ضرورة تحقيق تعددية داخل تركيبة المحكمة تسمح بتوفر تمثيل جغرافي وثقافي متوازن، ومع ذلك، فإن مزاولة الاختصاص القضائي العالمي يصطدم، (خصوصاً في مجال الجريمة الدولية) بعوائق تعريف بعض المفاهيم الأساسية مثل «جرائم الحرب»، «جرائم الإبادة»، الجرائم ضد الإنسانية»، «جريمة العدوان»، والإرهاب... الخ. فبالرغم من أن معاهدات «جنيف» وملحقاتها وبروتوكولاتها تقدم تعريفات واضحة في هذا المجال تتفق عليها أغلب الدول الأطراف، إلا أن مشكلات التعريف هذه ما تزال تؤرق المهتمين بالقضاء العالمي، باعتبار أن تطور تكنولوجيا الأسلحة والمناهج الحربية، وظهور الحروب النووية جعلا القيود المفروضة على استعمال القوة مثلاً قيوداً عتيقة ومتقادمة.

التقنية الحاصلة في وسائل العنف جعلت اعتماد حرب «جنائية» لا مناص منها. والتمييزبين الجندي والمدني، والجيش والسكان والأهداف العسكرية والمدن المكشوفة، التي قامت عليها تعريفات معاهدة لاهاي لجرائم الحرب، هو الذي أصبح متقادماً.

هل ينبغي تكييف أعراف القانون الجنائي الدولي مع المستجدات التي يخلقها تطور تكنولوجيا الأسلحة، وكذلك حقائق الحرب على ساحة القتال؟ أم لا بد من التوفيق بين المبادىء الإنسانية، لتخدم حاجات عسكرية تنشأ عن تكنولوجيا الأسلحة الجديدة، أم ينبغي أن يحصل العكس؟ أي أن تكييف تعريفات الجرائم الدولية بطريقة تدمج مناهج وتقنيات حربية جديدة؟ ألن يكون مشروع المحكمة الجنائية الدولية فارغاً من محتواه القانوني والقضائي إذا لم تشمل تعريفات الجرائم أستعمال أسلحة الدمارالشامل، كالأسلحة النووية الأكثرفتكاً بالإنسانية؟

وهذا هو المحك الذي يعبّرعن مصداقية مشروع القضاء العالمي برمته. ذلك أن استثناء استعمال اسلحة الدمارالشامل من أركان الجرائم سيعرض مشروعية المحكمة الجنائية الدولية للخطر.

وإذا صرفنا النظرعن هذا العائق النصّي/ الذاتي المتخفي بين بنود قانون روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، فإننا سنجد أن ثمة عائقاً موضوعياً يتمثل في التعارض البيّن بين المصالح الوطنية للدول النووية وغيرالنووية، الذي دفع العديد من الدول إلى عدم التوقيع والمصادقة على قانون المحكمة.

قانون حماية الجنود الامريكيين لسنة ٢٠٠٢:

إلى جانب هذا التعارض، يمثل قانون حماية الجنود الأمريكيين «الصادرسنة ٢٠٠٢» عقبة أخرى أمام المحكمة الجنائية الدولية أثناء مزاولة الاختصاص القضائي. لذلك أن هذا القانون يروم حماية الجنود الأمريكيين من أية متابعة قضائية، أو أي شكل من أشكال التقاضي الأخرى، سواء خلال إدارة العمليات العسكرية خارج الحدود الأمريكية أو حتى بعد إنتهاء الحرب. هكذا يشكل هذا القانون تناقضاً صارخاً مع المبادىء القضائية السامية، التي يروم المجتمع الدولي تحقيق الإجماع حولها، سواء تلك التي ينص عليها قانون «روما» أو تلك التي تضمنتها المعاهدات.

١. يُحّرم قانون حماية الجنود الأمريكيين تقديم الدعم العسكري لكل الدول التي وقّعت على قانون «روما» المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، باستثناء الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي وباقي الحلفاء من خارج الحلف مثل تايوان. ولا يرفع هذا المنع إلا إذا قرر الرئيس الأمريكي أن المصلحة الأمريكية تقتضي ذلك.

٢. لا تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في مهمات حفظ السلام إلا إذا حصلت من مجلس الأمن على التزام بعدم متابعة الجنود الأمريكيين أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو في حالة لم تكن الدول المشاركة في هذه المهمات غيرموقعة على قانون «روما» أو أطرافاً في المحكمة.

٣. يَمنع قانون حماية الجنود الأمريكيين المحاكم الأمريكية من كافة أشكال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويمنع تسليم أي أمريكي للمحكمة الجنائية الدولية، مثلما يمنع إجراء جميع أصناف التحقيقات لصالح هذه المحكمة فوق الأراضي الأمريكية.

٤. يُتيح قانون حماية الجنود الأمريكيين للرئيس الأمريكي صلاحية إستعمال كل الوسائل الضرورية والمناسبة لإطلاق سراح الجنود الأمريكيين، أو الأفراد المعتقلين من عناصر الحلفاء المسجونين بطلب من المحكمة الجنائية أو نيابة عنها.

٥. فضلاً عن أشكال المنع هذه، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجبار مجموعة من الدول الموقعة والمصادقة على قانون المحكمة الجنائية الدولية على إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تهدف الى تحصين الجيش الأمريكي من أية متابعة قضائية وتتقلص حظوظ نجاح المحكمة الجنائية الدولية التي لا تعترف بأي شكل من أشكال الحصانة لفائدة رؤساء الدول والموظفين العسكريين، خاصة عندما لا تلتزم أقوى دولة بالحياد، بل إنها تحشد اللوبيات، وتوقع الاتفاقيات الثنائية قصد عرقلة سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويكمن التحدي التاريخي المطروح على المحكمة في الوقت الراهن في ترويض سياسات القوى التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الكبرى، لكن حدّة هذا التحدي قد تخفّ، إذا استغلت المحكمة الجنائية الدولية الرغبة الجماعية التي تعبر عنها مصادقة جمعية الدول الأطراف، واتخاذ الوسائل اللازمة للقضاء على مظاهر تسييس العدالة.

لأن ذلك يشكل خرقاً لمبدأ السيادة بين الدول، وقد يسبب توترات ونزاعات دبلوماسية. إذ لا بد من القول إن الفوضى القضائية الناشئة عن ممارسة الدول الإختصاص العالمي، على حساب الإنسانية، تلغي مقاضاة الجرائم الدولية في المحاكم الدولية. ولا شك أن الشروط التي يقترحها بعض القانونيين للحد من الامتداد السياسي في مجال القضاء العالمي، تتعارض مع واقع الهيمنة الإمبريالية في الظروف الراهنة على الأقل، فهي تقوم على مقولات تتناقض مع مصالح القابضين بزمام السلطة التنفيذية. خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. يجب أن تكون العدالة العالمية، (لا للإنتقام الشامل) بمثابة الخيط الناظم في كل الجهود التي تروم الحفاظ على السلام العالمي وقيام الديمقراطية العالمية، بناءً على سيادة

القانون على الصعيد الدولي. وما لم يكن هذا الشرط رئيسي للعدالة الجنائية الدولية، فإن ممارسة الاختصاص القضائي العالمي ستبقى رهينة سياسات القوى الدولية.

المساءلة والقانون الدولي

في هذا الوقت العصيب الذي تمر به المنطقة العربية لتعميق رسالة معالجة الواقع السياسي وتحديات العدالة الجنائية والدولية. وكيفية تطبيقها في سياق تحدي دول يتسم بطغيان موازين القوى والمصلحة السياسية والاقتصادية على تعايش الشعوب والاحترام المتبادل بينها.

لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس ففي عقولهم تبنى حصون السلام.

المساءلة تعني محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي أو الجرائم الدولية ويجب أن تترجم على أرض الواقع بمساءلة مرتكب هذه الانتهاكات وخاصة من يملكون حصانة وطنية أو دولية بعيداً عن المصالحات والتسويات السياسية.

المساءلة والمحاكمة والمعاقبة على الجرائم الدولية غرضها الأساسي صون حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

هناك مبدأ أساسي يقرر المسؤولية الجنائية الفردية مقتضاه أن الفرد يُسأل بغض النظر عما إذا كان ارتكب الفعل بمفرده أو مع جماعة تنفيذاً لأوامر رؤسائه.

ويُسأل أيضاً عن إصداره لأوامر غير شرعية وعن الأفراد التابعين له لارتكابهم المخالفات والإنتهاكات.

الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعُرضة للعقاب وفقاً لذلك.

مهمتنا في مساءلة منتهكي القانون الدولي الإنساني على صعوبتها أكثر سهولة وأعظم جدوى.

يحكم المسؤولية الفردية لمرتكب الجرائم ضد الإنسانية الدولية قواعد خمسة:

١. الصفة الرسمية للشخص لا تعفيه من العقاب ولا تعد سبباً لتخفيف العقوبة، (م ٢/٧) يوغسلافيا ١/٢٧ الجنائية الدولية ويطبق على الجميع دون تمييز وبوجه خاص: أن الصفة الرسمية للشخص سواء كان رئيساً للدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً لا تُعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام، كما أنها لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة.

٢. تمتُع الشخص بالحصانة دولياً أو داخلياً لا يؤثر على مسؤوليته عن الجرائم ضد الإنسانية الواردة في النظام الأساسي للمحاكم الجنائية الدولية ٢/٢٧ ولا تحول دون ممارسة المحكمة اختصاصياً على هذا الشخص، أهم الإنجازات التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية في رواندا والتي كنت أمثلها لمدة تسع سنوات (إحلال ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الحصانة).

٣. إرتكاب أحد الأشخاص للفعل لا يُعفي رئيسه عسكرياً أو مدنياً من المسؤولية الجنائية إذا علم أو كانت لديه أسباب مقبوله للعلم بأن ذلك الشخص يستعد لارتكابه أو ارتكب دون أن يتخذ رئيسه أية إجراءات لمنع ذلك الفعل أو المعاقبة عليه. ويسأل الرئيس من جانب جنائي عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ومرتكبي الجريمة من جانب آخر الذين يخضعون لسلطته أو سيطرته، نتيجة لعدم ممارسة سيطرته على هؤلاء المرؤوسين ممارسة سليمة.

ومن ثم تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان وضرورة العمل المستمر لتجاوز المعيق الأساسي المتمثل في غياب الممارسة الميدانية لثقافة حقوق الإنسان، ميدانياً وممارستها بشكل فعلي خدمة لكرامة الإنسان مهما كانت إنتماءاته.

ولا بد من التركيز إلى جانب التوعية بحقوق الإنسان على مستوى مختلف جوانب حياة المواطن وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب والمساءلة واعتذار الدولة كضمانة لعدم تكرار ما حدث ومن ثم إرساء دعائم حقوق الإنسان.

نصت المادة ١٢ من الإعلان الفرنسي الخاص بحقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ تتطلب ضمانة حقوق الإنسان والمواطن وجود سلطة عامة، وهذه السلطة تنشأ لمصلحة الجميع وليس للمنفعة الخاصة لأولئك الذين يعطونها.

كل سلطة عامة مسؤولة عن تصرفاتها وهذه ضمانة مهمة ذلك أن من المعروف أن السلطة تغري بالسلطة وبالتالي بات من الضروري حتماً مساءلة من يمارسها إذا خرج عن الحدود والضوابط المقررة لها.

لذلك نصت المادة (١٥) للمجتمع الحق في مساءلة أي موظف عام عن إدارته وممارسة الضغط والتأثير كضمانة من ضمانت حماية الحقوق والحريات العامة، وهذا الحق طبيعي غير قابل للتنازل ومقدس.

والتربية في حقوق الإنسان تساهم في منع انتهاكات حقوق الإنسان وتهدف إلى القضاء على العنف والتمييز والكراهية.

وأحسن ضمانة لسيادة حقوق الإنسان هو امتلاك المواطن الوعي بها والاستعداد للدفاع عنها وهذا يستلزم الاستجابة للمطالب التالية:

١. إقرار دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً.
٢. مواءمة القوانين المحلية مع العهود والمواثيق الدولية.
٣. إقرار نهج المساءلة ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب.
٤. مراعاة الفئات المهمشة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل القضاء على أسباب الاستبعاد والتهميش.
٥. إعمال الحق في المعلومة تعزيزاً لمبدأ المساءلة والمشاركة في الحياة العامة.

قضية تفجير طائرة بانام (١٠٣) (لوكربي)

المثال الأكبر والأبرز للتنافر بين المقتضيات القانونية وسياسات الهيمنة الدولية وانعكاساتها الوخيمة على سيادة القانون على الصعيد الدولي وعلى الديمقراطية الدولية عموماً في سوء التدبير المقصود لقضية تفجير طائرة بانام (١٠٣) فوق مدينة لوكربي الاسكتدلندية سنة ١٩٨٨م.

وهي القضية التي شهدنا فصولها القضائية. وعلى ضوء هذه القضية الشائكة التي تشير الى الثنائية المتنافرة.

(القانون – والسياسة)

ذلك أن الحكم النهائي في قضية لوكربي بُني على حجة ضعيفة وغير منسجمة، مفادها أن المتهمين نقلوا حقيبة محمّلة بقنبلة من مطار مالطا عبر فرانكفورت الى مطار لندن ومنه إلى الطائرة المستهدفة ودون الغوص في تفاصيل عملية التفجير.

المحاكمة أديرت مثلما تدار عملية استخباراتية، حيث حضرت في جلساتها أطراف من الحكومات المتنازعة إلى جانب الإدعاء العام أو إلى جانب هيئة الدفاع وانتهت نتيجة هذا التمرين المعقد في العدالة الجنائية الدولية بين ثلاثة دول ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا إلى إدانة مسؤول ليبي، كبش فداء تمت التضحية به في جريمة لم تتضح معالمها خلال المحاكمة نفسها.

ينبغي الانتباه هنا إلى أنني لا أدين هذا أو ذاك وإنما أنظر إلى النصوص القانونية، ومقارعة الحجة بالحجة لأثبت ما أطْلَقْتُ عليه سابقاً ليّ ذراع القانون من أجل حماية المصالح الذاتية أو الحفاظ على مصالح الحلفاء.

وما يهمني هنا من حالة لوكربي ومن باقي الحالات القضائية في محاكمة يوغسلافيا ورواندا أو الغرف الاستثنائية لمحاكمة الخمير الحُمر أو المحاكم العسكرية أو الخاصة الأخرى أن صك الإتهام يقوم دائماً على حجة ظرفية أو على أقوال شهود مشكوك في مصداقيتهم، مثلما هو الأمر في حالة لوكربي التي قامت فيها الحجة على نظرية انتقال حقيبة من دون صاحبها عبر ثلاث مطارات دولية وعلى شهادة تاجر مالطي تلقى ثلاثة ملايين دولار أمريكي من وكالة استخبارات أجنبية.

ونرصد هنا مظهر إملاءات سياسات القُوى الدولية في التجارب التي تلت محاكمة لوكربي خصوصاً في المحكمة الخاصة التي انشأها مجلس الأمن في يوغسلافيا.

إذ نخلص إلى أن مشكلة القضاء العالمي تظل قائمة حتى في ممارسة مجلس الأمن باعتبار أنه أدخل بتأسيسه هذه المحاكم في حالات معينة ورفض ذلك في حالات أخرى نوعاً من الاعتباطية والفوضى القانونية في نظام العلاقات الدولية. كما قوّضَ مجلس الأمن القضاء العالمي بمحاولته ممارسة نوع من المراقبة السياسية.

المحكمة الجنائية الدولية

حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية والقوة التنفيذية لها

من العدل القول أن لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية وقعا على كل دوله في العالم، سواء كانت هذه الدول من الدول الأطراف في نظام روما الاساسي اولم تكن.

يترتب على الوصول إلى الفهم القانوني لطبيعة المحكمة الجنائية الدولية كما ينص عليه نظامها، واهدافها، الإ قراربأن انشائها منسجم مع الأنظمة القانونية السائدة وهي امتداد لها، وتعمل بتفويض سيادي من أصحاب السيادة واصحاب الحق في ممارسة القضاء.

وبذلك أمكن حل الإشكال القانوني حول الطبيعة القانونية لهذه المحكمة غير أن إنشاء هذه المحكمة ومباشرتها لأعمالها واختصاصتها أثار اشكالات قانونية أهمها:

الاول: حجية الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة.

الثاني: القوة التنفيذية لها.

إن الإرادة السياسية الصادرة لدى الدولة الوطنية الموقعة على المعاهدة بتنفيذ نصوصها والتزاماتها هو شرط مسبق وضمانةٌ أساسية لإعطاء الأحكام التي قد تصدرعن المحكمة الجنائية الدولية الحجية الكاملة والمقررة للأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية من حيث حيازتها لقوة الشيء المحكوم به واعتبارها عنواناً للحقيقة من جهه، ومن جهه أخرى قابليتها للتفيذ بواسطة الوسائل والأدوات التي تنفذ بها الاحكام العادية الوطنية كما أنها صادرةٌ استنادا إلى التزامات دولية يُتَفَق

عليها ومقرره من قبل السلطة التشريعية ومصادق عليها حسب الأصول، يعطيها قوة على الأقل مساوية أو موازية لقوة الاحكام الوطنية النهائية، بحيث يمكن تنفيذها ولو الزاما، ويمكن الاحتجاج بها كحكم نهائي ايضا مماثل لما يصدرعن المحاكم العادية الوطنية.

لذلك فأننا نعتقد أن التنازع حول الحجية لن يحدث من ناحية واقعية، وان حجية أحكام المحكمة الجنائية الدولية ستكون كاملة

وينبني على هذا أن أحكامها تكون قابله للتحقيق بكل الوسائل المتاحة في القانون الوطني الجنائي، وضمن الأطر المحددة في النظام الأساسي المرتبط بمعاهدة أنشاء هذه المحكمة، هذا من الناحية النظرية.

أما من الناحية العملية، فأن المستقبل وحده ومحك التطبيق هو الذي سيثبت مدى قابلية أحكام هذه المحكمة للتفيذ لأنها ترتبط أساسا بتوافر الإرادة السياسة لذلك، واحترام رغبة المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الخوف من الإدانه الدولية والإنسانية.

الباب السادس

الأعمال الأخرى والنشاطات التطوعية

الإستقالة من القضاء

محكمة الجنايات الكبرى في عمان:

وعندما أنهت تغريد حكمت عملها في المحكمة الجنائية الدولية عُرض عليها رئاسة محكمة الجنايات الكبرى في عمان عام ٢٠١٢... فكّرت في الموضوع، فوجدت بأن رئاسة المحكمة تعني أنها ستوقع عقوبة الإعدام، وهي تعمل دولياً لمناهضة هذه العقوبة، وهناك مؤتمرات في عمان والإسكندرية تحت رعايتها لمكافحة هذه العقوبة وإلغائها، وبعد تفكير أعمق إكتشفت أنها تدين للحكومة بسبع سنوات، فلديها ٣٧ سنة خدمة محسوبة من المحاماة، القضاء، والتعليم، فقررت إحالة نفسها على التقاعد حتى لا توقع عقوبات الإعدام، وهي معروفة دولياً بمناهضتها لذلك.

في مجلس الأعيان

في ٢٠١٣/١٠/٢٥ كرّم جلالة الملك القاضي تغريد حكمت بتعيينها عضواً في مجلس الأعيان... كانت سعيدة بدخول قبة البرلمان وحلف اليمين والسلام على جلالة الملك وعند أول إجتماع أدركت حكمت دورها الجديد بعد ثلاثين عاماً من العمل في حقل القانون كمحامية وقاضية، وقد تم انتخابها عضواً في اللجنة القانونية (مطبخ العمل السياسي) والذي أدركت فيه أنها انتقلت من مطبق للقانون كمحامية وقاضٍ الى مُشرّع في مجلس الأعيان. وهو دور هام جداً ومُختلف، ومسؤولية تجاه الأردن العزيز والغالي على قلوبنا جميعاً، والحرص على التعاون التام والتنسيق مع مجلس النواب والحكومة لترسيخ الشراكة الحقيقية وفق ما حدّده الدستور وخدمة المصالح الوطنية العليا مُنحازين إلى الاصلاح الوطني الشامل للأردن والأردنيين.

وأصبحت عضواً أيضاً في لجنة الحريات ولجنة المرأة وبعض لجان الصداقة مثل:

- لجنة الصداقة الأردنية الفرنسية.

- لجنة الصداقة الأردنية الأذرية.

وبنفس الوقت فإن المجال مفتوح لكل الأعيان لحضور كافة اللجان، وقد نوقشت على مدى السنتين الماضيتين في الدورات العادية والإستثنائية معظم قوانين الإصلاح التي تبناها جلالة الملك، والتي أشار إليها في أوراقه النقاشية وآخرها وهو الأهم (قوانين البلديات والأحزاب واللامركزية وقانون الإنتخاب).

وقال جلالته إنه لا يوجد أي مبرر للتباطؤ أو تأخير إنجاز هذه القوانين الهامة والمتعلقة بمنظومة الإصلاح الشامل، ولا يمكن الركون لأي ظرف أو تحديات مهما كانت لتأخير برنامج الإصلاح، ورغم كل الظروف التي تمر بها المنطقة.

مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١

صدرت الإرادة الملكية بإعادة تشكيل مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان برئاسة الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت وتعيين سعادة السيدة تغريد حكمت عضواً فيه.

التعذيب كجريمة دولية:

بتاريخ ١٤-١٥ حزيران ٢٠١٥

كلّف مجلس الأمناء العين القاضي تغريد حكمت لتمثيل المركز في المؤتمر الإقليمي الثاني لمناهضة التعذيب الذي عقد في البحر الميت وقدمت ورقة عمل بعنوان (التعذيب كجريمة دولية) وقالت بأنه من الناحية المبدئية يسمح لموظفي الأجهزة المُكلّفة بإنفاذ القانون استخدام قدر معين من القوة ضمن ظروف محددة تهدف إلى تمكينهم من أداء واجباتهم وهذا المبدأ من المبادىء الأساسية التي أصدرتها الأمم المتحدة والمتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون.

ولكن استخدام القوة خارج نطاق هذه الاختصاصات أو إغفال القيام بها يشكل انتهاكاً للمبادىء الأساسية وجرائم التعذيب وضروب سوء المعاملة والتي إذا استخدمت بهذا الشكل في اطار النزاعات المسلحة فسوف تشكل حينها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، لذلك لا يمكن القول أن سلطة الدولة سلطة مطلقة ضمن حدود تفرض على ما تمارسه الدولة من سلطة على الموقوفين.

ولا توجد قائمة محددة تورد الأفعال التي تشكل تعذيباً، وقدمت القاضي حكمت التوصيات التالية باسم المركز الوطني لحقوق الإنسان:-

١. النص دستورياً على حق الإنسان في الحياة وسلامة الجسد، وتعديل التشريعات الوطنية بما يضمن تعزيز ضمانه المحاكمة العادلة بموجب المعايير الدولية.

وإلى أن يتم ذلك لا بد من إخضاع جميع الأحكام التي تصدر من المحاكم الخاصة من قبل موظف إنفاذ القانون للمراجعة أمام محكمة التمييز.

٢. تعديل قانون العقوبات بما يكفل تشديد عقوبة جريمة التعذيب، واعتبارها جناية وليست جنحة، والتعويض للضحايا وعدم سقوط الدعوى بالتقادم.

٣. مراجعة آليات عمل لجان التحقيق بما لا يفتح مجالاً للإحتمالات وضمان شفافية إجراءات التحقيق.
٤. الإستمرار في دراسة التشريعات التي تتضمن تقييد تطبيق عقوبة الإعدام، والتيقن من قوة الأدلة.
٥. دعوة الحكومة للإعتراف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب، ودراسة الإنضمام إلى البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية.

في مداخلة للعين تغريد حكمت بالنيابة عن مجلس الأمناء للمركز الوطني لحقوق الإنسان [١] في مؤتمر صراع الثقافات وصراع الاديان

قالت:

حوار الحضارات أو الثقافات يعود إلى بداية الحضارة الإنسانية لكن حوار الثقافات طرح في العصر الحديث باسم صراع الحضارات، والهوية البشرية تتشكل أساساً بالحوار، والحواريتطلب وجود الآخر ولا يتشكل داخل النفس البشرية.

يقول ديكارت: أنا أفكر إذن أنا موجود

وأنا أقول أنا أحاور إذن أنا موجود

والإنسان يدرك نفسه من خلال الحوار، والحضارة هي الجزء المادي للثقافة. وباعتقادي أن حوار الحضارات والثقافات والأديان مفهوم شامل للثقافة.

(١) مداخلة للعين تغريد حكمت في المركز الثقافي الملكي في عمان (مؤتمر الحوار بين الثقافات والأديان) ٤-٢٠١٥/١٠/٥

والدين هوروح الثقافة والحضارة نسيجها وهيكلها الروحي.

قال تعالى: قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم". (سورة آل عمران٦٤)

هدف الحوارهو بناء مجتمع قائم على الخيروالسعادة والعدالة، فنحن نتحاور لا نتشاجرولا نتنازع، نتحاور حتى نعيش بسلام ولا نتخاصم.

نتحاور لنصل إلى كلمة مشتركة، والثقافات تتعارف على بعضها بالحوار، وباعتقادي أن التعرف على الحضارات أو الثقافات يتم عن طريق الأدب والفن لا السياسة.

وأسس الحوارتقوم على الإستعارة من الحضارات الأخرى، هذا ما يجب الإهتمام به والتوجه إليه، نختلف ولا نفترق والحواروالتوافق واجب وطني.

صراع الحضارة الغربية مع الإسلام أو العكس واقع نعيشه في هذه الأيام.

ولكن طبيعة الصراعات الدولية اختلفت.

التسامح خطوة هامة لكسب الحرب لأن ما يحدث الآن ليس حرباً بين المجتمعات والأديان بل حرب المعتدلين من كافة الأديان والمعتقدات ضد المتطرفين من كافة الأديان والمعتقدات، وعلينا أن نتحد جميعاً ونتخذ موقفاً واضحاً وعلنياً ضد التطرف مهما كان نوعه أو شكله، وهذا يشمل احترام جميع الأديان... جميع أماكن العبادة المسجد والكنيسة وحتى الكنيس.

لأننا كمسلمين نؤمن بأن جميع الأديان جاءت من عند الله سبحانه وتعالى وكل الأديان مكملة لبعضها البعض وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هوخاتم الرسل.

يقال المسيحية هي المحبة والتسامح، والإسلام هو العدالة والسلام.

لذلك كل الأديان مكملة لبعضها البعض، وفي هذه الأيام العصيبة المليئة بالصراعات علينا أن ننسى انتماءاتنا وعواطفنا لأننا لا نريد حروباً دينية، ويجب أن نفكر بمستقبل أطفالنا وشبابنا.

وعلى الدول الكبرى أن تسعى إلى الوئام بين الأديان، وتساعدنا في اجتياز الصعوبات والأيديولوجيات بمحاربتها بالفكر الايديولوجي لا بالسلاح، شريطة توفر الإرادة والإدراك العميق للخطر للقضاء على أصحابها بما يضمن سلامة الإنسانية بين مختلف الأديان لنعظم الجوامع لا الفوارق، بما تحمله من قيم مشتركة ومحددة.

في هذا المنعطف الصعب من مسيرتنا بما يحيط بنا من أخطاروما تتعرض له الأمة الإسلامية من تحديات تهددها وتفرق لحمتها وتعمل على تشويه ديننا والنيل من مقدساتنا فإن رسالة الإسلام السمحة تتعرض في هذه الأيام لهجمة شرسة ممن يحاولون أن يصوروها عدواً لهم بالتشويه والإفتراء من بعض الذين يدعون الإنتساب للإسلام ويقومون بأفعال غير مسؤولة.

ذلك أن أصل الديانات الإلهية واحد والمسلم يؤمن بجميع الرسل ولا يفرق بين أتباع الديانات وفئات البشروإنكار أي ديانة خروج عن الإسلام.

مما يؤسس لإيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى وعلى صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني قال تعالى: في سورة البقرة

"آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ" (٢٨٥) - البقرة

صدق الله العظيم

تعيينها رئيسة لفريق إدارة مشروع حماية الأسرة:

في شهر آيار بسنة ٢٠٠٠م ترأست تغريد حكمت فريق إدارة مشروع حماية الأسرة، والذي كان يضُم ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية وهي المؤسسات التالية:

القضاء، الأمن العام، اللجنة الوطنية للسكان، اليونيفيم (منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة)، وزارة التنمية الإجتماعية، المركز الوطني للطب الشرعي، إتحاد المرأة الأردنية، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأوقاف، وحدة حماية الأسرة، مؤسسة نهر الأردن...

وكان الهدف من هذا المشروع العمل على حماية الأسرة من العُنف الأسري والإساءة للأطفال بإشراف من المركز البريطاني British Council، وبرعاية ودعم من دائرة التنمية البريطانية (D.F.I.D).

وذهبت مع الفريق إلى يوركشير Yorkshaier في بريطانيا لمدة خمسة أسابيع من أجل الإطلاع على كيفية التعامُل مع قضايا العنف، وقد كان انطباعها الأول في ذلك الوقت بأن تعريف الأسرة في بريطاينا يختلف عن تعريف الأسرة في الأردن، فعلى سبيل المثال فإن المثليين عندهم يُعتبرون أسرة، بينما نحن في الأردن لا نعتبرهم كذلك، ولا نعترف بوجودهم لذلك فنحن سنقوم بتطبيق هذا المشروع تبعاً لثقافتنا العربية والإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع إهتم بُمعالجة مشاكل وتباينات إجتماعية بطريقة جديدة وبُمشاركة مؤسسات حكومية وغير حكومية، وأخذ مدخلاً شاملاً وذلك اعتماداً على حقوق الإنسان في مُعالجة العُنف والإساءة ضد المجموعات المسُتضعفة ولا سيما فئة النساء والأطفال في الأردن متفقاً مع الأعراف والعادات والتقاليد والأحكام الدينية.

ومن أجل الوصول إلى أهداف المشروع بدأوا ببناء القدرات والتوعية والتدريب للقُضاة والمُدّعين العامين والمحامين والشرطة ورجال الدين والحكام المحليين لكيفية التعامُل مع العنف الأسري.

وقد حصل المشروع (على جائزة حقوق الإنسان من الأمم المتحدة) لأنها كانت المرة الأولى التي ترتفع فيها الأصوات في المنطقة العربية مُنادية بالإعتراف بوجود عُنف في داخل الأسرة ويُفترض وُجود مؤسَّسات حكومية صالحة يستطيع الفرد التوجه إليها للحماية والعدالة وكذلك وجود أنظمة قانونية كافية للتصدي لحالات العنف الأسري داعياً لإنشاء دور إيواء للنساء المعنّفات ولوضع تعريف واضح للعنف الأسري... وقد استمر العمل بهذا المشروع لمدة ثلاث سنوات وكان نواة للمجلس الوطني لحماية الأسرة.

وكان من أهم الدراسات التوعوية التي قام الفريق بإعدادها ورشة عمل (التقنيات الحديثة في جمع الأدلة للجرائم الجنسية) بالتعاون مع وزارة الصحة حيث أن الأدلة المادية في الجرائم الجنسية تُسهم في كشف الحقائق وحماية الأسرة من أية اعتداءات قد تقع عليها. وحيث أن التعامُل مع قضايا العُنف الأسري لها علاقة بمؤسسات متعددة (ولا يُمكن إغفال دور وزارة الصحة وكذلك التنمية الإجتماعية والأمن العام بالإضافة إلى شراكتها مع القطاع التطوعي فإن ذلك يُسهم في خلق نهج مُشترك مؤسّسي يُؤدي إلى التقليل من الإساءة للأسرة، بالإضافة إلى تبادُل المعلومات وضمان سريّتها بين المؤسسات المختلفة، ووضع دليل إجرائي للعاملين في القطاع الصحّي حول التعامُل مع ضحايا الإساءة والعمل على تأهيلهم.

وقد استخدمت الطرق الحديثة للمُعالجة منها العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية وخاصة لمرتكب الإساءة لأول مرّة في الأسرة لأنك عندما تعاقبه لا تعاقبه لوحده بل أنك تعاقب الأسرة بكاملها لأنه بالعادة يكون الأخ الأكبر أو الأب.... المُعيل للأسرة والذي يزودها بحاجاتها.

... هو أخطأ ويجب أن يُعاقب على خطئه لكن ليس بالسجن بل بالعقوبات الإجتماعية كتنظيف الشوارع/ المستشفيات، خدمة كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة، وفي النهاية ينام مع العائلة بعيداً عن السجن كي لا يتعلم أنماطاً جديدة من العنف.

وكذلك تصوير إفادات الأطفال الذين تعرضوا لإساءة جنسية بالفيديو Video Link لإبعاد الآثار النفسية عن الطفل حين يسرد قصة الإعتداء عليه عدة مرات أمام الشرطة والمدعي العام والقاضي وكلما تأجلت القضية.

رئاسة الجمعية الأردنية لمكافحة الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر

الإتجار بالبشر هو شكل جديد من أشكال العبودية وإنتهاك لمبادىء كرامة حقوق الإنسان وتصنفه الأمم المتحدة كثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والإتجار بالمخدرات، ويمثل انتهاكاً لكافة الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية.

من خلال تواجد القاضي تغريد حكمت في واشنطن التقت مع بعض الأساتذة من جامعة Seton Hall ودعتهم إلى زيارتها في المحكمة الجنائية الدولية في أروشا / كلمنجارو وقرروا عمل برنامج لطلبة كليات الحقوق في العالم سنة ٢٠٠٧ لمدة أربعة أسابيع، كل سنة في جزيرة زنجبار على المحيط الهندي ولأن جزيرة زنجبار كانت مشهورة بتجارة الرقيق كان عنوان المناقشات كشبكة قانونية Modern day Slavory and Human Trafficking واستضافوا جهابذة القانون في العالم منهم دولة الدكتور عون الخصاونة (رئيس الوزراء الأسبق) وأستاذ اللغة العربية الدكتور صلاح جرار وكانت القاضية تغريد محاضراً رئيسياً.

وأشكال العبودية الحديثة هي عاملات المنازل، وبعض النساء اللواتي يُجبرن على العمل في النوادي الليلية، وبيع الأعضاء البشرية، وعمالة الأطفال، وزواج القاصرات.

ولمكافحة هذه الظاهرة فإن أول ركيزة هو التشريع ودعم الإطار القانوني ليكون أداة فعالة في مواجهة الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر، كذلك لا بد من اتخاذ خطوات تنفيذية فعالة وموسعة لمواجهة هذه الجرائم وتوعية الجهات المعنية في الدولة سواء على مستوى المحاكم أو الأجهزة الأمنية والنيابات العامة وبشكل خاص الشباب.

والأردن حافظ على تصنيفه بالتقرير الدولي الصادر عن الخارجية الأمريكية

حول مكافحة الإتجار بالبشر في المرتبة الثانية على مدار ثلاث سنوات متتالية بالنسبة للدول التي تبذل جهوداً واضحة في مكافحة هذه الجريمة.

وتضيف القاضي تغريد أن دور الإعلام باعتباره السلطة الرابعة يكاد يفوق غيره بقدرته على التأثير والتغيير بالكتابة الأكثر تأثيراً لما تحدثه من صدى على مستوى الرأي العام ودور الإعلاميين كبير في مواجهة آفة الاتجار بالبشر ومواجهتها بالتوعية بالجريمة وتحديد ملامحها، ووضع الحلول لها وعدم الإكتفاء بالنقل والسرد لما تمثله هذه الجريمة من ابعاد خطيرة تؤثر سلباً في قيم وثوابت نحن معنيون بالمحافظة عليها.

وتدعو القاضي حكمت الإعلاميين للدخول بشراكة فاعلة.

الأميرة بسمة ترعى إشهار جمعية مكافحة الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر[1]

عمان – ريحان الروابدة

قالت سمو الأميرة بسمة بنت طلال إن الإتجار بالبشر يعد خطراً عالمياً، وأحد أكبر مصادر إنتهاك حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر التي تتفاقم حدتها وحجمها سنوياً.

وأضافت سموها خلال رعايتها حفل الإعلان عن إشهار الجمعية الأردنية لمكافحة الاشكال الحديثة للعبودية ومنع الإتجار بالبشر، أن الإتجار بالبشر بات يفرض تحديات جسام على القطاعات العامة والخاصة ولا يمكن مواجهتها إلا بنطاق شمولي وتكاملي وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً فيه، بدءاً من وقاية وتوعية المجتمعات من خطورة هذه الجريمة ومروراً بحماية ومساعدة الضحايا وانتهاء بالمساعدة أثناء الملاحقة القضائية والعودة الطوعية وإعادة إندماج

(١) جريدة الرأي/ العدد ١٥٩٣١ – ٢٠١٤/٦/١٨/ ص١٢

الضحايا بالمجتمعات تمشياً مع ما نادت به البروتوكولات والإتفاقيات الدولية.

وأشارت سموها إلى أهمية بناء تحالفات عربية مع دول الجوار لما لهذه التحالفات من فوائد جمة في إجراءات المنع والحماية والمساعدة القضائية لبلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان المقصد والإنطلاق منها لبناء تحالفات دولية للإستفادة من التجارب الناجحة.

وأشارت رئيسة الجمعية الأردنية لمكافحة الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر العين القاضي تغريد حكمت إلى أهمية تكامل العمل بين جميع الجهات التي تعمل في هذا المجال والجهات الداعمة والمساندة مثل الإعلام من أجل مكافحة هذه الظاهرة والحد منها، لافتة إلى أن اللاجئين السوريين وعاملات المنازل الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

وبينت حكمت خشيتها من ازدياد نسبة الإتجار بالبشر في الأردن وتراجع مرتبته وفق التقارير الدولية خصوصاً مع لجوء أعداد كبيرة من اللاجئين إلى المنطقة.

وتهدف الجمعية إلى مكافحة الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر بصوره المتعددة واتخاذ الإجراءات القانونية للقضاء على هذه الظاهرة.

كما تهدف إلى ترسيخ الوعي العام في المجتمع بجرائم الإتجار بالبشر وأشكاله المتعددة واقتراح السياسات ووضع خطط العمل الوطنية وتفعيل القوانين الخاصة بمعالجة اشكال العبودية والإتجار بالبشر وإنشاء دار خاصة لإيواء الضحايا.

وتعمل الجمعية على إنشاء قاعدة معلومات لتقييم محاور هذه الظاهرة وتطوير سياسات تدريبية للمؤسسة وإعداد برامج تدريبية وورشات عمل تركز على الخبرات المتطورة والمستجدات العالمية على كافة الأصعدة، وستقوم بعقد مؤتمرات ومبادرات واتخاذ الترتيبات اللازمة مع دول الجوار والتعاون مع الجهات المختصة الرسمية العاملة في نفس المجال.

تدريب محامين عرب للمُرافعة أمام المحكمة الجنائية الدولية:

من خلال تقييم للقضايا التي رُفعت أمام المحكمة الجنائية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني تبيّن أن معظمها رُدّت شكلا.

فتم الإتفاق بين ممثلي ست دول الأردن ولبنان والمغرب والكويت والإمارات والبحرين.

وطُلب من القاضي حكمت الإشراف على البرنامج وبدعم من الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب الأستاذ المحامي دوخي محمد الحصبان من الكويت، وعُقد الاجتماع الأول في لبنان عام ٢٠١٥ وفي حفل إشهارهذا المشروع كرّم الأمين العام المساعد لإتحاد المحامين العرب القاضي حكمت بدرع الإتحاد تقديراً لجهودها القيمة في مبادرة تدريب المحامين العرب لدعم دعوى دولة فلسطين ضد الكيان الصهيوني.

تكريم مجموعة السلام بين الأديان:

في شهر أكتوبر ٢٠١٥ تم تكريم القاضي حكمت بتعيينها مستشاراً قانونياً دولياً لمنظمة السلام بين الأديان (Heavenly World Peace Light Peace HWPL) Advisory Council to accomblish worldwide cessation of war and to leave peace as leagacy for the future generations

الباب السابع

المحاضرات والندوات والمؤتمرات

- المحاضرات في هارفارد ٢٠٠٨:

١. أخلاقيات القضاء Judicial Ethics ٢٠٠٦

٢. علاقة الدساتير الوطنية بالقانون الدولي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

- في وست بوينت/ نيويورك West point Military Academy

١. الإسلام وقواعد القانون Islam and the Rule of Law ٢٠١٢

٢. عدالة النوع الدولية International gender Justice

- المحاضرات في جامعة تورنتو العدالة الإنتقالية Transilional Justice ٢٠١٣

- محاضرات Seton Hall University

العدالة الإنتقالية في الربيع العربي

في حفل تكريم لها في جامعة تورنتو/ كندا قدمت خطابا بموضوع العدالة الإنتقالية في الربيع العربي وقدمت مقارنة بين الوضع في الأردن والوضع في سوريا والإنتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطي في الأردن بالنقاش والحوار بدون استخدام العنف لأن العنف يولد عنفاً.

العدالة الانتقالية

هي فلسفة هدفها معالجة الانتهاكات الجسيمة لمساعدة الشعوب للانتقال بشكل سلمي دون استخدام العنف، لا تقوم على الثأر والإنتقام، الهدف منها

الوصول إلى حل وسط بين القيادات والشعوب في محاولة لمراجعة ما تم من انتهاكات للخروج الإستراتيجي لإعادة بناء وطن المستقبل الذي يتسع للجميع، قوامه احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تهدف إلى بلوغ العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي للمجتمعات والشعوب من الحرب إلى السلام.. من الشمولية إلى الديمقراطية. كيف نتمكن من الإنتقال من عالم يسوده قانون القوة إلى عالم تسوده قوة القانون في منطقة الربيع العربي.

يفرض ذلك على الدول التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترات الصراع العنيف أو الحكم الإستبدادي بطرق تضمن العدالة بأنواعها الجنائية، الإجتماعية، الإقتصادية وحتى السياسية، بالإضافة إلى المصالحة وجبر الضرر لتعزيز العدالة الانتقالية.

وأنا كقاضٍ سابق أعتقد بأن السياسة القضائية مسؤولة عن المحاسبة عن جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة للإنتقال بشكل سلمي دون استخدام العنف.

يدخل ضمنها أوضمن إطارها قضايا المصالحة الوطنية والتي كان معظم أسبابها اعتقاد المسؤولين الفاسدين بأنهم يملكون حصانة وبالتالي لن يحاسبهم أحد.

لذا علينا أن نسعى جميعاً للبناء للمستقبل والمطالبة بإرساء دعائم ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الحصانة ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان من وجهة نظر شاملة لا جزئية. ويجب أن يعلم الجميع أن من يرتكب جريمة أو إساءة أو فساد مهما كان وابن من كان ومهما كان مركزه أو وظيفته ومهما طال الزمن سيحاسب وسيخضع للمحاكمة.

تقوم العدالة الإنتقالية على أربع مناهج:

١. المحاكم الجنائية الدولية لا تتدخل إلا إذا قَصّرت المحاكم الوطنية بأداء واجبها.

٢. لجان الحقيقة: والفضل فيها يعود إلى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ونُشطاء حقوق الإنسان.

٣. تعويض الضحايا وجبر الضرر المادي والمعنوي.

٤. الإصلاح المؤسّسي (الهيكلة لتفادي وقوع انهيار حضاري).

العدالة نوعان.. عدالة السماء وعدالة الأرض

الأولى مُطلقة ولا حدود لها والثانية نسبية وعُرضة للخطأ والصواب، القاضي هويد العدالة السماوية على وجه الأرض. في حالة انتهاك الاتفاقيات الدولية لا بد من الرجوع إلى القضاء.

أهم الحقوق الأساسية للإنسان كرّسته الشرائع الدولية في وثائق أممية أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاتها.
- إتفاقية مُناهضة التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية.
- إتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إذن العدالة واللّجوء إلى القضاء مخرج استراتيجي

وفيما يتعلق بالنوع الإجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نرى تحدياً يتمثل في التحقّق من أن إجراءات العدالة الإنتقالية لا تؤدي إلى ترسيخ الإنتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي كما أن المركز الدولي للعدالة الإنتقالية يعمل مع المنظمات والمجموعات النسائية في شتّى أنحاء العالم لبناء قدراتهن على المشاركة

في المناقشات الدائرة حول العدالة الإنتقالية والنوع الإجتماعي، وخاصة مُعاناة النساء من الضرب الوحشي أثناء التحقيق والإيذاء الجنسي الذي قاسينه على أيدي الشرطة وحراس السجون والقمع الذي واجهنه بعد الإفراج عنهن بإدراجهن على قائمة سوداء تحرمهن من فرص العمل والتعليم وفرض قيود إدارية.

وبعد عقود من الصمت أصبحت هؤلاء النساء قادرات على التحدث علناً عن تلك الانتهاكات.

قضايا السجينات الفلسطينيات وضحايا العنف والتعذيب التي تُقترف خارج إطار القانون، الكثير من الأطراف كالجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الفلسطينية مطالبين بإيقاف عمليات القتل والسجن.

قضية الفنانة حبيبة / مصر

الفنانة حبيبة اتُهمت بقتل زوجها وتحت التعذيب اعترفت بالجريمة وحُكمت بعقوبة السجن لمدة عشر سنوات.

وبعد خمس سنوات تم اكتشاف القاتل الحقيقي.... رئيس هيئة الدفاع عن المتهمة طالب بتعويض مليون جنيه لموكلته مستنداً إلى عدة نقاط بشأن أحقيتها بالتعويض منها مخالفة الضابط (ي. ع) لمقتضيات وظيفته وهي المحافظة على الأرواح وإنفاذ القانون.. وكان واجباً عليه إجراء التحريات اللازمة للقبض على الجُناة وتقديمهم للعدالة. إلا أن تقصيره في مهام وظيفته ومخالفته لقانون الشرطة وارتكابه جريمة شنيعة بتعذيب المجني عليها حتى اعترفت بجريمة لم تركتبها.

وأشار رئيس هيئة الدفاع عن ضياع مستقبلها المهني وعدم التعاون معها حتى بعد الافراج عنها وظهور براءتها وسوء حالتها الصحية داخل السجن بسبب سوء التغذية، وما تكبدته من مصاريف للمحامي بالإضافة الى ما فاتها من كسب وخسارة نتيجة سجنها بجريمة لم ترتكبها.

وقد عمل برنامج العدالة الإنتقالية والنوع الإجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تنمية قدرات مجموعات البرنامج عن حقوق المرأة في المنطقة للمشاركة في مناقشات العدالة والنوع الإجتماعي والتي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان.

العدالة الإنتقالية محط أنظار واهتمام الحُكام أكثر من الشعوب، فإذا نظرنا إلى الشرق الأوسط في الربيع العربي صاحب الإرث الكبير من النزاعات في العالم والصبغة الدكتاتورية لغالبية حكام المنطقة. فالعدالة مخرج استراتيجي للحكام العرب، والأفضل لهم ولشعوب الشرق الأوسط فتح الملفات ومناقشتها وإنهائها بشكل مرضٍ على المستوى الداخلي بعقد لجان حقيقية داخلية ومصالحات وطنية وإجراء محاكمات داخل الوطن أفضل من الوصول إلى المحاكم الجنائية الدولية.

في هذا السياق تعُتبر جهود وتوجيهات القيادة الهاشمية الموصولة في دفع عملية الإصلاح ومحاربة الفساد ومحاولة تحسين مستوى المعيشة دفاعاً عن أمن هذا البلد ومقدراته والتأسيس لمرحلة جديدة من تاريخ الأردن بإطلاق منهج جديد ووضع قواعد واضحة بالتعديلات الدستورية وإنشاء المحكمة الدستورية وتأسيس لجان متخصُصة تضم كافة أطياف المجتمع مبني على أسس العدالة وتكافؤ الفرص وتوزيع مكتسبات الوطن، والتنمية لجميع المناطق باختيار الطريق إلى المستقبل بالحجة والاقناع والحوار لمجابهة التحديات الخارجية ،وبناء أردن عربي ديمقراطي يُواكب تطورات العصر بالتعامل مع الماضي وابتداء حركة التغيير اعتماداً على تطبيق العدالة الانتقالية. وهي جهود مقدرة عالياً...

لا تعُتبر القوانين الأردنية مميزة بشكل علني فالنساء تعامل بشكل غير متساوٍ في عدد من القوانين ويمكن أن نجد لغة تمييزيه بين الجنسين في الأحكام التي تنظم الحقوق الإقتصادية مثل التقاعد والضمان الإجتماعي بالإضافة للقوانين التي تحكُم العائلة، فلا تعطى النساء الأردنيات نفس الحقوق في الطلاق وحضانة الأطفال.

على سبيل المثال يتعامل المركز الوطني لحقوق الإنسان مع قضايا التمييز بين الجنسين من خلال وحدة الشكاوي التابعة له، ولكنه لا يملك القدرة القانونية لتقديم مثل هذه القضايا للمحاكم.

على الرغم من التحديات التي تواجه حقوق النساء اتخذت الحكومة الأردنية خطوات لتحديث القوانين بشكل يتماشى مع المعايير الدولية، فقد صدرت تعديلات أعطت للأردنيات الحق بأن يكنّ مُدعيات ومُدّعى عليهن في المحاكم الأردنية أو أمام الشرطة والمدعي العام والمحاكم الإدراية كشاهدات.

في المحاكم الشرعية شهادة امرأتان بشهادة رجل واحد، وتردع المعايير والتقاليد الإجتماعية في بعض الأحيان المرأة من طلب العدالة من المحاكم على أساس أنها تعصي عائلتها.

وحتى ننتقل من مجتمع يسوده قانون القوة إلى مجتمع تسوده قوة القانون ونتجاوز ما يسمّى بالربيع العربي بعدالة يجب:

١. تعديل قانون الجنسية وقانون الإقامة لضمان حقوق متساوية للنساء والرجال.

٢. يجب أن تُوسّع منظمات المجتمع المدني والحكومة المساعدة القانونية وبرامج التعليم لتشجيع القيم الإجتماعية التي ترفض التمييز والعنف ضد النساء.

٣. يجب أن يُراجع البرلمان البنود التمييزية ويُبطلها في القوانين الجنائية والعقوبات لضمان وصول النساء إلى العدالة.

٤. إزالة جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأن يتم إتخاذ الخطوات لتطبيقها محلياً.

تنص المادة (٦) من الدستور الأردني، الأردنيون أمام القانون سَواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

وفيما يتعلق بالنوع الإجتماعي والعدالة الإنتقالية

فالمساواة هي الركن الأساسي لدولة القانون والقاعدة التي تنطلق منها قيم ومبادىء وحقوق الإنسان، وهي مفتاح البناء الديمقراطي السليم وأساس المواطنة كما أنها الضمانة الحقيقية للحقوق والواجبات والإستقرار والأمن، لذلك فإن الإخلال بمبدأ المساواة يُعتبر هدماً لدولة الديمقراطية التي تصون وتحترم كرامة وحقوق كل مواطنيها.

وعليه يُعتبر مبدأ المساواة أمام القانون من المبادىء الدستورية التي تمثل حجر زاوية في البناء القانوني لأي دولة حديثة ويشمل المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون.

وتَعتبر بعض الأوساط الأردنية أن الإعتراف بالمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس مسألة مفروغ منها، ويحاول المعارضون ايراد نَص صريح يضمن المساواة ويَحظر التمييز والإبقاء على النصوص الحالية دون تطوير متذرّعين بشتّى الذرائع.

وعلماً أن هذا المطلب ليس بدعة أو اختراع جديد تطرحه الحركة النسائية الأردنية والمجتمع المدني حتى في دساتير المنطقة المجاورة.

باعتقادي كان على اللجنة المكلفة بتعديل القانون أن تُضيف إما كلمة الجنس أو الأردنيون نساءً ورجالاً سواءٌ أمام القانون.

أما محاضرة القاضي تغريد في هارفارد ٢٠٠٨ فكان موضوع اللقاء (علاقة الدساتير الوطنية بالقانون الدولي).

تقول حكمت كنا ثلاثة محاضرين رئيسيين:

وزير العدل الكندي السابق تحدث عن الدستور الأمريكي والبرفسور نوح فيلدمان (يهودي أستاذ في جامعة هارفارد كلية الحقوق). مكتوب في سيرته الذاتية أنه شارك في إعداد مسودة الدستور العراقي، وتحدث عن الدستور العراقي.

وكان عليها أن تتحدث عن دستور من دساتير المنطقة العربية الذي يمثل خطابات الكراهية والإنقسامات الإثنية والعرقية وحقوق الانسان، فوجدت أن الدستور اللبناني يمثل كل هذه الإتجاهات، في لبنان ١٨ فئة إثنية وعرقية، وعندما تم تأسيس الدستور اللبناني أثناء الحكم الفرنسي سنة ١٩٢٣ تم توزيع السلطة بين المسيحيين والمسلمين، وأعطي المسيحيون نسبة أكبر.

هذه التقسيمة أدتّ للحرب الأهلية لأن المسلمين يتكاثرون بدون ضوابط وحساب والمسيحيين ينجبون ولداً أو إثنين فقط، ويهاجرون وقد أدى هذا إلى خلل في التوازن.

وجاءت اتفاقية الطائف وعَدّلت النسبة وجعلتها متساوية... إستمرت خطابات الكراهية بين النخبة في لبنان والتي لا زالت مستمرة، لم يتوصلوا حتى الآن لانتخاب الرئيس، وكان مقتل رفيق الحريري (رئيس الوزراء الأسبق) وتشكيل المحكمة الجنائية اللبنانية ذات الطابع الدولي عام ٢٠٠٧.

وقد أجرت القاضية حكمت مقارنة بين محكمة الحريري الدولية ومحكمة رواندا ..... محكمة رواندا فيها (Genocide Crimes) إبادات جماعية وجرائم ضد الإنسانية وضحايا حوالي مليون خلال ١٠٠ يوم.. أما محكمة الحريري فقد تشكلت بسبب اغتيال شخص واحد و١٧ قتلى وجرحى.

للعلم هذا انتقاد لمجلس الأمن... تقول حكمت وأنا قاضٍ تابع لمجلس الأمن والمفروض أن لا أنتقده وأعطيه تبريراً، قلت في حال إنتهاك الأمن والسلم الدوليين يحق لمجلس الأمن استناداً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقف هذه الإنتهاكات بأي طريقة كانت... حتى ولو بإستخدام القوة، والزمن كفيل بأن يثبت لنا إذا كان تأسيس هذه المحكمة سيؤدي إلى وقف النزاع والخلافات في لبنان أم أنه سيزيدها تعقيداً.

وعندما انتهت من الحديث وقف أحد الحاضرين ووجه لها سؤالاً.

السؤال (ما وجهة نظرك في خطابات الكراهية بين إيران وإسرائيل.... بين فتح وحماس... بين النخبة في لبنان...؟؟ وما وجهة نظرك فيما يحدث حالياً في العالم في العراق – أفغانستان – الصومال – دارفور – ؟

أخذت تخاطب نفسها قبل أن تجيب...(السؤال كبيرومعقد) السؤال سياسي بامتيازوأنا قاضٍ يجب أن أكون بعيدة عن السياسة... (والجمهور يحدق بها) ولكن يجب أن تجيب بحيث لا يشعر الذي سأل أنه أحرجها... وأن تجيب على السؤال بدون أن تخلق مجالاً للنقاش والجدال فقالت له: بكل هدوء بالرغم مما كان يعتريها من ضغط داخلي.

أولاً: يجب أن نضبط أنفسنا في خطابات الكراهية لأن العنف اللفظي يؤدي إلى العنف الجسدي... ويجب أن نؤمن جميعاً بأن السلام هو الحل الوحيد لكل المشاكل والنزاعات والحروب ويجب أن نضع جميع آلامنا وعواطفنا وراء ظهورنا، ونفكر في مستقبل أطفالنا لأنه لا يمكن الشفاء بدون سلام. ولا سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون.

وقد فوجيء الجمهور بإجابتها، ووقفت عميدة كلية الحقوق في هارفارد وشكرتها، قائلة أن القاضي حكمت أعطت اللقاء طعماً من نوع خاص بإجابتها، وخصصوا لها

صفحة في هارفارد جورنال لتنشر فيها أي شيء يتعلق بالقانون الدولي.

وفي سنة ٢٠١٠ بدعوة من البرلمانيين العرب عقد مؤتمر في مدينة دمشق، وكانت آخر زيارة لها لدمشق، والدعوة كانت من سعادة العين الدكتورة نوال الفاعوري قدمت فيها ورقة عن آلية توثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

محاضرات للقاضية حكمت في الأكاديمية العسكرية في نيويورك

(West Point Military Academy)

في ٦ ابريل ٢٠١١ كانت متحدثا رئيسياً بموضوع عدالة النوع دولياً

(International Gender Justice)

كما دعيت القاضي حكمت إلى نيويورك لإلقاء كلمة في الأكاديمية العسكرية West Point وهي (أعلى مؤسسة عسكرية في العالم). في شهر أيار ٢٠١٢

كان موضوع اللقاء Islam and Rule of Law الإسلام وقواعد القانون وذلك أنه بعد الإنتخابات في تونس ومصر وفوز الإسلاميين عام ٢٠١٢ شعر الأمريكان بالخوف من الإسلام والإسلاميين. (Islamo Fobia).

وكيف سيتعامل هؤلاء الإسلاميون مع الأقليات المسيحية في بلادهم.

حاولت القاضية حكمت أن تخبرهم عن الروح الحقيقية للاسلام فقالت:-

إننا كمسلمين نؤمن بأن جميع الأديان جاءت من الله سبحانه وتعالى وكل الأديان مكملة لبعضها البعض، ولذلك يقال أن المسيحية هي المحبة والتسامح، والإسلام هو العدالة والسلام لذلك كل الأديان مكملة لبعضها، وفي هذه الأيام العصيبة أيام الربيع العربي البارد يجب أن ننسى موضوع الإختلاف بالأديان لأننا لا نريد

حروباً إثنية، وأنتم أيتّها الدول الكبرى الولايات المتحدة والإتحاد الاوربي يجب أن تساعدونا لتجاوز أزمة الربيع العربي وجميع الصعوبات قبل أن يفوت الأوان لأننا جميعاً نعيش على كوكب واحد، وفي مركب واحد إذا غرق سنغرق جميعاً مثل الأزمة الإقتصادية.

ويجب أن نسعى جميعاً إلى الوئام بين الأديان نتعاون ونتحد لاجتياز الصعوبات والأيديولوجيات بمحاربتها بالايديولوجية والفكر لا بالسلاح.

شرط توفر الإرادة والإدراك العميق للخطر للقضاء على أصحابها بما يضمن سلامة الإنسانية بين مختلف الاديان. فلنعظم الجوامع لا الفوارق.

ومضت الأيام... من الذي يحارب الآن في سوريا والعراق؟.. الأوروبيون الذين يتم استدراجهم للحرب عن طريق الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي... هؤلاء تعوّدوا على القتل وقطع الرؤوس فإذا عادوا إلى بلادهم كيف ستتمكّن دولهم من ضبط تصرفاتهم؟.

دراسة تحليلية للأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني نشرت في جريدة الرأي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٠

وكتبت حكمت عن الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني

في سابقة نادرة في سلوك الملوك والقادة في مخاطبة شعوبهم مباشرة والتواصل معهم بالكلمة المكتوبة على شكل رسائل أصدر جلالته الأوراق النقاشية الأربعة إلى أبناء شعبه وحملت هذه الأوراق في ثناياها الكثير من المفاهيم والمفردات والقيم والمضامين السياسية والاجتماعية، متضمنة ملامح الرؤية الإصلاحية لجلالته وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك رؤية ثاقبة تدعمها إرادة سياسية جادة وقوية لدى صانع القرار الأول لتعزيز وتعميق النهج الديمقراطي بطرق عملية غير تقليدية التي رسمها جلالته والتي تدفع الأردنيين بقوة إلى البدء في تنفيذها في محاولة للإستجابة والإستفادة من اللحظة التاريخية التي يمرّ بها الأردن والمنطقة العربية لتعزيز وتطوير بناء الدولة لمواجهة المتغيرات المتسارعة التي تجتاح الشعوب العربية في هذه الأيام والرؤية لا تقل أهمية عن الإرادة السياسية.

فالرؤية تقدم وتؤخر والإرادة تعكس الرغبة في إحداث التغيير المنشود وبدون الرؤية لا يمكن إحداث التغير المنشود وبالتالي نبقى نراوح مكاننا ويتعذر قيام نظام ديمقراطي مكتمل الأركان، والمهم هو توقيت طرح الأوراق وهو بدء الحملات الإنتخابية برمتها وليس قانون الإنتخاب لوحده الذي أصبح فيه مكان للقائمة الوطنية وإنشاء المحكمة الدستورية وإنشاء الهيئة المستقلة للإنتخابات لإلغاء سيطرة السلطة التنفيذية وإمكانية التحكم بنتائجها مُسبقاً.

الورقة النقاشية الثانية تضمنت التطرّق إلى قضايا رئيسية تمثل خارطة طريق لبرنامج عمل لدعاة وأنصار الإصلاح والديمقراطية والمتطلعين إلى المستقبل الأفضل وفيها أربعة مبادىء أساسية لا بد من أن تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نصل للبناء الديمقراطي المنشود وترسخ قناعات ثابتة في حياتنا اليومية خلال السنوات القادمة.

وتتجلى في أربعة مبادىء:

١. إحترام الانسان وكرامته.

٢. المواطنة وواجب المساءلة.

٣. نختلف لكن لا نفترق والحوار والتوافق واجب وطني.

٤. جميعنا شركاء في التضحيات لا المكاسب فقط.

ومن الواجب الإلتزام بمبادىء الديمقراطية + حس وطني بالانجاز للتأكد من أننا على الطريق الصحيح لنصل إلى مرحلة جديدة حافلة بالعطاء .. مرحلة التلازم بين الديمقراطية والمواطنة.

الأوراق النقاشية تناولت كافة الهموم للوطن والمواطن وقضاياهم بعيداً عن المساءلة على ثوابت الوطن ومنظومة القيم فيه".

إن الحوار الذي يحقق غاياته وأهدافه ينبغي أن يشارك فيه كل مَن يُؤمن بأن ليس لأحد كان أو جماعة أن يحتكر الحقيقة المطلقة وأن الإيمان بالتنوع والاختلاف يُفضي إلى التوافق المجتمعي في القضايا الأساسية.

وحذرت الأوراق النقاشية من الإنفراد بالرأي أو القرار وسد الآفاق ومنافذ الأمل أمام التوافق لأن ذلك سيؤدي إلى تراجع المسيرة الديمقراطية، وإلى تأسيس لثقافة الإقصاء والتهميش والإستبداد وربما تكريس التطرف والعنف.

وكذلك أن النيابة ليست حصانة وامتيازات فقط وإنما خدمة للناس وتمثيلاً للشُعب وتحملاً للمسؤولية الوطنية، وكذلك الحوار لأنه الطريق المنشود الذي يشارك فيه من يؤمن بأن لا أحد يحتكر الحقيقة المطلقة والإيمان بالتنوع، والإختلاف من أبسط متطلبات وشروط الحوار الديمقراطي.

ويتجلّى في أربعة محاور:

١. إحترام الرأي الآخر المختلف.

٢. المواطنة المسؤولة لبناء مواطنة المشاركة.

٣. التنوع والإختلاف في المجتمع عنصر قوة.

٤. واحترام سيادة القانون.

والأوراق الأربعة تلخص منظومة الحاجة الاصلاحية التي يريدها جلالته وهي أحزاب حاضرة في المذهب السياسي، ومجلس نيابي يُنتخب على أساس حزبي، وحكومات تتشكل من الأغلبية النيابية، ومواطن ينتخب على أساس البرامج، وليس على أساس الاشخاص ونظام يستجيب للتطور مع كل هذه التغيرات.

الخلاصة الملكية هي الوصفة الإصلاحية المثالية لتجذير الديمقراطية في البلاد ولضمان استمراريتها.

وقد أصابت الأوراق النقاشية الملكية حين أكدت وبكل صراحة ووضوح على هذه الرؤيا وشدّدت على أن المواطنة والمشاركة التامة هي شرط تقدم المجتمع ونجاحه في تعزيز الديمقراطية في الحياة العامة، وهي تتجذر بالممارسة المتصلة وبتطور المجتمعات ووعيها وإيمانها بدورها وحقوقها وواجباتها.

الورقة الملكية النقاشية الخامسة:

أتت هذه الورقة بعد تعديلات دستورية أعادت وزارة الدفاع وأناطت بتعيين قائد الجيش ومدير المخابرات بالملك، وهذا يعني من جديد الدخول في مرحلة العدالة الإنتقالية (الإنتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطي) فالديمقراطية ليست مجرد نصوص أو أنظمة أو قوانين إنما هي ممارسة وثقافة.

طالب جلالته مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدور أكبر وإنتاج فكر وأبحاث ومبادرات تكون رديفاً فاعلاً للمؤسسات العامة للمحافظة على استقرار الوطن وصون منجزاته.

حدد جلالته شكل الدولة الحديثة وحدّد الأدوار في الملكية الهاشمية ووضع لها الأسس عبر تحديد الأدوار.

- إعتمدت الورقة على النسيج الإجتماعي لتصحيح مفهوم الوحدة الوطنية.

- من الضروري تماسك الجبهة الداخلية والنسيج الاجتماعي والإحساس بالعدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص.

- بناء ديمقراطية كاملة العناصر والإنتقال إلى الحكومات البرلمانية.

- رسم جلالته ملامح مهمة في مسار الإصلاح السياسي والإقتصادي.

- أشار جلالته إلى أهمية وقيمة النموذج الإصلاحي التطويري المتدرج لأن التسرُّع من غير أساس متين لا يمكن ان يُنتج إصلاحاً ثابتاً.

- أكد جلالته على إنجاز قانون البلديات واللامركزية والأحزاب وحتى الإنتخاب.

- ضرورة تكاتف الجهود على الرغم من الظروف الإقليمية المُحيطة والتحدي الإقتصادي.

- هي مرحلة جديدة للإصلاح المنشود ولكن جلالته يربطها بالأوراق الأربعة السابقة لوضع التصوّرات المستقبلية.

وفي النهاية فإن أهمية هذه الأوراق هي أن ما ورد فيها من رؤية عميقة واستشرافية بالغة الدقة لما يُمكن أن تقدمه الرؤية الثاقبة لقيادة الدولة من

إسهام جلي وتخطيط رائد مخلص يرسم طريق المستقبل بحس تقدمي بالغ التأثير قد يكون الأول من نوعه لدى قيادات الدول المستنيرة. ويقدم طريقة ممهدة صالحة لولوج الأمة في مسيرة المستقبل وهي جديرة بالإهتمام الشديد والدراسة العميقة لاستخلاص كل المعطيات التي تراهن عليها الأوراق الملكية لإعادة صياغة مسألة إدارة الدولة الحديثة ولمسيرتها الجادة لتحقيق مستقبل جديد بالمملكة العزيزة على قلوبنا وقيادتها وشعبها الوفي المتطلع بأمل الى تحقيق افضل التوجهات وترسيخ بُنيان أردننا الغالي.

محاضرة في التنمية السياسية:

وفي شهر آذار سنة ٢٠٠٤ أقام نادي شباب الأردن ندوة حوراية حول التنمية السياسية في الأردن في المركز الثقافي الملكي تحدث فيها وزير التنمية السياسية محمد داودية والقاضي تغريد حكمت والنائب غازي الزبن، أكدّ المتحدثون على أن التنمية السياسية تستهدف بالأساس ما يصطلح عليه باسم الأغلبية الصامتة.

مؤكدين على دور المرأة ودور الشباب والأحزاب في عملية التنمية السياسية، ودعت حكمت إلى مكافحة الصورة السلبية للمرأة واستبدالها بصورة متوازنة تعزز دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية وتعزيز التنسيق بين النساء في مختلف مواقع صنع القرار إعلامياً واقتصادياً وسياسياً، ودعم مشاركتها السياسية من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية والتنفيذية ومواقع صنع القرار.

وأيدت حكمت عملية تخصيص كوتا للمرأة كمرحلة إنتقالية فقط بالرغم من إيمانها الشديد بأن تصل المرأة بقدرتها وكفاءتها، ومنافستها الشريفة ودون مُحاباة ولا مسايرة لأنها ليست أقلية لذلك توافق على ذلك لفترة مؤقتة لأن المرأة الأردنية حصلت على حق الترشيح والإنتخاب سنة ١٩٧٤ ولكنها لم تمارس هذا الجو فعلاً إلا سنة ١٩٨٩ لتعطل الحياة الديمقراطية، والتأثر بالأحداث السياسية ولأسباب مختلفة ما يقارب عشرين عاماً مما أثر سلباً على وصولها للمجلس النيابي.

ورقة عمل:

عقوبة الإعدام:

وفي مؤتمر عقد في المغرب في مقر البرلمان المغربي بمجلسيه يوم الخميس والجمعة تاريخ ٤، ٥ /٢٠١٥/١٢ بشراكة مع منظمة (برلمانيون من أجل التحرك العالمي) (PGA) للمحكمة الجنائية الدولية Parliamenlerians for Globel Action في الدورة الثامنة للجمعية الاستشارية للبرلمانيين من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

والذي تفرّع عنه لقاء شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مبنى البرلمان المغربي ألقت القاضي حكمت كلمة في البرلمان العربي باسم مجلس الأعيان الأردني، وبصفتها قاضٍ دولي سابق في المحكمة الجنائية الدولية/ رواندا، وذلك بمناسبة الإحتفال بمرور ٢٠ عاماً على أسوأ مجزرة في تاريخ البشرية عام ١٩٩٤ في رواندا والتي قارب ضحاياها المليون من البشر خلال مائة يوم.

وفي اللقاء المتعلق بالإعدام تحدثت عن المملكة الأردنية الهاشمية وتوجهات الهاشميين الإنسانية منذ تأسيس الإمارة حيث لم يسجل أي إعدام سياسي، وأن جلالة الملك عبد الله الثاني لم يصادق على أي حكم إعدام منذ عام ٢٠٠٦ (تجميد العقوبة) إيماناً من جلالته والحكومة الأردنية بأن الأنظمة القضائية عبر العالم مهما بلغت من درجات التطور والفاعلية تظل غير منّزهة عن الخطأ القضائي، وعاجزة عن ضمان العدل والإنصاف بشكل مطلق، وقد طرأ وضع جديد في ٢٠١٤ بخصوص قضايا الإرهاب حيث نفذت بعض أحكام الإعدام.

والقضاء الجنائي الدولي يستبعد عقوبة الإعدام من جدول الأحكام التي تقررها المحاكم الدولية مع أنها تنظر في الجرائم الأشد خطورة وهي جرائم الحرب، وجرائم الإبادات الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وأصبحت العديد من الأنظمة القضائية مثل الإتحاد الأوروبي تؤمن بمبادىء أنسنة العقوبة والعقوبات البديلة

للعقوبات السالبة للحرية، والإصلاح والتأهيل وإعادة الإندماج ودعوة الدول التي لم تلغها بعد إلى تجميدها.

الحجة في ذلك:

١. أنها تنتهك الحق في الحياة وهو مقدس وأول الحقوق لكل إنسان.

٢. غير فعّالة وليس لها أي مفعول رادع لأنه لم يثبت قط أن كان لها تأثير على معدل الجريمة.

٣. تتعارض مع المادة الثالثة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامته الشخصية).

٤. غير عادلة تطال في الغالب أقليات عرقية أو دينية أو إثنية في أوساط فقيرة لا تتوفر لديها إمكانيات مادية لتنصيب محام كفء للدفاع عنها.

٥. قاسية وغير إنسانية وحاطّة من الكرامة، فيها تعذيب مزدوج بين فترة الإنتظار الطويلة داخل عنابر الموت وبين تنفيذ العقوبة.

٦. عنيفة تعطي شرعية للعنف من خلال الإنتقام.

٧. غير قابلة للمراجعة وخاصة في حالة الخطأ في الحكم فتؤدي إلى قتل أشخاص أبرياء، وقد يخطىء القضاة (ويقال القُضاة ثلاث قاضٍ في الجنة وقاضيان في النار).

٨. رديف للإنتقام والثأر.

٩. وسيلة قمعية خاصة للمعارضين السياسيين والأقليات.

١٠. جريمة باسم الدولة والعدالة بدم بارد.
علماً بأن المحاكم الدولية لا يوجد فيها إعدام... أعلى حكم مؤبد

وعن حُكم الاعدام

تقول حكمت عندما كانت في محكمة الجنايات الكبرى في عمان شاركت (ولا فخر) بكتابة خمس قرارات إعدام وعندما كانت تكتب القرار ينتابها الكثير من القلق حتى أنها كانت تصحو من النوم مُحاولة التفكير بتفسير قانوني يُبعد حُكم الإعدام لأنها تؤمن بأنه مهما كان القانون جامداً يَندُروُجود نَص لا يحتمل التأويل أو التفسير وأحياناً يكون القانون ميتاً لا يمكن حراكه وهي تقول أن القاضي حي، وتؤمن بأنسنة القوانين.

بالمناسبة تقول حكمت نحن كدولة إسلامية لا يمكن أن نلغي عقوبة الإعدام لأنها ردع، ووقف للثأر"ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب". ولكن نستطيع أن نُخفف من الجرائم التي يُحكم فيها بالإعدام، والأمثلة في الشريعة الإسلامية كثيرة.

وقد أعطى الإسلام لحق الحياة منزلتها السامية

فلا قتال لغير المقاتلين، ولا اعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم... (الأطفال والشيوخ والنساء) والإعتداء على حياة الإنسان من أكبر الآثام.

قال تعالى:

"مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرائيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً" آية (٣٢) من سورة المائدة صدق الله العظيم

المحاضرات التي ألقتها بالجامعات الأردنية:

العنف والقانون الجنائي الدولي

وعن العنف في المجتمعات تقول حكمت:

العنف يولّد عُنفاً وعناداً وأحياناً حقداً ومرارة وإجراماً، ولكنه قد يولد السلام سواء كان ذلك العنف في الفعل أو اللفظ أو الفكر.

أشد أنواع العنف في القانون الدولي الإنساني معاناة المرأة في النزاعات المسلحة أو الإغتصاب.

العنف في ليبيا واليمن وسوريا والعراق والسودان العنف المفرط بحق المتظاهرين جريمة ضد الإنسانية، الأمن الناعم في الأردن في الإعتصامات والمسيرات وتقديم العصائروالمياه للمتظاهرين محسوبة إيجاباً لتجاوز مرحلة الربيع العربي، والإنتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطي بالحواروالنقاش وتشكيل اللجان المستقلة والمحكمة الدستورية والعمليات الإصلاحية بتقديم التشريعات الهامة كالبلديات واللامركزية والأحزاب والهيئة المستقلة للانتخابات وقانون الإنتخاب حالياً بدون استخدام العنف لأن العنف يولد عنفاً.

تقول حكمت:-

إنكم لا تعرفون إلا العنف الأسري والعنف ضد المرأة وجرائم الشرف وعنف الجامعات." لكن من خلال خبرتي في المحاكم الدولية أدركت أن هناك أنواعاً أخرى من العنف مثل:

التعذيب والعقوبات النفسية، الإعدام بإجراءات طويلة، الإعدام التعسفي، الإعدام السياسي، الإبادات الجماعية/ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية... الإتجار بالبشر، إساءة معاملة الخدم والعمال، الزواج بالإكراه، الحرمان من

الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

الفقر، الجوع – غياب سيادة القانون/ تجاهل القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الإعتداء على المدنيين.

إعتداء قوات حفظ السلام الدولية والمدنيين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في عمليات الإتجار بالنساء والأطفال وصغار الفتيات رغم التحذيرات من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. اعتداء قوات حفظ السلام على النساء والأطفال في عدة مواقع وأماكن.

العنف اللّفظي الذي يؤدي إلى العنف الجسدي

لذلك لا بد من المحافظة على أعلى معايير العدالة واحترام حقوق الضحايا والشهود والمتهمين.

المحاكم الدولية تُعد رمزاً للقضاء الإنساني في مواجهة الإنتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والإعتداء على حياته ونفسه وجسمه.

لذلك تدعو القاضي حكمت إلى الإنتقال من عالم يسوده قانون القوة إلى عالم تسوده قوة القانون، وينبغي أن يعلم الجميع أن الذين يرتكبون الأعمال الوحشية وجرائم الحرب والفساد يُحمّلهم المجتمع الدولي المسؤولية في نهاية المطاف مهما كانت المراكز التي يحتلونها ومهما طال الزمن سيقدمون للعدالة وسيتم تطبيق مبادىء المساءلة والمحاسبة على هؤلاء المنتهكين.

العنف الجامعي

محاضرة

في الجامعة الأردنية وفي الأكاديمية الملكية

Kings Academy

العنف الجامعي:

تقول حكمت إن العنف الجامعي يثير في النفس الألم والحسرة لأنه تجاوز على لكافة المعاني الأخلاقية والذي أصبح ظاهرة مقلقة تهدد مستقبل التعليم.

الأسباب على اختلافها وتعددها تصب في بوتقة واحدة هي الفراغ الروحي الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام الطلاب ضعاف الأنفس بإشعال شرارة مشاجرة تمتد إلى خارج الأسواروبوابات الجامعات بصناعة شبابية جامعية ١٠٠٪ لتشرك أناساً لا همّ لهم إلا الإنتصار للعشيرة (فزعة) يدفع ثمنها الأبرياء.

المشكلة أن الطلاب الآخرين يقفون موقفاً سلبياً عندما يرون الإعتداء على مرافق الجامعة وتهشيم زجاجها ومقتنيات الدراسة.. لا يدرون أن الرابح فيها هو الخاسر الأكبروالمتضرر الأول... كل ما جرى لم يجد أسلوباً لردعه سوى العنف من الأمن الجامعي أوقوات الدرك التي تستعين بها جامعاتنا لفض النزاع بسرعة خارج أسوار الجامعة.

تقول حكمت أن إدارة الجامعة يجب أن لا تكتفي بالنظر إلى المشاجرة من نوافذ المكاتب تاركةً الأمن الجامعي... عليها بحكمتها وإدارتها الواعية والحوار البّناء أن تستوعب الموقف وتعيد الأمور إلى نصابها.

هناك حلول جذرية لهذه الإنتهاكات كي تبقى الجامعة مكاناً للتعلم وكسب الأخلاق الحميدة والانتماء للوطن، وإفهام الطلبة بضرورة نبذ العنف بكافة أشكاله، والتأكيد على الإلتزام بالمبادىء العربية الإسلامية التي بني عليها مجتمعنا الأردني، وتدعيم الروابط الإجتماعية والإنسانية، والإلتزام بتغليب لغة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واعتماد التفكير الناقد البناء للتعامل مع القضايا والإلتزام بالمحافظة على الممتلكات العامة، واحترام قيمة الوقت واستغلاله في داخل الجامعة، وعدم تغليب لغة القوة على لغة الحواريين الطلبة بناة المستقبل.

وتؤكد حكمت بأن على أساتذة الجامعة تزويد الطلبة بالقدرة على الإتصال والتعاون والتخطيط والتحليل لكل المسائل ليكونوا فرساناً للتغيير، وأن المواطنة كما قال سيد البلاد هي ما تقدمه للوطن لا ما تنتظره منه.

وتقول القاضي حكمت:-

عندما يتجاوز العنف المجتمعي الحدث العابر، ويصل حاله الأحداث المتكررة في سياق زمني متباعد في الأردن له سمتان:

١. شبابي.

٢. غير منطقي الأسباب.

هنا تولدت الحيرة ليس في البحث عن الدوافع، ولكن البحث عن وسائل المعالجة الفعلية القادرة على مواجهة ما أصبح ظاهرة لا بُد من اجتثاثها من جذورها.

العنف المجتمعي ينمو حين تغيب القيم التربوية... العنف أصبح يَطال المهن ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين، مثل الطواقم الطبية وأصحاب الأجندات الخاصة.

بالعدالة فقط نُكافح العنف وبإرساء دعائم ثقافة المسؤولية.

أبرز الأسباب في استمرارية العنف تغييب الرادع القانوني الصارم الذي لا يقبل حلولاً وسطية تأتي على حساب الحق العام من قبل إدارة الجامعة.

المحاضرات

في جامعة العلوم الإسلامية

وجامعة اليرموك

(العنـف)

تقول حكمت :

تتجلّى ظاهرة العنف بانحسار القيم والروابط والضوابط التقليدية التي كانت تتولى اعتاق التوتر الإجتماعي وبؤر الإحتقان الكثيرة إلى مجتمع سادته بشكل سريع قيم إجتماعية مختلفة تميزت بنوع من الإزدواجية، فهي من جهة يسودها حكم الدولة الحديثة والقائمة على سيادة القانون وتكافؤ الفرص وإدارة الاختلافات والنزاعات على ضوء قواعد متعارف عليها في الدولة الحديثة، وأهم مظاهرها سيادة القانون وتكافؤ الفرص ووجود إدارة للأزمات تتميز بالتقيد بالقانون وبمعايير الكفاءة، وتتمسك بمظاهر العدالة والمساواة أمام القانون وتطبيقاته.

وتؤكد القاضية تغريد بأنه بالرغم من أن المجتمع الأردني موصوف بأنه حداثي من حيث معايير بنى الدولة فيه، ولكن من جهة أخرى فإن البنى الإجتماعية والنفسية لا زالت مشدودة إلى الماضي وممارساته وحلوله.

أمن الانسان وأمن المواطن أولاً

فالإصلاح والتغيير في الأردن بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني قد بدأ ولكن لا نريد أن يُبنى على أنقاض.

١. لإصلاح ضمن ما يُسمى بمكافحة الفساد يكون بمأسسة الهدف لحماية مصالح الوطن ومقدراته، وليس لامتصاص غضب الشارع فقط، ويجب التعامل

بالتحقيقات بسرية حتى لا تؤثر على قناعة القاضي أو المدعي العام من خلال التحقيقات وإبداء الآراء بخصوصها.

٢. إعادة النظر بمعظم القوانين لتحديد الصلاحيات المالية والإدارية للمسؤولين بحيث تؤخذ القرارات بوضوح دون بيروقراطية وخوفاً من الوقوع بشبهة الفساد وبنفس الوقت ليست على إطلاقها.

٣. الوقاية والبناء للمستقبل بإحلال ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الحصانة.

٤. إعطاء الأولويات للقضايا التي مسّت إقتصاد الوطن ثم نتحدث عن الإخلال بالواجب الوظيفي.

٥. تسليط الضوء على الإنجازات المميزة والجوانب الإيجابية.

توجهات جلالة الملك في المرحلة الإنتقالية لمرحلة الربيع العربي بتشكيل لجان الحوار والمسح الإصلاحية الشاملة:

- تغليب لغة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واعتماد التفكير الناقد البناء للتعامل مع القضايا.

- إنشاء المحكمة الدستورية، لجان الحوار الهيئة المستقلة للإنتخابات، قانون الهيئة المستقلة، قانون الأحزاب، البلديات، اللامركزية والإنتخابات حالياً / مع كل هذه الإنجازات لماذا التحدث بصوت منخفض عن الإنجازات الملموسة التي حققها الأردن في العقد الماضي؟ لماذا نحرص على عدم إلقاء الأضواء الكاشفة على هذه المنجزات واشعارنا دائماً بأن المشوار ما زال طويلاً؟

لماذا كل هذه الاحاديث والإتهامات والنسب الصادمة التي نحن ازاءها كأننا لم نجتز بعد منتصف الطريق؟

الحمد لله مجتمعنا لا يزال متماسكاً رغم اختلاف مكوناته... أحياناً نشهد تحريفاً للجهود المبذولة في الإصلاحات، ويتم التركيز على النواقص ونسيان المميزات وتجاهل المكتسبات مما يؤدي إلى إغفال التفكير بكيفية تطبيق هذه الإصلاحات التي يجب أن تركز على تحسين الأوضاع، والنهوض بها وجعل الأمور اكثر تناغماً مع احتياجات المواطن. ولا يبقى الناس تحت رحمة كل من يريد تصفية حسابات.

- وأن لا نصبح غرباء عن بعضنا البعض في وطننا العزيز الأردن.

- ليس بالضرورة أن ننمو في كل لحظة، ولكن الأهم أن نحترم حقوق بعضنا البعض.

- إحترام حقوق الآخرين هو الطريق للوصول إلى العدالة الإنتقالية في الربيع العربي.

خطط وبرامج يتم العمل على تنفيذها وفق برامج زمنية محددة واضحة وصولاً إلى ترسيخ العدالة وسيادة القانون، وباعتقادها أن الأردنيين جميعهم خلف قيادتهم الرشيدة استطاعوا تخطي العراقيل والعثرات، ونجحوا في الإفلات من أبشع المؤامرات والمخططات واللحظات القاسية التي استهدفت وجود الأردن والأردنيين.

- تدعو السيدة حكمت إلى تفعيل الجهاز القضائي، وتسريع التقاضي، وضمان احترام سيادة القانون، والأهم من ذلك عدم التأثير على قناعات القاضي والمدعي العام من خلال ما يُنشر في الصحف والإخباريات عن تفاصيل التحقيقات في مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد والإدعاء العام.

- التحقيقات يجب أن تُعامل بسرية، والتأكيد على دور الخطاب الديني التسامحي في تقرير منظومة الأمن الشامل، والتوعية بمخاطر العُنف على الأفراد والمجتمع.

- قراءة المشهد بعيون الحب والوعي والموضوعية تعطينا المجال لاستذكار المخاطر التي تعصف بالمنطقة، والحذر من تسونامي الفوضى، وبذل الجُهد لصياغة النموذج الأردني في الإصلاح والتنمية، والبناء على ما حققنا من إنجازات.

الملاحق

- ملحق صور

- ملحق وثائق

- مقابلات في الصحافة الأردنية والعربية

ملحق صـور

لقاء مع جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم ٢٠١٢

مع جلالة الملك عبدالله الثاني ٢٠١٣/١٠/٢٥ افتتاح الدوره البرلمانية

جلالة الملك عبدالله الثاني يقلد القاضي حكمت وساماً ٢٥ / ٥ / ٢٠١١

مع جلالة الملكة رانيا

مع جلالة الملكة نور الحسين

لقاء القيادات النسائية مع سمو الأمير الحسن

مع سمو الأميرة بسمة

جلالة الملكة رانيا مع فريق إدارة مشروع حماية الأسرة

مع سمو الأميرة بسمة في حفل إشهار الجمعية الأردنية لمكافحة الأشكال الحديثة للعبودية ٢٠١٤/٦/١٥

القاضي الدولي تغريد حكمت

مع القاضيه روث جنسبرغ / المحكمة الدستورية واشنطن ٢٠٠٧

تكريم من الجامعة العربية ٢٠٠٤ المرأة العربية المتميزة في حفل القضاء والقانون

الأمين العام عمرو موسى يكرم تغريد حكمت

مجلس الأعيان - حلف اليمين ٢٠١٣/١٠/٢٥

West Point 2012 Islam and the Rule of Law

أكاديمية وست بوينت العسكرية / نيويورك

تكريم في الإسكندرية ٢٠٠٥ المؤتمر الدوائي العاشر

في مجلس الأعيان - قاعة الصور

مع القاضيات في رواندا ٢٠٠٥

قاضيات المحكمة الجنائية الدولية - رواندا

مع فرقة الدبكة اللبنانية - مدرسة الزرقاء الثانوية

مع السيدة سوزان مبارك

مع مدير الأمن العام الأسبق ظاهر الفوازفي مشروع حماية الأسرة تدريب الشرطة

West Point Military Academy 2012 Islam and the rule of law

West Point Military Academy

أكاديمية وست بوينت العسكرية / نيويورك

مع رئيس المحكمة الجنائية في رواندا 2004 Eric moss

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب - رواند مدينة أروشا

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب- رواند مدينة أروشا

تكريم القاضي تغريد حكمت Seton Hall 201 0مساعد الأمين العام للأمم المتحدة آدما دينغ

تكريم في واشنطن - المؤسسة الأمريكية للقانون الدوليASIL والجامعة الأمريكية جائزة المرأة المتميزة في القانون الدولي

الأكاديمية العسكرية - عمان في زيارة للمحكمة الجنائية في رواندا

تطوير التشريعات - القاهرة ٢٠٠٤ - برعاية الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق

تكريم إتحاد المحامين العرب للقاضي حكمت في لبنان ٢٠١٥

خطاب القاضي تغريد حكمت في البرلمان المغربي ٢٠١٥

تكريم تغريد ٢٠١٠ Seton Hall University

تكريم تغريد ٢٠١٠ Seton Hall

تغريد حكمت ورفيق دربها زيد الحباشنه

بحيرة مانيارا - تنزانيا وهي مالحة كالبحر الميت

رحلة سفاري في تنزانيا ٢٠٠٩

خارطة مكتوب عليها من وادي الأردن إلى موزامبيق بالقرب من بحيرة مانيارا - تنزانيا

شجرة تزرع على شواطئ البحار في أفريقيا كأنها تقول وداعاً

رحلة سفاري - تنزانيا (قطيع من النعام)

سلحفاه عمرها ١٣٠ سنة في جزيرة بالقرب من زنجبار التي كان يتم نقل العبيد منها إلى أوروبا

لبنان
سوريا
العراق
البحر المتوسط
هضبة الجولان
نهر الأردن
اربد
الرويشد
السلط
الزرقاء
الضفة الغربية
عمان
الازرق
مادبا
البحر الميت
الكرك
فلسطين
المملكة الأردنية الهاشمية
معان
مصر
السعودية
العقبة
١٠٠ كم
محافظة الزرقاء

دول حوض النيل
مصر
السودان
إريتريا
إثيوبيا
الكونغو الديموقراطية
أوغندا
كينيا
رواندا
بورندي
تنزانيا

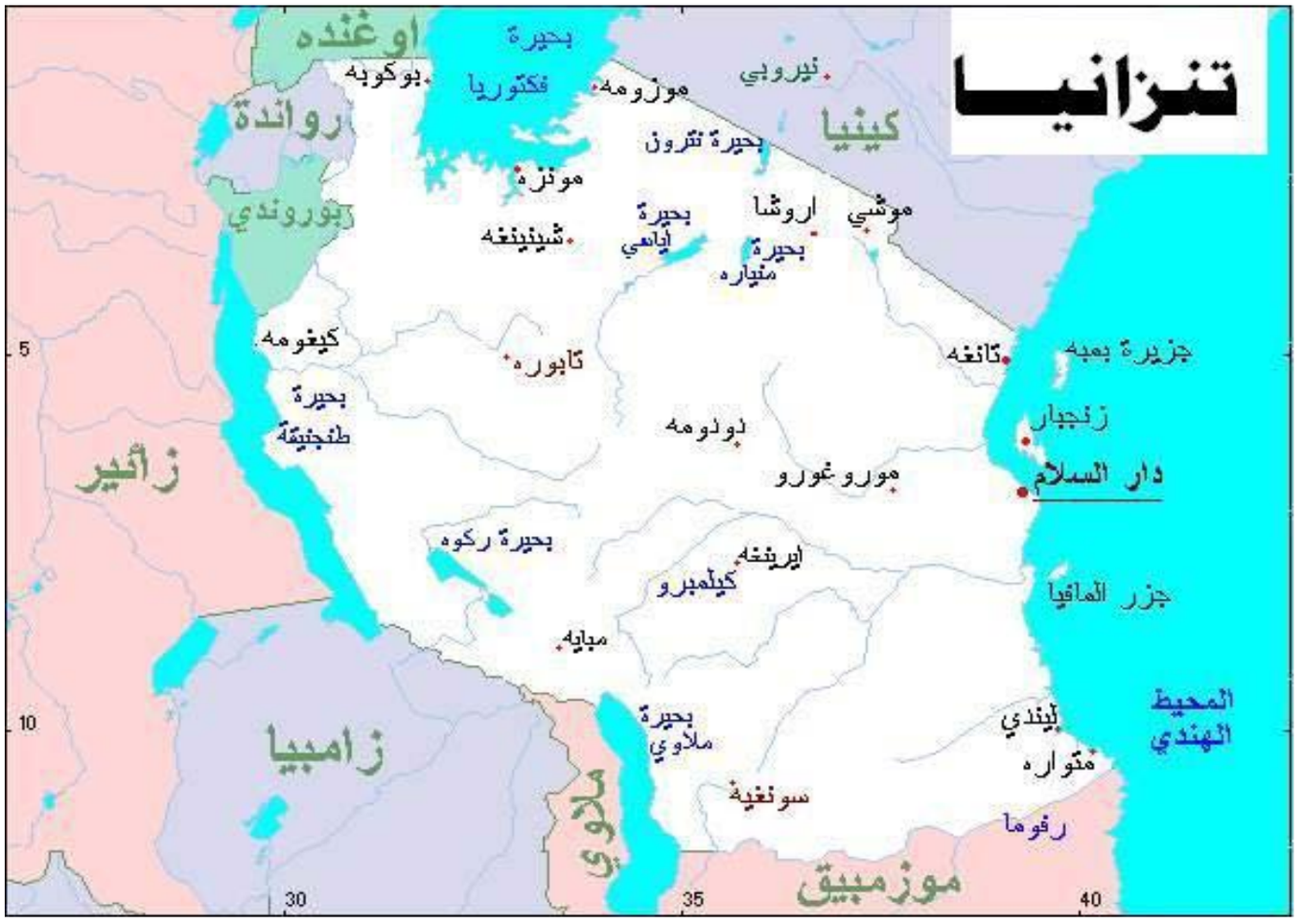

جبل كلمنجارو

ملحق وثائـق

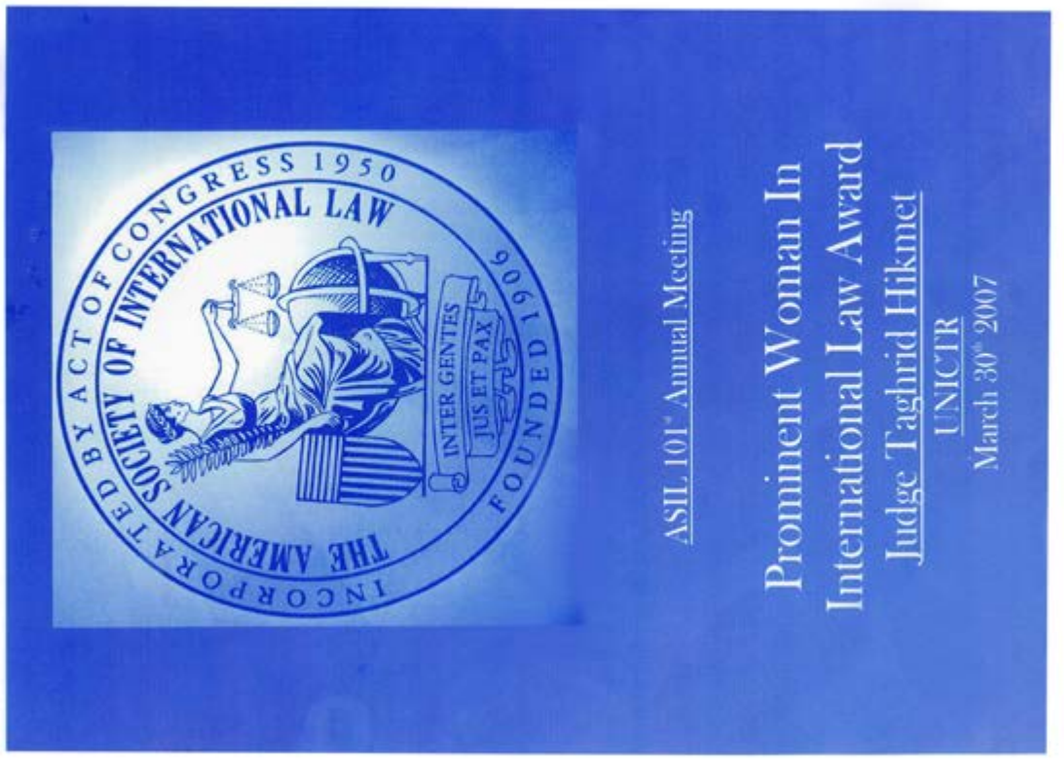

Certificate of Appointment for Peace Advisory Council

Taghreed Hikmet (Senator)

I hereby appoint Senator Taghreed Hikmet as a member of the HWPL Peace Advisory Council to accomplish worldwide cessation of war and to leave peace as a legacy for the future generations.

Oct 30th 2015
HWPL Peace Advocate
Manhee Lee

نحن بنعمة الله عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

تقديراً للصفات الحميدة التي تتحلى بها سعادة السيدة تغريد سطفي حكمت العباسي ولما عرفنا فيها من إخلاص لنا، وولاء لبيتنا الهاشمي، وانتماء للوطن العزيز، ولجهودها المتميزة في مجال القضاء والعمل العام، وبمناسبة احتفالات مملكتنا الزاهرة بمرور خمسة وستين عاما على الاستقلال، فقد أنعمنا عليها بوسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى، وأمرنا بإصدار هذه البراءة من ديواننا الملكي الهاشمي إيذاناً بذلك.

صدر عن قصرنا بعمان الزاهر في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ألف وأربعمائة واثنتين وثلاثين هجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر أيار سنة ألفين وإحدى عشرة ميلادية.

بأمر جلالة مولاي الملك المعظم

رئيس الديوان الملكي الهاشمي

رانيا العبدالله

عطوفة القاضي السيدة تغريد حكمت المحترمة

أبعث إليكِ بأطيب التحيات وصادق المودة والتقدير وبعد،

فيسرني أن أعرب لكِ عن بالغ تقديري وعظيم اعتزازي بما تقومين به من جهود مخلصة، وما تضطلعين به من دور متميز في سبيل إبراز الصورة المشرقة للمرأة العربية والحفاظ على حقوقها ومكتسباتها، ويطيب لي وبمناسبة منحكِ جائزة المرأة العربية المتميزة في حقل القانون أن أبعث لكِ بأطيب التهاني والتبريكات بهذا الفوز الذي يضاف إلى سلسلة الإنجازات الوطنية الأردنية.

وأسأل الله العلي القدير أن يحفظكِ ويوفقكِ ويمتعكِ بدوام الصحة والسعادة والهناء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

رانيا العبدالله

عمان في: ٢ محرم ١٤٢٥ هجرية
الموافق:٢٣ شباط ٢٠٠٤ ميلادية

١٤٩١
١ حزيران ٢٠٠٢

سعادة القاضية تغريد حكمت المحترمة

تحية طيبة وبعد،،

بمزيد من الفخر والاعتزاز تلقيت نبأ انتخابك عضواً في المحكمة الجنائية الدولية في رواندا ، كونك اول امرأة عربية اردنية واول عربي يصل الى هذا الموقع المهم والمتميز.

وانني اذ ابارك لك واهنئك على هذه الثقة لاود ان اؤكد اعتزازي بك شخصياً لما عرفته عنك من خصال طيبة وسجايا حميدة وكفاءة ومقدرة. متمنية لك دائماً النجاح والتوفيق في خدمة بلدنا وابنائنا تحت ظل راية قائد الوطن جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله.

مع أطيب التمنيات،،

بسمة بنت طلال

5/3424 Attn: Mr. Al-Hamad

2003/6/5

رئيس مكتب
الأمين العام

السيدة الفاضلة / تغريد حكمت

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى مقابلتكم والدكتورة عبلة إبراهيم مدير إدارة الأسرة والمرأة والطفولة خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية، وطلب مساندة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية لسيادتكم فى الترشيح لمنصب قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى رونداء أتشرف بالإفادة بأن معالي الأمين العام طلب من السيد السفير يحيى المحمصانى رئيس بعثة الجامعة العربية فى نيويورك إتخاذ اللازم نحو دعم ومساندة هذا الترشيح بما فى ذلك من خلال المجموعة العربية فى نيويورك.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

هشام يوسف
وكيل مكتب الأمين العام

شك 854/101

القصر الملكي عمّان 148 13 1600

تم 10

القاضي تفريد حكمت

عمان

تلقيت بالشكر والتقدير رسالتكم اللطيفه المعبره عن مشاعركم الوطنيه الصادقه والعامره بالحب والايثار كعهدنا بكم الاسره الاردنيه الطيبه الواحده بما تتميز به من تواد وتراحم.

وانني اذ اعرب لكم عن خالص تقديري واعتزازي لما أحطتموني به من اهتمام كبير بالسؤال عن صحتي لا طمئنكم عن حالتي الصحيه متطلعا للقائكم قريبا لاستكشاف مسيرتنا الخيره داعيا الله جلت قدرته ان يكلأكم بعين رعايته وأن يحفظكم ويمتعكم بموفور الصحه والسعاده، انه نعم المولى ونعم النصير

الحسين

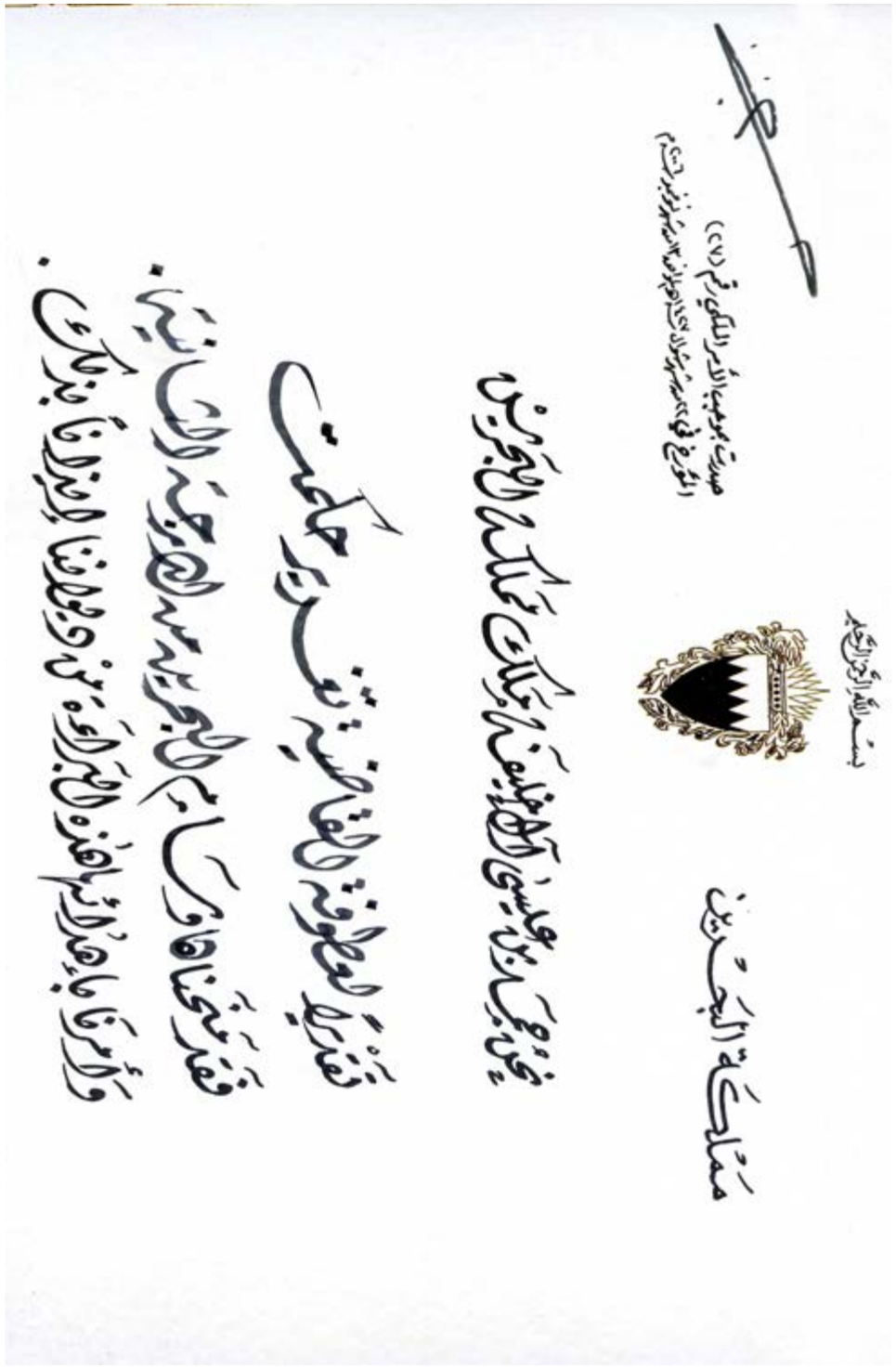

صورة بوجه الأمر الملكي رقم (٧٧)

الموقع في ٢٢ محرم ١٤٠٠هـ الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٧٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مملكة البحرين

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين

نقدر للمعلوفة تلفونيه تقديرها

فقد تسلمنا رسالتكم الكريمة

وأعربنا بهذا لكم عن بالغ شكرنا

FILE N...900 19.07.'03 08:35 ID:MOFA-INTL.ORG.DEPT. FAX:00962 6 5735143 PAGE 1

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية

THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
Ministry of Foreign Affairs

الرقم: غ د ٢/ترشيحات/١٢١٨
التاريخ: ٢٠٠٣/٧/٨

Ref. No.
Date:

معالي نائب رئيس الوزراء وزير العدل

أعلمني سمو المندوب الدائم في نيويورك بكتابه رقم رج (ترشيحات)/١٢٠٢ تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ (المرفق صورة عنه) بفوز مرشحة الأردن القاضي السيدة تغريد حكمت بأغلبية ١٥٢ مائة واثنان وخمسون صوتاً في الانتخابات التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضاة الفرعيين لمحكمة جرائم الحرب في رواندا .

أرجو التلطف بالاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الخارجية
د. مروان المعشر
[signature]

البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE
H. K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS
866 SECOND AVENUE • 4TH FLOOR
NEW YORK, N.Y. 10017

الرقم: ر ج/ترشيحات/١٢٠٢
التاريخ: ٢٠٠٣/٦/٢٦

معالي وزير الخارجية
ادارة الشؤون القانونية
ادارة العلاقات الدولية والمنظمات

لاحقاً لكتابي رقم ر ج/ترشيحات/٨٧١ تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤.

تم بعد ظهر امس ٢٠٠٣/٦/٢٥ اجراء الانتخابات في الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضاة الفرعيين Ad Litem لمحكمة جرائم الحرب في رواندا، حيث تم انتخاب ١٨ قاض فرعي بمن فيهم مرشحة الاردن السيدة تغريد حكمت وقد حصلت السيدة حكمت على ثاني اعلى نتيجة من الاصوات (١٥٢صوتا) وذلك في الجولة الثانية من الانتخابات حيث تم الغاء نتائج الجولة الاولى بعد حصول ٢١ مرشحا على اصوات تتجاوز الاغلبية المطلقة (٩٧ صوتا).

وفيما يلي اسماء المرشحين الذي تم انتخابهم وعدد الاصوات التي حازوا عليها:

١ـ السيدة فلافيا لاتانزي (ايطاليا): ١٥٤ صوتا
٢ـ السيدة تغريد حكمت (الاردن) :١٥٢ صوتا
٣ـ السيد لي خاكويغا موثوغا (كينيا): ١٤٩ صوتا
٤ـ السيدة فلورنس ريتا اراي (الكاميرون): ١٤٥ صوتا
٥ـ السيد كينث ماتشن (المملكة المتحدة): ١٤٥ صوتا
٦ـ السيدة سولومي بالونغي بوسا (اوغندا) ١٤٠ صوتا
٧ـ السيدة كارن هكبورغ (السويد) : ١٤٠ صوتا
٨ـ السيد اميل فرانسيس شورت (غانا) : ١٣٨ صوتا

د. خالد : يكتب تهنئة للقاضي حكمت بذلك [illegible]
[signature]
٦/٣٠

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية
ادارة العلاقات الدولية والمنظمات
التاريخ ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٣
الرقم غ د ٢/ترشيحات/١٢٢٠

٩- السيد تان سري داتو الحاج محمد غزمي داتو الحاج قمر الدين (ماليزيا): ١٣٦صوتا

١٠- السيد فاغن يونسن (الدانمرك): ١٣٤ صوتا

١١- السيد ألبرتوس هنريكوس يونهانس سوارت (هولندا): ١٣١ صوتا

١٢- السيد سيون كي بارك (جمهورية كوريا): ١٢٩ صوتا

١٣- السيد مباراني مامي ريشار راجونسن (مدغشقر): ١٢٧ صوتا

١٤- السيدة آورا إميريتا غيرا دي فيالاس (بنما): ١٢٧ صوتا

١٥- السيد جوزيف إدواردتشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة): ١٢٥ صوتا

١٦- السيد روبرت فريمر (الجمهورية التشيكية):١١٨ صوتا

١٧- السيد أيدين سفا أكاي (تركيا): ١١٥ صوتا

١٨- السيد غبرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو): ١١٠ صوتا

فيما لم ينجح مرشحو بولندا (٩٥ صوتا) وزامبيا (٩٥ صوتا) والكونغو الديمقراطية (٨٦ صوتا) وتشاد(٦١ صوتا) ومولدوفا (٥٠ صوتا).

وبأوافي معاليكم في كتبي اللاحقة بقائمة تتضمن الاتفاقات الثنائية التي عقدتها البعثة مع البعثات الاخرى لتبادل دعم المرشحين وذلك للحصول على تأييد بعثات تلك الدول للمرشحة الاردنية.

وقد تم لجراء اتصال هاتفي من قبل مندوب البعثة مع السيدة حكمت عقب انتهاء الانتخابات لاعلامها بنتيجة فوزها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المندوب الدائم

زيـد بن رعد

م ض / ج ع

محرر

اهداء ووفاء لسعاوة العين

تغريد حكمت

القاضي بالمحكمة الجنائية الدولية

تقديرًا لجهودها القيمة

في مباورة تدريب المحامين العرب

لدعم دعوى دولة فلسطين ضد الكيان الصهيوني المحتل

ووحي محمد الحصبان

الأمين العام المساعد باتحاد المحامين العرب

مقابلات في الصحافة الأردنية والعربية

أول قاضٍ في الأردن

تغريد حكمت

لست متمردة وأسرتي أهم من عملي

على مكتبي ١٢٠ قضية تجارية وأسعى لتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة:

اعتاد الأردنيون أن ينادوا القاضي بلقب "بك" كدليل على الإحترام والتقدير، ولما جرى تعيين السيدة تغريد حكمت الحباشنة أول قاضٍ إمرأة في الأردن، لم يتردد الناس طويلاً، بل سارعوا إلى مناداتها باسم "تغريد بك" لأنها تستحق كرسي القضاء عن جدارة(١).

مجلة "كل الأسرة" التقت في عمان القاضية الأولى واستمعت إلى حكايتها التي انتهت بحمل ميزان العدالة.

• عمان – إنعام كجه جي:

حين دخلت ذات صباح صيفي مشمس دائرة المحامي العام المدني في عمان وسألت عن السيدة القاضية تغريد حكمت الحباشنة، أسرع الساعي يدلها على غرفتها وهو يقول: "هنا غرفة تغريد بك".

(١) مجلة كل الأسرة/ العدد ١٥٣/ ١٨ سبتمبر أيلول ١٩٩٦/ ص٨٠ - ٨٢..

جلسنا نشرب القهوة في مكتبها، فإذا بي أمام سيدة تجيد نسف الحواجز منذ الإبتسامة الأولى، وكأني مع صديقة أعرفها منذ سنين، لها هموم وتطلعات مشابهة لهمومي ولتطلعات كل امرأة عربية من الجيل الذي خاض رهان الجمع بين الزواج والأمومة والعمل.

سألتها: "ما حكاية لقب "بك" الذي ينادونك به"؟

قالت: "أنه لقب كل القضاة في الأردن، لذلك لم يستثنى احد من هذه المجاملة، وقيل لي أن هناك امرأة تولت القضاء أيام العثمانيين وكانت تنادى بهذا اللقب أيضاً".

كيف وصلت الى هذا المنصب؟

تسلمت القضاء بعد لأي، فأنا موظفة ومحامية منذ ثلاثين عاماً، أي أنني لم أقفز إلى كرسي القضاء بشكل مفاجيء.

ما هي الوظائف التي تقلدتها خلال هذه الفترة الطويلة من العمل؟

بدأت حياتي المهنية كمعلمة، وأمضيت في وزارة التربية ١٥ عاماً، إلى أن أحلت على التقاعد في العام ١٩٨٢، ولأنني كنت قد درست المحاماة خلال فترة عملي في التعليم، فقد بدأت بممارسة المحاماة بعد تقاعدي من التعليم ولا أخفي عليك أنني منذ تلك الفترة المبكرة وضعت عيني على كرسي القضاء، وأذكر أن جريدة أخبار الأسبوع أجرت معي مقابلة آنذاك قلت فيها أنني أتمنى أن أكون أول امرأة قاضٍ في بلدي، وفعلاً، بعد ١٤ عاماً، تحقق حلمي.

ما هي خلفيات اختيارك لهذا المنصب؟

نشر في الصحف إعلان يطلب عدداً من القضاة لوزارة العدل، فتقدم ١٢٠ قانونياً بينهم خمس نساء يعملن في المحاماة، وشكلت لجنة لفرز المتقدمين، وجرت لقاءات شخصية معنا، درست خلالها عدة اعتبارات، لكن النتيجة لم تظهر بعد المقابلات بل تأخرت واستمرت المماطلة حوالي السنة، وحدث أن قام ولي عهد الأردن الأمير الحسن بزيارة إلى المجلس القضائي وتساءل عن سبب غياب المرأة الأردنية عن هذا الموقع، الأمر الذي عجل في إعلان تعيينها كقاضية.

والأربع الآخريات؟

الحقيقة أن الأوساط القانونية كانت تتوقع تعيين قاضيتين أو ثلاث، لكن يبدو أن الاختيار حسم لصالح واحدة.

ما هي الإعتبارات التي أخذت في الحسبان لصالح تعيينك؟

لعل أصحاب القرار أرادوا شخصية غير منحازة حزبياً، وغير متطرفة.

وعلى صعيد الاعتبارات المهنية؟

لا شك أن فترة عملي كمحامية كانت خير تهيئة لي لبلوغ هذا المنصب، أن الثمار الحلوة لا تسقط في افواهنا ونحن جلوس، الطموح يريد عملاً وجهداً ومثابرة، وأنا كمحامية، كنت مهتمة بقضايا حقوق الانسان وحقوق المرأة وأعمل من أجل ازالة التمييز ضدها، ومن أبرز ما قمت به في تلك الفترة مسح لجميع القوانين النافذة في الأردن وأسلوب تطبيقها، وقد لاحظت أن منصب القضاء هو الوحيد الذي لم تصل إليه المرأة في حقل الوظائف القانونية.

لماذا لا نرى قاضيات كثيرات في بلادنا العربية؟

أن عالمنا العربي والاسلامي ينظر بعين الحيطة والحذر إلى مسألة تعيين المرأة في هذا الموقع، والسبب أن هناك اجتهادات كثيرة ومتباينة في قضية ولاية المرأة للقضاء، فالمذهب الحنفي مثلاً يرى أن من حق المرأة أن تقضي في الأمور التي تصح فيه شهادتها والطبري يقول بجواز قضاء المرأة في جميع الأمور.

أما المعترضون، فيستشهدون بقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "ما افلح قوم ولوا أمرهم امرأة، والرد على المعترضين هو أن القصد من هذا الحديث ولاية الأمر أو الخلافة، لا القضاء، وجاءت بسبب تعيين أمرأة رئيساً لبلاد الفرس وقت الحرب وفي التاريخ الإسلامي تولت (الشفاء) قضاء الحسبة، وفي زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولى سيدتنا عائشة ولاية الإفتاء، قال: خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء. والإفتاء، برأيي أهم من القضاء.

ماذا على صعيد الدستور الأردني حول تولي المرأة للقضاء؟

المادة (٦) من الدستور (الأردنيون أمام القانون سواء لا فرق بينهم في اللغة أو العرق أو الدين).

ليس في دستورنا ما يمنع ذلك فالأردنيون في الدستور لفظة تشمل الرجال والنساء، كما أن قانون استقلال القضاء لا يميزبين رجل وامرأة، لكن الواقع العملي كان يشير إلى وجود تحفظات على خطوة مثل هذه.

هل هناك محاميات كثيرات في الأردن؟

بدأت الأردنية بممارسة المحاماة في الستينات، أي قبل أكثر من ربع قرن، وكانت هناك أربع أو خمس محاميات آنذاك، لكن كان هناك نوع من الحذر من قيام المرأة بهذه المهمة.

ففي تلك الفترة كانت الأردنية تتلمس الطريق نحو حقوقها، فكيف تعطي الآخرين حقوقهم؟

كيف تعامل المجتمع مع المرأة المحامية؟

مجتمعنا ذكوري، وأظن أن ثقة الرجال في المحامية كانت دون المطلوب، فهم يجدون أن من الصعب بمكان تسليم الأمور المالية مثلاً إلى إمرأة، لذلك حدث انقطاع في مزاولة المرأة للمحاماة، من الستينات إلى الثمانينات، عدا قلائل من الرائدات اللواتي واصلن المهنة، مثل السيدة اميلي بشارات رحمها الله، أول محامية أردنية.

في الثمانينات، ثبتت المرأة أقدامها في المهن القانونية، وأصبح هناك محاميات يمارسن المهنة كل يوم وشعرن فعلاً بأنهن يساعدن في ترسيخ العدالة وإحقاق الحق، مثل زملائهن المحامين، وهذه الثقة بالنفس هي التي دفعت بعضهن إلى طلب إشغال منصب القضاء.

أنت تنظرين إلى الأمور بعاطفة الأم لا بعين السلطة؟

كإمرأة، أجد أن العاطفة أساسية في ميدان جنوح الأحداث، ولا بد من حساسية عالية في التعامل معهم لهذا أقول بضرورة إيجاد قضاء متخصص للأحداث، ولا يعاقب جنوح الطفل بالحجز، بل يجب أن يسلم إلى والديه وفق شروط معينة.

ما هي مواصفات القاضي الناجح برأيك؟

النزاهة، الحياد، سعة الإطلاع والاستقلال والموضوعية.

وما هو الميدان الذي تعملين فيه حالياً؟

كنت أتمنى أن أكون قاضية أحداث، وأسعى من أجل ذلك، أما الآن فأنا مساعدة المحامي العام.

كيف استقبل زملاؤك المحامون والقضاة تعيينك؟

الكل في الأردن كان ينتظر ردة الفعل الأولى، هل سيعارض الناس تولي المرأة للقضاء؟ بالنسبة لي، لم أقابل بأي اعتراض، حتى وزير الشؤون الدينية والقضاة الشرعيين جاءوا لتهنئتي.

ما هي النصيحة التي تقدمينها لشابة في أوائل حياتها العملية؟

أنا سيدة لا تؤمن بالتمرد، أقدس الأسرة والبيت والأولاد وإذا خيروني بين عملي وبيتي أختار بيتي بدون تردد، لذلك أنصح الشابات بالتسلح بالطموح للوصول إلى أعلى المواقع، دون اللجوء إلى أسلوب التمرد والتفريط بالبيت والأسرة والحياة العائلية، أؤمن أن بلوغ الهدف تدريجياً خطوة خطوة، هو أفضل من القفز إليه، لأن التدرج ثبات والقفز خطر وأخيراً، أنا أدرك ثقل موروثاتنا الإجتماعية وأعرف أن تغييرها لا يتم إلا بالهدوء والحكمة.

القاضي تغريد حكمت والمحكمة الجنائية الدولية[1]؟

خسرت القاضي تغريد حكمت الفرصة بكونها رئيسة للمحكمة الجنائية الدولية نتيجة تخلف الروتين الحكومي في تقديم الترشيحات قبل ٢٠٠٢/١١/٢٥. وكانت المذكرة التي قدمتها سكرتارية الأمم المتحدة قد نصت على وجوب وصول الترشيحات قبل ٢٠٠٢/١١/٢٥. كي يتم النظر بها، إلا أن الترشيحات باسم القاضي تغريد حكمت والمحامية أسمى خضر والدكتور وليد السعدي أرسلت في وقت متأخر مما حال دون النظر بوجود قاضية أردنية في المحكمة الجنائية.

ومن المعروف أن الأردن قد ساهم بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وصادق على النظام الأساسي لها ووضع المرتكزات القانونية لاختيار القضاة بها والذين سيبدأون عملهم في لاهاي في شهر آذار.

أنها سيدة هادئة رقيقة.. ما زالت تحتفظ رغم السنوات التي قضتها في ميدان العمل الشاق والمضني بنضارة الشباب وهمته، تتمتع بنشاط أخّاذ تقوم بأخطر وظيفة يمكن للمرأة أن تتقلدها، ورغم ذلك فإنها تحرص أول ما تحرص على سعادة بيتها وجل اهتمامها ينصب على أولادها، تراها تشرف بنفسها على إعداد وجبات الطعام تدخل المطبخ ولا تترك للخادمة الحرية كما يفعل غيرها.

إنها الاستاذة تغريد حكمت أول أمرأة تولت منصب القضاء في الأردن.. وكانت قبل ذلك قد عملت في سلك التعليم حيث وصلت إلى منصب ناظرة مدرسة ثم انتقلت للعمل في سلك المحاماة.. هي سيدة متعددة المواهب فهي حاصلة على بكالوريوس في القانون وتهوى الرسم.

تم اختيار السيدة تغريد حكمت عضواً في محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا لتصبح أول أمرأة عربية تتقلد هذا المنصب الرفيع.

(١) جريدة الأردن/ العدد ٣٣٩/ ١٢ كانون الثاني/ ٢٠٠٣/ ص-١ .

"اليقظة"[1] زارتها ببيتها في عمان وأجرت معها هذا الحوار:

خلال فترة عملك في المحاماة هل أوليت قضايا المرأة أي اهتمام؟

نعم خلال هذه الفترة قمت بمسح شامل للقوانين والأنظمة المتعلقة بالمرأة خاصة بما يتعلق بموضوع التمييز بين الرجل والمرأة، وكنت دوماً مدافعة عن المرأة وحقوقها في جميع المحافل وكنت أدعو إلى إعطائها كل حقوقها التي فقدتها.

كنت أول أمرأة تدخل سلك القضاء بالأردن هل لك أن تصفي لنا مشاعرك والصعوبات التي واجهتك؟

في بداية عملي وجدت كل الدعم من قبل الزملاء ومن قبل المسئولين أيضاً، ولم أجد أي صعوبة تذكر بفضل الإهتمام الذي وجدته، وبالرغم من أن القضاء مسئولية لا توازيها مسئولية إضافة إلى ذلك نظرة الضعف والنظرة الدونية للمرأة في مجتمعنا العربي.

موضوع التردد هل هو وارد في إصدار أحكامك؟

عانيت من التردد في بداية عملي في محكمة الجنايات، فالقضايا التي كنت أتعامل معها وبعض الأحكام التي كنت أصدرها كانت تؤرقني وخاصة الحكم بالاعدام.

ما رأيك بالقضاء العربي بشكل عام والأردني بشكل خاص؟

الحمد لله نحن بأفضل حال والأمور جيدة جداً والقضاء لدينا بالأردن متميز، فقد تم تشكيل لجنة ملكية هدفها تطوير القضاء والإتصال مع العالم لإطلاع الزملاء على كل ما هو جديد وليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة.

(١) مجلة أسبوعية.

هل باعتقادك أن المحاكم الدولية تمثل الضمير العالمي؟

نعم أنها تمثل الضمير العالمي، وأعتقد أن القضاة الذين يعملون في هذه المحاكم يتمتعون بالأمانة والنزاهة والإخلاص ويتفانون في خدمة العدل وتطبيق القوانين المرعية في كل قضية يتم عرضها عليهم، أما القضايا التي لا تعرض عليهم والتي يرى فيها البعض أهمية قصوى مثل الإعتداءات على حقوق الإنسان والممارسات اللاإنسانية التي تنتهجها بعض الدول فإن العيب لا يكمن في المحاكم وإنما في عدم إيصال هذه القضايا إلى هذه المحاكم.

وكيف يمكن إيصال هذه القضايا؟

هناك قواعد متبعة في هذا الأمر وعلى أصحاب الشأن الذين يهتمون بقضية ما البحث عن الوسائل التي يمكن الوصول عبرها لعرض قضاياهم عليها.

وماذا عن الضغوط السياسية؟

الضغوط السياسية من الأمور الدارجة في عالم اليوم الذي يسوده "القطب الواحد" غير أني مؤمنة أنها لا تمارس على القضاة أنفسهم، إنها تمارس على الدول لتسهيل تقديم المجرمين الذين ينتهكون الحقوق الإنسانية إلى العدالة وتسليمهم للمحكمة، أما دون ذلك فلا أعتقد أنها موجودة.

هناك الكثيرون لم يحاسبوا على جرائم الحرب التي ارتكبوها، لماذا؟

نعم هناك الكثير منهم ذلك لأن أمثال هؤلاء ما زالوا يحتلون مناصب عليا في بلادهم، وقد سبق وأن قلت أن الضغوط تمارس على الدول وليس على القضاة، لذلك سيحول تسييس القضايا دون محاسبتهم.

كيف يمكن للعدل أن يسود؟

كلمة العدل كلمة مطاطة.. والوصول إلى العدالة المطلقة هو من رابع المستحيلات... لذلك أرى أن على المجتمع الدولي أن يتحد لوضع صيغة نهائية لمنع انتشار آفة الظلم، وتقليل الخسائر الناتجة عنه.

لو خيرت بين التدريس والمحاماة ماذا تختارين؟

سأختار التدريس بلا شك لأنك تستطيع أن تزود طلابك بالعلم والمعرفة من خلال الخدمة العامة وأن تساهم في إعلاء شأن الوطن.

عملت أمام القضاة كمحامية وعملت كقاضية أمام المحامين هل لك أن تطلعينا على الفرق؟

هناك فرق شاسع بين الدورين، صحيح أن أحدهما مكمل للأخر وهذا القضاء الواقف وهذا القضاء الجالس لكن القاضي دوره مختلف فيجب عليه أن يكون محايداً إلى أبعد الحدود وأن يصغي أكثر من أن يتكلم وأن يستمع إلى كلا الطرفين ولا يرجح طرفاً على الآخر، بينما المحامي دوره مختلف، رغم أنه مساعد لتحقيق العدالة لكن أحياناً قد يتجنى المحامي على الطرف الآخر لذلك هناك فرق شاسع بين الإثنين.

تنقلت في عدة مناصب أين وجدت نفسك أكثر؟

لم أفضل في يوم ما أي عمل على الآخر وكنت دوماً قادرة على أن أتكيف مع كل عمل كنت أقوم به، وكنت مستمتعة بعملي عندما كنت معلمة واستمتعت به عندما عملت محامية والآن استمتع به كقاضٍ.

ما رأيك في الانتخابات النيابية ولماذا في حقل القضاء تقلع المرأة للوصول إلى المجلس عن طريق التنافس؟

في البداية أنا ضد الكوتا النسائية فقد تشكل مخالفة دستورية برأي كثير من المختصين، وأنا أعتقد أن أي أمرأة تريد أن تصل إلى أي منصب فيجب أن تصل إليه من خلال كفاءتها وقدرتها على الإنجاز وعن طريق المنافسة الحرة، ولكن الدراسات التي أجريت على المجتمع العربي بينت أن الرأي العام الإجتماعي ينظر بنظرة ضعف وعدم ثقة للمرأة، وحتى أن المرأة في بعض الأحيان تكون عائقاً أمام نفسها وسبباً في عدم وصول المرأة إلى المجلس النيابي، ذلك أن المرأة تشكل ٥٠٪ في المجتمع ولكنها تؤكد أن الرجل هو الأكفأ، فلا شعورياً تنتخب الرجل وأنا أقول: أن الرجل لا يقف عائقاً أمام المرأة بل المرأة هي العائق أمام نفسها، وتغير هذه النظرة يحتاج إلى وقت بالتأكيد نحن بحاجة لمرحلة إنتقالية وهنا تأتي الكوتا النسائية كحل مؤقت فقط لا يتجاوز الدورتين تتمكن خلالها المرأة من إثبات نفسها وليدرك الناس أن وجودها بالمجلس طبيعي.

هل عانيت في عملك كما عانى غيرك أم أن الجو الأسري خفف الكثير من المعاناة؟

إن التغيير في مسيرتي المهنية من معلمة إلى محامية إلى قاضية لم يكن بالأمر السهل، فلو لم يكن هناك استقرار أسري وزوج يدعم مسيرتي ويقف إلى جانبي لما كنت قد حققت شيئاً ولو أن زوجي طلب مني في يوم ما أن أتوقف عن العمل ملزمة أن أسير ضمن إرادته.. بصراحة لا أريد أن أهدم بيتي وأسرتي ويقولون إن وراء كل رجل عظيم أمرأة عظيمة أقول إن المرأة لا تستطيع الوصول إلا بدعم زوجها.

هل زرت الكويت وما رأيك بالمرأة الكويتية؟

لم تتح لي الفرصة بأن أزور الكويت ولكن زرت من دول الخليج قطر والبحرين وكنت أتمنى زيارة الكويت لكن لم تتح لي الفرصة، ولكن كان لي لقاءات متميزة مع الكثير من السيدات الكويتيات حتى أني التقيت سيدة كانت تعمل في المجلس النيابي الكويتي ولكن لم تكن نائباً في المجلس، تلك السيدة عقلية عصرية ومتميزة أنا أتمنى أن تأخذ المرأة الكويتية كامل حقوقها الدستورية وأن تشارك بالإنتخابات النيابية كنائب ومرشح.

كلمة أخيرة...

أتمنى للمرأة أن تأخذ الدور القيادي وتحافظ على القيم والعادات والتقاليد بما يتعلق بالأسرة وحمايتها فإن لم تكن قادرة بأن تحافظ على أسرتها فلن تكون قادرة على الوصول إلى أي منصب.

القاضي تغريد حكمت

طموح بلا حدود

• عمان – مجلة السيدة الأولى:

هي أول أمرأة أردنية تتبوأ مركزاً كان حكراً على الرجال، لكنها أثبتت أن المرأة الأردنية قادرة على القيام بأية مهمة، إنها القاضي تغريد حكمت أول امرأة قاضٍ في سلك القضاء الأردني.. عاشت طفولتها في كنف أسرة اهتمت بالأدب والعلم والتعلم، طموحاتها لا حدود لها[1].

قضاء الأحداث رعائي وليس عقابياً

تقول بداية عملت في سلك التعليم بعد الثانوية العامة، ورغم أن مهنة التدريس بالنسبة لي مهنة سمو وارتقاء، إلا أن طموحي كان أكبر من جدران المدرسة، تابعت دراستي الجامعية في دمشق كلية الحقوق، وأثناء هذه الفترة تزوجت وأنجبت وأنا ما زلت طالبة ورغم الصعوبات التي واجهتني كزوجة وأم وعاملة وطالبة إلا أن الأصرار مكنني من تجاوز كل العقبات وأثبت أن قضية المرأة لا يمكن فصلها عن المجتمع فهي الجزء الأهم في عملية التنمية، وبعد خدمة دامت خمسة عشر عاماً في سلك التعليم أحلت نفسي على التقاعد لأمارس مهنة المحاماة بعد حصولي على إجازة ممارسة مهنة المحاماة ومارستها بشكل يومي، وفي عام ١٩٩٦ تحقق حلمي الأكبر عندما أصبحت أول أمرأة قاضٍ في السلك القضائي الأردني، وتضيف: طموحاتها لا تقف عند حد، وإن كانت قد فتحت أمام المرأة الأردنية طريقاً لوصولها إلى القضاء إلا أنها تقول أن للمرأة قدرات عالية ولن أغادر موقعي كقاضٍ قبل أن أترك في القضاء بصمة، خاصة فيما يتعلق بقضاء الأحداث وهذا ما أتمنى تحقيقه في وقت قريب بقيام محكمة أحداث تتبنى سياسات جنائية حديثة بالتعامل مع الحدث منذ

(١) مجلة السيدة الأولى/ العدد ٨ أبريل ٢٠٠٠/ ص ٢٦-٢٨.

ارتكابه الجنحة الصغيرة حتى وصوله للمحكمة والحكم عليه، لأن قضاء الأحداث قضاء رعائي وليس عقابياً وهنا تكمن الأمومة ودور الأم الذي هو أحب الأدوار إلى نفسي ولا أستغني عنه للحظة.

وما نوع الأسئلة التي طرحت من قبل اللجان وتميزت بالإجابة عنها؟

كانت أسئلة اللجنة دقيقة أهمها كيفية التوفيق بين عملها وبيتها والحمد لله أنني وفقت في سير خط حياتي منذ بدايات عملي لقناعاتي أن التوازن بين الأمور يوصل المرء إلى هدفه ويحقق نجاحات دون أن يكون شيء على حساب شيء أخر، هذا إضافة لسلوكها وتصرفاتها التي هي جزء من شخصيتها التي تعتزبها، وما عزز من قناعات اللجنة حضورها اليومي للمحاكم في كافة أنحاء المملكة وتعاونها المستمر مع النقابة بمناقشة أبحاث المحامين المتدربين وإلقاء المحاضرات وحضورها للمؤتمرات الدولية، إضافة لكونها عضواً في المجلس الأعلى لهيئة العمل الوطني للطفولة وأيضاً عضو الإئتلاف الوطني للطفولة ورئيسة اللجنة العليا لانتخابات تجمع لجان المرأة وعضو المجلس الأعلى وعضو اللجنة التحضرية للإعداد لمؤتمر بكين وعضوا للجنة التنسيق العربية وللجنة رعاية الأحداث واللجنة القانونية لتنظيم ومكافحة عمالة الأطفال إضافة إلى عدة أبحاث قدمتها، منها بحث عن حقوق المرأة والإنسان والمرأة والقضاء، وقضاء الأحداث ومحاكمتهم... كل ذلك باعتقادها أخذ بعين الاعتبار لوصولها إلى سلك القضاء.

كيف تم اختيارك رئيسة لمؤتمر ممثلي وزارات العدل العربية؟

تم الإختيار عن طريق الإنتخابات لوضع دليل تشريعي عربي موحد لحقوق الطفل العربي كما ترأست أيضاً لجنة اجتماعات المرأة العربية في الدورة ٢٤ لجامعة الدول العربية في القاهرة وأيضاً ترأست لجنة العنف ضد المرأة في الأردن وفي مؤتمر بكين قدمت ورقة الأردن في الجانب الإجتماعي باسم اللجنة الوطنية للمرأة في الأردن.

هل قضية المرأة محصورة في العالم الثالث وتحديداً في الوطن العربي؟

من خلال جولاتي وحضوري للمؤتمرات المختلفة للمرأة وللشؤون القانونية في عدة بلدان في الوطن العربي وأوروبا وأميركا أرى أن وضع المرأة الأردنية جيد، وأذكر عندما قمت بزيارة إلى امريكا ضمن برنامج الزائر الدولي زرت خلال هذه الفترة سبع ولايات للإطلاع على دور المرأة في كل المجالات، فوجدت أن قضية المرأة قضية عالمية وليست قضية محصورة في الوطن العربي ووجدت أن المرأة الأردنية في وضع جيد نسبة إلى وضع المرأة في العالم.

هل يمكن للمرأة الإستغناء عن الرجل؟

لا بد من حقيقة تذكر أن المرأة مهما كانت قوية ومهما وصلت إلى مواقع ومناصب مختلفة ومستوى ثقافي وعلمي متميز ومهما كانت معطاءة إلا أنها تظل بحاجة إلى مساندة الرجل.

عذراً للسؤال من خلال عملك في سلك المحاماة والقضاء، أين تكمن عاطفتك؟ وهل شعرت للحظة أنك تخليت عن أنوثتك؟

في تاريخي الطويل منذ زواجي كان لوجود زوجي بعقليته المتفتحة ومساندته لي دعم كبير لوصولي واستمراري في عملي، لقد أعطاني فرصة عالية للتميز وهذا دليل على أن نجاح المرأة تسبقه مساندة رجل، ومن جانب آخر عندما تصل المرأة إلى منصب قاضٍ لا شك أنها امرأة قوية ذات قرارات عادلة مدروسة تملك قدرات وإمكانات تستطيع من خلالها أن تجمع بين العقل والعاطفة، فالعاطفة موجودة عند كل إنسان وعند المرأة بشكل خاص، وأنا أرضى بالعاطفة المتوازنة مع العقل خاصة عند اتخاذ القرارات بغض النظر عن نوعيتها وأهميتها.

في خطوة تعكس مدى تطور المرأة القانوني / مجلة الصياد

تغريد حكمت أول قاضية في الأردن؟[١]

تغريد حكمت أول أمرأة تدخل السلك القضائي في الأردن بعد أن تم تعيينها بمنصب مساعد المحامي العام المدني، وبدت السيدة حكمت سعيدة في هذا المنصب الذي جاء، كما قالت، بفضل توجيهات القيادة الأردنية... التي تؤمن بضرورة إدخال العنصر النسائي في الجهاز القضائي". وأكدت على أن أمنيتها التي سعت إلى تحقيقها طوال فترة حياتها العملية، قد تحققت بأن تكون أول من تشرفت بهذا المنصب...

تغريد حكمت... بدأت عملها كأستاذة محامية في الثمانينات بعد أن تقاعدت من سلك التعليم، حيث بدأت منذ ذلك الوقت بإعداد نفسها، لكي تصبح قاضية وذلك من خلال تحضير أبحاث ودراسات تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ونقص الوعي والإلتزام التشريعي والقانوني عند المرأة، وقد تم اعتماد بحثين في مؤتمر بكين، وبحث آخر عن المرأة والقضاء وعن الأحداث وتوقيفهم.

وتشعر القاضي تغريد حكمت أو كما يطلقون عليها "تغريد بك" بالفخر والاعتزاز ليس لها شخصياً، وإنما لما تمثله هذه الخطوة من تقدم كبير في مسيرة المرأة الأردنية بخاصة أن هذا المنصب هو الأول من نوعه في تاريخ الأردن.

إلا أن صعوبة مهمتها ستكون في أنها ستسعى دائماً إلى أن تكون عند حسن ظن الجميع وأن تقدم كزملائها القضاة كل جهد ممكن في خدمة العدالة وتأدية الواجب والحق... لأنها الأنموذج للنساء الأردنيات في هذا المجال وفي القضاء بشكل خاص.

وتقول القاضية تغريد أن المجلس القضائي أصدر هذا القرار بعد أن درس الإعتبارات الفقهية والشرعية ووزن كل الأمور، وعلى ضوئها اتخذ قراره مشيرة إلى أن ولاية المرأة لبعض أنواع القضاء، كانت معروفة في التاريخ الإسلامي.

(١) مجلة الصياد/ العدد ٢٧٠٨/ ٢٧ أيلول ١٩٩٦/ ص ٣٦-٣٧.

ما هي برأيك مواصفات المرأة القاضية؟

مواصفات الرجل القاضي نفسها، النزاهة، العدل، التجرد عند إصدار الحكم.

نص برقية إلى

دولة رئيس الوزراء الأستاذ عبد الكريم الكباريتي بعد تعيينها قاضياً:

سيدي دولة الرئيس

تحية طيبة وبعد،،

بمناسبة تعييني أول قاضٍ امرأة في السلك القضائي الأردني وفي هذا اليوم التاريخي الذي تعاظمت خلاله الانجازات وتحققت الأهداف والآمال بوصول المرأة الى هذا المنصب الذي ينطوي على قدر كبير من المسؤولية والذي كان للحكومة بمجملها ممثلة بدولتكم وما أبديتموه من تفهم ودفع لمسيرة المرأة في كل المجالات بتوجيه ورعاية وجهود موصولة ومتواصلة من قبلكم.

سيدي دولة الرئيس

أقدر وأثمن عالياً ما بذلته حكومتكم من جهد وأؤكد أن هذا الحدث التاريخي يعتبر دفعة كبيرة لتطور المرأة ولدورها في الوطن العزيز مؤكدة أن نضال المرأة الأردنية للمساهمة بدورها الكامل في خدمة مجتمعها ووطنها يترافق دوماً مع حرصها على مؤسسة الأسرة وعلى قيم الأسرة العربية الإسلامية أرجو من الله أن يوفقني لما فيه الخير لتأدية رسالتي على أفضل وجه في خدمة الحق والعدالة مؤكدة أن رعايتكم الدائمة لمسيرة المرأة هي خير دافع ومشجع على التقدم والعطاء لنا جميعاً رجالاً ونساء في ظل القيادة التاريخية لصاحب الجلالة الملك الحسين المعظم آملة أن يكون أدائي لواجبي القضائي مرضياً ومميزاً ونموذجاً لما يمكن أن تقدمه المرأة

في كافة المجالات بصورة عامة وفي القضاء بشكل خاص مقدمة لكم كل الإحترام والتقدير.

القاضي

تغريد حكمت حباشنة

قضية ضد أحد المتهمين في عمليات القتل والإبادة الجماعية:

في أحد القضايا ضد رجل دين ساعد في عمليات القتل والإبادة الجماعية تقول حكمت بأنها حكمته خمسة وعشرين عاماً... وفي نفس يوم صدور القرار كانت مغادرة إلى الأردن والتقت بالمطار بالمدعي العام الذي بادرها بقوله لماذا ٢٥ عاماً.... عندما كنت تقرئين القرار وحيثياته تصورت أنك ستحكمينه مدى الحياة (مؤبد) فأجابته أنت تعلم أنني أدعو إلى أنسنة القوانين وعندما. حكمته خمسة وعشرين عاماً وهو في الثانية والخمسين هذا يعني أنه سيغادر السجن في السابعة والسبعين من عمره وهذا يعني السجن مدى الحياة ولكن بإنسانية.

أهم القضايا في المحكمة الجنائية الدولية في رواندا كانت ضد القادة العسكريين أحدهم قائد الجيش وهو بطل فيلم **Hotel Rwanda** واسمه أوغستين بزمنجو.

وهذا الفيلم للمخرج السينمائي الإيرلندي (تيري جورج) الذي رشح لثلاث جوائز أوسكار.

والفلم نجح باعادة التذكير بالمذبحة وحرب الإبادة التي حدثت تحت سمع ونظر الدول الكبرى.

ربما كانت التراجيديا محتملة الحدوث في بداية الفلم لكنها تحولت إلى حقيقة بشعة فقط لأن الأهم (لحسابات خاصة لكل منها) بالتحذيرات المبكرة والأنكى من ذلك أن الأمم المتحدة سحبت جنودها عندما بدأت المذبحة.

ومن تجاربها:

١. أنها أحد ثلاث محاضرين رئيسيين في جامعة هارفارد من سنة ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١١ في اللقاء السنوي الربيعي.

٢. وفي Hall University Seton

٣. ولديها برنامج لكل كليات الحقوق في العالم كشبكة طلابية يجتمعون أربعة أسابيع كل عام من سنة ٢٠٠٧ حتى سنة ٢٠١١ في جزيرة زنجبارعلى المحيط الهندي يبحثون موضوع

(Modern day Slavery and Human Trafficking)

الأشكال الحديثة للعبودية والإتجار بالبشر لأن العبودية اختلفت أشكالها في الوقت الحاضر.

يقول الاستاذ حسام عصفور في كتابه رموز أردنية ٢٠١٣

في عيني الرائدة الأردنية تغريد حكمت المحلقة فوق بلاد العالم الكائنة قرب موضع القلب من الضمير الإنساني يتبدى ترامي حدود منجزها الرائد المنبسط وحده على امتداد دول واسعة وبهذا إنضمت إلى قائمة الشهيرات المتميزات اللواتي منحن الخلود لأوطانهن لكنها تفردت عن غيرها بالبروزفي مجال صعب مجال القضاء والعدل والقانون، حيث فصلت بأعقد القضايا إن لها مآثروبصمات عديدة وقد حاولنا في هذا الملف إضاءة بعض ملامح حياتها التي أثرت في حياة الأجيال.

وباختصارهي.... شخصية إستثنائية نادرة مزيج من العلوم والثقافات والقدرات التي يعيشها القاضي العادل الملهم وما تتطلبه تلك الوظيفة من إلتزام ودراسة ودراية وخبرة وهي أقرب ما تكون مصدرإستنفارللنشاط والدأب وإطلاق القدرات الإبداعية.

لمع إسمها في عوالم العدل بعد أن تبوأت مهام عديدة هامة لسنوات طوال، لتبني بالشرف والإستقامة معالم سيرتها وتميزها... إنطلقت بها الصحف والمجلات العالمية لإجراء حوارات معها فهي أنموذج أردني وعربي مشرف أينما حلت وارتحلت تقدم الصورة الناصعة للمرأة العربية المتفانية القادرة على تولي المهام الصعبة في مجال علومها وعملها.

تجولنا في بحار خبراتها، وسماوات إنجازاتها وجغرافية نشأتها، سوف نترك لك عزيزي القارىء إكتشاف إبداعاتها وأسباب ريادتها.

السيرة الذاتية القاضية تغريد حكمت

١. الخبرات العملية:

- عضو مجلس الأعيان من سنة ٢٠١٣ حتى الآن.

- أول قاضية عربية مسلمة في القضاء الجنائي الدولي (٢٠٠٣-٢٠١١)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا.

- رئيس هيئة في المحكمة الجنائية الدولية لقضايا جرائم الحرب في رواندا (٢٠٠٩-٢٠١٠).

- أول قاضٍ أمرأة في السلك القضائي الأردني (١٩٩٦-٢٠٠٣)

- محامية أمام المحاكم الأردنية (١٩٨٢-١٩٩٦).

٢. في المحافل الدولية:

١. محاضر في اللقاء السنوي جامعة هارفرد Harvard Law School من سنة ٢٠٠٦-٢٠١١.

٢. محاضر في West Point Military Academy ((٢٠١١-٢٠١٢.

٣. محاضر في Seton Hall University مشروع لكليات الحقوق في العالم في جزيرة زنجبار على المحيط الهندي ٢٠٠٧-٢٠١١ بعنوان: Modern Day Slavery and anti Human Trafficking

٤. عضو مجلس الأمناء المؤسسة الدولية للنساء القاضيات / واشنطن. IAWJ.

٥. عضو اللجنة المركزية لعدالة الجندر (النوع) واشنطن.

٦. عضو التحالف الدولي الأردني للمحكمة الجنائية الدولية.

٧. رئيس لجنة تدريب القضاة والمدعين العامين والشرطة ورجال الدين للتعامل مع قضايا العنف.

٨. عضو مجلس الأمناء للمؤسسة الأميركية للقانون الدولي – واشنطن ASIL ٢٠٠٧- حتى الآن

٩. رئيسة مشروع حماية الأسرة للحد من العنف الأسري والإساءة الجنسية للأطفال ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣.

١٠. عضو مجلس الأمناء لمركز الملكة رانيا لدراسات الطفولة/ جامعة مؤتة.

١١. رئيسة اللجنة العليا لانتخابات تجمع لجان المرأة الوطني الأردني لثلاث دورات.

١٢. عضو محاضر في الأكاديمية الملكية للشرطة.

١٣. عضو محاضر في الجامعات الأردنية.

١٤. عضو تجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

١٥. عضو مجلس الأمناء للمركز الوطني لحقوق الإنسان ٢٠١٥...

١٦. مستشار قانوني لمنظمة: HWPL السلام بين الاديان ومجموعة نساء من أجل السلام IPWG.

٣. الأبحاث والدراسات:

١. أخلاقيات القضاء Judcial Elhick

٢. العلاقة بين الدساتير الوطنية والقانون الدولي.

٣. العنف الأسري والعنف ضد المرأة والإساءة للطفل.

٤. حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

٥. ثقافة المسؤولية وثقافة الحصانة.

٦. محاكم الأحداث والسياسات الجنائية الحديثة.

٧. العنف الجامعي.

٨. دراسة تحليلية للأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني.

٩. العدالة الإنتقالية والإنتقال من النظام الشمولي للديمقراطي.

١٠. حماية الملكية الفكرية.

١١. التشريعات الأردنية وحماية المرأة والطفل.

١٢. الأسرة في مجتمعات متغيرة.

١٣. التحديات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

١٤. القضاء وحقوق الإنسان.

١٥. المرأة والقضاء.

١٦. آلية توثيق إنتهاكات القانون الدولي الإنساني.

١٧. عدالة النوع الدولية Interational Gender Justic

١٨. Islam and the Rule of Law الإسلام وقواعد القانون.

٤. الجوائز:

- وسام الحسين للعطاء المتميزفي القضاء والعمل العام من الدرجة الأولى ٢٠١١.

- Sandra Day O, Connor Medal of Honor from Seton Hall University ٢٠١٠.

- The Prominent Women in international Law Award / ASIL ٢٠٠٧.

- وسام مملكة البحرين/ المرأة العربية المتيمزة ٢٠٠٦.

- المرأة العربية المتميزة في حقل القضاء والقانون على مستوى الوطن العربي/ الجامعة العربية ٢٠٠٤.

- United Nations Human Rights Prize for the Family Protection Project ٢٠٠٤.

- Candidate of ١٠٠٠ Women Nobel Prize ٢٠٠٥

- Member of the International Peace Women Group.

- Legal Adviser HWPL

وعشرات الدروع والتقديرات محلياً ودولياً منها تخصيص صفحة في هارفارد جورنال لها لنشر أي موضوع يتعلق بالقانون الدولي، ودرع نقابة المحامين الأردنيين ومجموعة المحامين البحرانيين واتحاد المحامين العرب المقدم من الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب الأستاذ دوخي محمد الحصبان، وذلك لدعمها دعوى دولة فلسطين ضد الكيان الصهيوني.

وأخيراً فإن الأعوام الأربعين من العمل والخبرة لا يمكن اختصارها في صفحات لأنها غنية بالتجارب – حافلة بالمهام الصعبة، ولكنني أضع كل ذلك بين أيديكم متمنية لكم التوفيق والنجاح والسلام الذي نحن بحاجة إليه في هذه الأيام.

العين القاضي الدولي

تغريد حكمت